الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

ميدان : علوم اقتصادية، التجارية و علوم التسيير
شعبة التسيير
تخصص : إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة :

- بوزيد فاروق
- عزازن أحمد نور الإسلام

تحت عنوان :

إستراتيجيات الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي
دراسة حالة الدول العربية

أعضاء لجنة مناقشة	رتبة	صفة
حداشي حكيم	أستاذ محاضر(أ)	رئيسا
لعريفي عودة	أستاذ محاضر (ب)	مشرفا
هواري أحلام	أستاذ مساعد (ب)	مناقش

السنة الجامعية :2024/2023

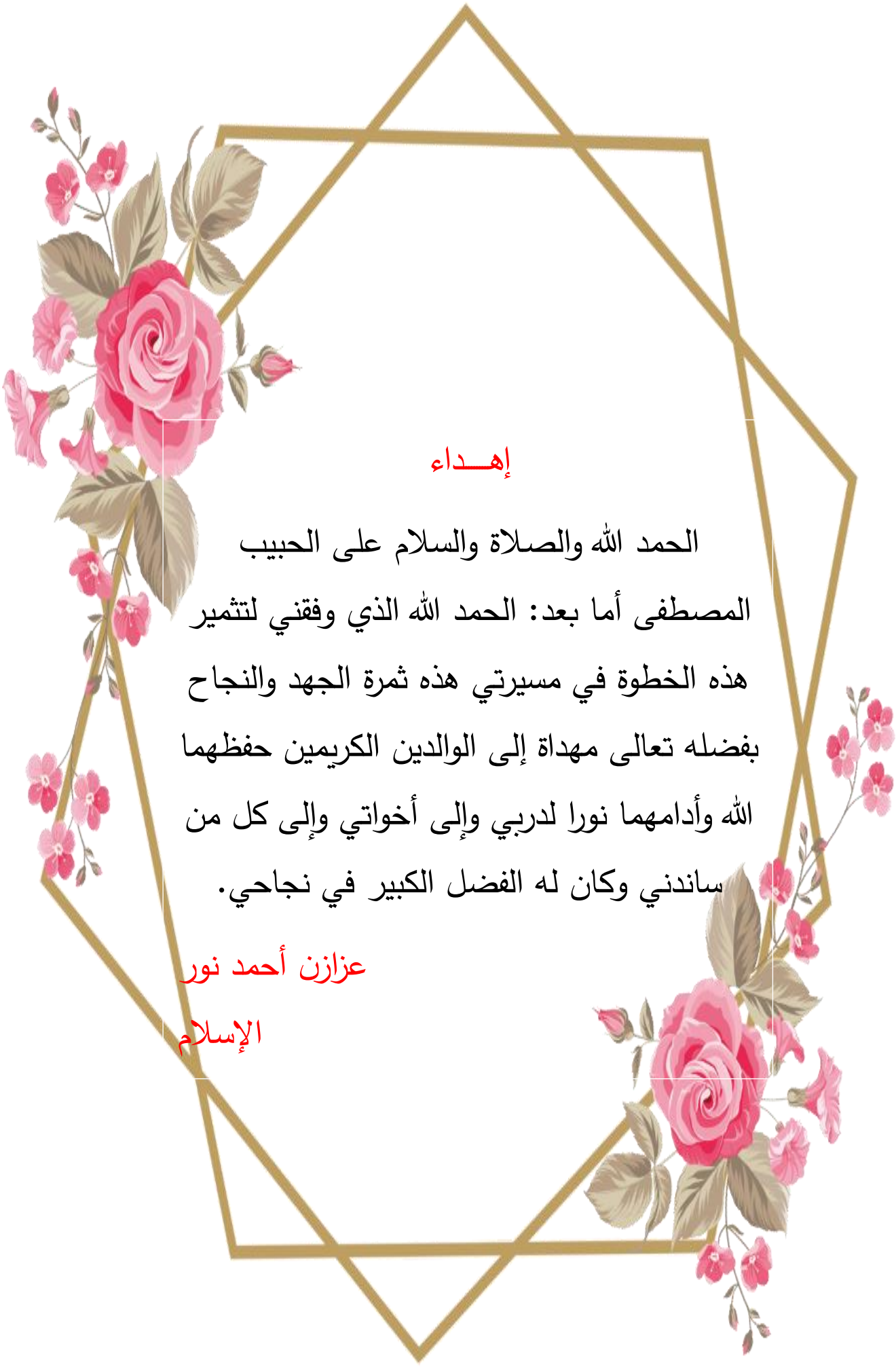

إهـــداء

الحمد الله والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى أما بعد: الحمد الله الذي وفقني لتثمير هذه الخطوة في مسيرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي وإلى أخواتي وإلى كل من ساندني وكان له الفضل الكبير في نجاحي.

عزازن أحمد نور

الإسلام

إهـــداء

كلمات الشكر والثناء تحمل في طياتها دفع معنوي وشعور بالرقي فالحمد الله دائما وأبدا. أهدي ثمرة عملي إلى من ظل وجودهما يضئ دنياي وكانت صورتهما أجمل صورة رأتها عيناي فسارا معي بخطى ثابتة أبي وأمي. وإلى أخواتي سندي. وإلى أساتذتي من كان لهم الفضل الكبير في بناء هذا البحث من إرشادات ونصائح. وإلى كل من قدم لي العون من قريب أو بعيد

بوزيد فاروق

شكر وتقدير

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤا أحد المتفرد بجميع نعوت الجلال والكمال والمنزه عن الشبه والمثال سبحانه ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير نحمده حمدا كثيرا قيما ومباركا فيه على ما رزقنا من تيسير لإتمام هذا الإنجاز.

فالشكر لكل من كان لنا عونا وسندا وساعدنا في إعداد هاته المذكرة وعلى رأسهم **الأستاذة المشرفة لعريفي عودا** وكل عمال وإطارات جامعة ابن خلدون الذين قاموا بمساعدتنا وإرشادنا

الفهرس

الفهرس	صفحة
الإهداء	
الشكر	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول الإطار النظري للأمن الغذائي	
المبحث الأول: إشكالية الأمن الغذائي ووسائل تحقيقه	5
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي وأبعاده	5
المطلب الثاني: أزمة الغذاء والعوامل المؤثرة في الأمن الغذائي	7
المطلب الثالث: إشكالية ووسائل تحقيق الأمن الغذائي	9
المبحث الثاني: التفسيرات، محددات العرض والطلب والفجوة الغذائية للأمن الغذائي	10
المطلب الأول: التفسيرات المختلفة للمشكلة الغذائية	11
المطلب الثاني: محددات العرض والطلب الكليين للغذاء	11
المطلب الثالث: الفجوة الغذائية (العوامل التي أسهمت في حدوث الفجوة)	13
المبحث الثالث: الأمن الغذائي ودوره في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي	13
المطلب الأول: الأمن الغذائي ودوره في الاستقرار الاجتماعي	14
المطلب الثاني: الأمن الغذائي ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي	14
المطلب الثالث: الأمن الغذائي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	15

الفصل الثاني: استراتيجيات الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي	
المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في العالم العربي	22
المطلب الأول: أوضاع الإنتاج الغذائي في العالم العربي	22
المطلب الثاني: مقومات الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي	36
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي	39
المبحث الثاني: الأمن الغذائي العربي خطط وسياسات وأفاق	44
المطلب الأول: الخطط والاستراتيجيات المتبعة	44
المطلب الثاني: السياسات والاتفاقيات المتبعة	47
المطلب الثالث: الاتفاقيات العربية المبرمة فيما يخص الأمن الغذائي	51
المبحث الثالث: أمثلة حول تجارب بعض الدول العربية فيما يخص الأمن الغذائي	55
المطلب الأول: تجربة الإمارات في تحقيق الأمن الغذائي	55
المطلب الثاني: تجربة المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن الغذائي	60
المطلب الثالث: حالة الأمن الغذائي في الجزائر مقارنة بمجموعة من الدول المشابهة:	62
خاتمة	68
قائمة المراجع	70

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
1-2	إنتاج القمح في الدول العربية في الفترة ما بين 1984-1988	22
2-2	إنتاج القمح في الدول العربية لسنة 2017	23
3-2	إنتاج الشعير في الدول العربية للفترة ما بين 1884-1988	25

4-2	إنتاج الشعير في الدول العربية للفترة ما بين 2000-2018	25
5-2	إنتاج الذرة في الدول العربية للفترة ما بين 2002-2006	26
6-2	إنتاج الذرة في الدول العربية للفترة ما بين 2000-2018	27
7-2	إنتاج الأرز لفترة ما بين 2002-2006	28
8-2	إنتاج الأرز لسنة 2018	28
9-2	إنتاج البطاطا لفترة ما بين 2002-2006	29
10-2	إنتاج البقوليات للفترة ما بين 2002-2006	31
11-2	إنتاج اللحوم للفترة ما بين 2002-2006	33
12-2	إنتاج البيض والحليب للفترة ما بين 2002-2006	34
13-2	إنتاج الأسماك للفترة ما بين 2002-2006	35
14-2	التطور الإجمالي لعدد السكان خلال الفترة (2011-2022)	38
15-2	مؤشر الأمن الغذائي الجزائر لسنة 2022	57

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
1-2	مكونات منصة أبحاث الغذاء الإلكترونية	57
2-2	تطور نسب التبعية للسلع الأكثر استيرادا في الجزائر للفترة(2010-2020)	62
3-2	تطور نسبة الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية إلى إجمالي سكان الجزائر للفترة (2000-2021)	63
4-2	متوسط حصة الأغذية غير النشوية من إجمالي استهلاك الطاقة في الجزائر وبعض الدول المختارة من العالم المتوسط للفترة 2016-2018(الوحدة: %)	64

مقدمة

مقدمة

على الرغم من توفر الموارد الطبيعية والبشرية فإن القطاع الزراعي في الوطن العربي لم يحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج مقابل الطلب على الأغذية وظلت مشكلة تأمين الغذاء لعقود طويلة من أبرز التحديات التي تواجه الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلدان العربية. إن مشكلة فشل جهود الدول العربية في إيجاد حلول لتحقيق الأمن الغذائي في الفترة الأخيرة زاد من ضرورة الاهتمام بقضية الأمن الغذائي من خلال تقييم الوضع لإعداد مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج التي تهدف إلى تحقيق استقرار الأمن الغذائي يوجد عدة اختلافات تبين وتوضح لنا أسباب تراجع وفشل جهود الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي، منهم من يرى إن مفهوم الأمن الغذائي يرتكز على أربع ركائز هي" الوفرة، الاستقرار، إمكانية النفاذ، وكيفيه الاستخدام" ويتطلب تحقيق كل ركيزة منها تبني سياسات محددة وبسبب اتساع الفجوة الغذائية في الوطن العربي أصبحت الدول العربية تستورد نسبا معتبرة من احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية والبعض الأخر يرى إن سبب التراجع هو اجتماع عوامل سلبية محددة ساهمت في تراجع سياسة الدعم والإصلاح في الدول العربية منها ما هو داخلي كالظروف المناخية الصعبة ندرة المياه وضعف الإنتاجية لعوامل الإنتاج الزراعي وضعف السياسات الزراعية المطبقة ومنها ما هو خارجي كتأثير تغيرات الاقتصادية العالمية ومن أبرزها ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتراجع العرض العالمي ما زاد من تفاقم المشكلة وبروزها بشكل خطير وبسبب اتساع الفجوة الغذائية في الوطن العربي دخلت الأوضاع الزراعية والغذائية في أزمة حرجة تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموما الغذائية على وجه الخصوص وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي وبالتالي اللجوء إلى مصادر أجنبية لسد هذا العجز. يمثل السعي لإيجاد استراتيجيات فعالة في القضاء على الجوع، مطلبا حيويا يقع على عاتق المسؤولين والقادة العرب، كما أن للبحوث العلمية في المجال الزراعي مسؤولية في تتبع المؤشرات وتحليل أبعاد مشكلة الجوع في دول العالم النامي، وتصور الحلول ذات القابلية للتطبيق، وتعظيم مخرجاتها الايجابية، وينعكس ذلك في إمكانية صياغة بعد إرشادي تقوم به المعاهد والجامعات، ومراكز البحوث الزراعية في هذا الصدد.

مقدمة

إشكالية

إن تحديد إشكالية البحث تتمثل في السعي إلى الارتقاء بالسياسات الزراعية والصناعية من أجل الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي المطلوب وذلك عبر تبني سياسات فعالة قادرة على تحقيق هذا الهدف وعليه يتم طرح الإشكالية التالية:

ما هي استراتيجيات الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي؟

الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من الإشكالية البحثية الرئيسية قمنا بصياغة عدد من الأسئلة الفرعية الآتية:

_ ماهية الأمن الغذائي و العوامل المؤثرة فيه و سبل تحقيقه؟

_ فيما تتمثل أبرز استراتيجيات الأمن الغذائي العربي و تحدياته ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا إلى وضع مجموعة من الفرضيات الآتية:

_ يعد الأمن الغذائي في غاية الأهمية لضمان استقرار البلاد و تطورها، لهذا يعد تحقيقه مسألة لا مفر منها لأي دولة مهما كان نظامها أو توجهها.

_ لا يزال العالم العربي غير قادر على تحقيق أمنه الغذائي خاصة في ظل السياسات المطبقة و المشكلات التي يواجهها.

أهمية الدراسة:

مقدمة

تكتسي أهمية هذه الدراسة مع زيادة أهمية تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي في ظل ما شهدته بعض الدول العربية منذ سنة 2011 من أحداث عرفت باسم ثورات الربيع العربي، ومنه يمكن أن نوجز أهمية الدراسة فيمايلي:

_ معرفة حالة وواقع الأمن الغذائي العربي و أهم التحديات التي يواجهه خاصة في ظل غياب مقاربة تنموية مشتركة فعلياً.

_ تحقيق الأمن الغذائي العربي يمر عبر تجاوز المشكلات و التحديات التي يعاني منها كل على جميع الأصعدة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

_ التعرف على واقع الأمن الغذائي العربي، و إبراز أهم المشكلات و التحديات التي يواجهها هذا القطاع.

_ محاولة فهم التوجهات و الرؤى الاستراتيجية في كلا البلدين فيما يتعلق بمسألة الأمن الغذائي.

_ محاولة تقديم اقتراحات و توصيات للنهوض بالأمن الغذائي العربي.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدد من الأسباب التي قادتنا إلى اختيار هذا الموضوع، وتنقسم هذه الأسباب إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:

الأسباب الموضوعية: تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في:

_ أهمية موضوع الأمن الغذائي و دوره في دعم التنمية على مختلف الأصعدة، حيث يعتبر الأمن الغذائي من بين المجالات التي يمكن التعويل عليها مستقبلا لتحقيق التنمية و الحفاظ على الأمن و الاستقرار و تعزيز الرفاه الاجتماعي.

_ الاهتمام الكبير بموضوع الأمن الغذائي خاصة منذ حدوث الأزمات الغذائية الأخيرة و ما تله ذلك من أحداث في العالم العربي بما يسمى الربيع العربي و بروز دعوات تطالب بضرورة تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية.

_ التعرف على واقع الأمن الغذائي العربي

_ قلة الدراسات الموجودة في تخصصنا خاصة المتعلقة بالمقارنة.

الأسباب الذاتية: وتتمثل في:

_ الرغبة الشخصية لدراسة مثل هذه المواضيع المتجددة.

_ محاولة تقديم المساهمة منا في تعزيز الأمن الغذائي من خلال تقديم أفكار و حلول جديدة و توعية الحكومات بمخاطر المشكلات التي تواجه الأمن الغذائي على جميع الأصعدة.

_ محاولة إثراء مكتبتنا بمعلومات و دراسات جديدة في مجال الأمن الغذائي.

مقدمة

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج المقارن والذي يعد أفضل مناهج البحث العلمي حسب وجهة رأي العديد من الباحثين، وذلك لكون أن هذا المنهج يتضمن مزيج من المناهج الأخرى كالوصفي والتاريخي والإحصائي والمسحي، وفي دراستنا من خلال الاعتماد على الفئات المتوسطية و التي تحكم الظاهرة المدروسة (الأمن الغذائي) و ذلك بعد تحديد المفاهيم المرتبطة بها و تصنيف و ضبط المتغيرات المستقلة للتعرف على مدى تأثيرها على المتغيرات التابعة، و قد اعتمدنا في دراستنا المقارنة على أسلوب الموازنة المنهجية و الذي يعتبر أحد أهم أساليب المقارنة الذي يقوم على دراسة أوجه التشابه و الاختلاف معا، و ذلك بما يسمح لنا من الوصول إلى الأهداف المرجوة.

تحديد إطار الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تحديات والمشكلات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي مع الإشارة إلى واقع الأمن الغذائي العربي للفترة الحالية في الدول العربية.

صعوبات الدراسة:

أثناء إجراء أي دراسة تواجه الباحث جملة من الصعوبات المتباينة، وقد لاقينا بدورنا مجموعة من العراقيل تتمثل أبرزها في:

_ صعوبة الوصول إلى الإحصائيات و الأرقام الرسمية للسنوات الأخيرة.

_تضارب المؤشرات و الإحصائيات و اختلافها من جهة إلى أخرى و عدم دقتها

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين وذلك بما يخدم موضوع بحثنا والأهداف المرجوة.

الفصل الأول يتناول الإطار المفاهيمي والنظري والمنهجي للدراسة، وقد تناولنا فيه ثلاثة مباحث،

المبحث الأول: تطرقنا فيه إلى أبعاد وأزمة وإشكالية الأمن الغذائي ووسائل تحقيقه،

المبحث الثاني: التفسيرات ومحددات العرض والطلب والفجوة الغذائية للأمن الغذائي

المبحث الثالث: تناولنا فيه الأمن الغذائي ودوره في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

الفصل الثاني: تناول استراتيجيات الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي وقسمناه إلى ثلاثة مباحث،

مقدمة

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في العالم العربي،

المبحث الثاني: الأمن الغذائي العربي خطط وسياسات وأفاق،

المبحث الثالث: أمثلة حول تجارب بعض الدول العربية فيما يخص الأمن الغذائي.

الفصل الأول

الإطار النظري للأمن الغذائي

مقدمة الفصل الأول

يشكل الإطار النظري للأمن الغذائي منظومة متكاملة لفهم وتحليل كيفية تحقيق واستدامة توافر الغذاء لجميع الأفراد. يتضمن هذا الإطار مفاهيم وأبعادًا رئيسية، مثل التوافر الغذائي، إمكانية الوصول إلى الغذاء، استغلال الغذاء بفعالية، واستقرار مصادر الغذاء على مر الزمن. هذه الأبعاد تمثل الركائز الأساسية التي تساعد في تقييم السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي. يدرس الإطار النظري تأثير العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية على قدرة الأفراد والمجتمعات على الحصول على غذاء كافٍ وآمن. كما يركز على العلاقة بين الإنتاج الزراعي، سلاسل التوريد، الاستدامة البيئية، والسياسات العامة. من خلال هذه العدسة، يمُكن للباحثين وصناع القرار تطوير استراتيجيات فعالّة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي وتعزيز الرفاهية الغذائية على المستوى العالمي والمحلي.

المبحث الأول: إشكالية وأبعاد وتصنيفات الأمن الغذائي ووسائل تحقيقه

يمثل الأمن الغذائي تحدياً متعدد الأبعاد يضم أبعاداً رئيسية هي: التوافر الغذائي، إمكانية الوصول، الاستخدام الآمن، والاستقرار. يتجلى هذا التحدي في قدرة الأفراد والمجتمعات على تأمين غذاء كافٍ ومغذٍ بطرق مستدامة. تختلف تصنيفات الأمن الغذائي بناءً على مدى توفر الغذاء، الوصول إليه، ومدى استخدامه، والاستقرار في الحصول عليه. لتحقيق الأمن الغذائي، يتعين تبني استراتيجيات شاملة تشمل تحسين الإنتاج الزراعي، تعزيز سلاسل التوريد، تحسين إدارة الموارد، وتنفيذ سياسات تدعم استدامة ومرونة نظم الغذاء.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي وأبعاده

يتمثل مفهوم الامن الغذائي فيما يلي:

أولا: مفهوم الأمن الغذائي

لغة: الأمن الغذائي يعني أن يكون عند الناس الطعام الكافي والصحي الذي يحتاجونه للعيش بشكل جيد وصحيح

اصطلاحا: الأمن الغذائي يشير إلى القدرة على ضمان توفير الغذاء بشكل مستدام ومستقر للسكان، مما يعني توفير الكميات الكافية من الغذاء بجودة جيدة وبأسعار معقولة للجميع دون تمييز أو انقطاع.

يعتبر الأمن الغذائي أساسا لضمان توفر الغذاء بشكل كافي وأمن لجميع الأفراد في مجتمع ما، وفي جميع الأوقات حيث يتجاوز مفهوم الأمن الغذائي عند العلماء مجرد توفير الغذاء الكافي ليشمل أيضا مفهوم الوصول السهل إلى الغذاء الصحي والتغذية الموازنة[1].

–حيث انه أول من أسس للأمن الغذائي بالنص على الحق في الغذاء هو فراكلين روزفلت وذلك من خلال طرح فكرة الحريات الأربعة في جانفي 1941. في سنه 1980 أصدر أمارتيا سان منشور بعنوان "الفقر والمجاعة"،

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة"مرض فيروس كورونا و أثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق و شمال إفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟ القاهرة 2017 .2020 زبيريص ص70 69

حيث ركز على تحقيق الأمن الغذائي في مستويات متعددة، بدءًا من الفردي والعائلي، ثم الداخلي للدولة، وصولاً إلى الإقليمي والعالمي[1].

ووفقاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في عام 1996، يتم تعريف الأمن الغذائي على أنه الحالة التي يمُكن فيها لجميع الأفراد في جميع الأوقات الحصول على كميات كافية وصحية من الغذاء التي تلبي احتياجاتهم الغذائية، ويتأكد ذلك من خلال أربعة أبعاد رئيسية: التوفر المادي للغذاء. القدرة المادية والاقتصادية على الوصول إلى المواد الغذائية. الاستفادة الفعالّة من المواد الغذائية. الاستقرار الزمني للأبعاد الثلاثة الأخرى[2]

حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) على أنه توفير الغذاء بكمية ونوعية تكفي لتلبية احتياجات جميع أفراد المجتمع بصورة مستمرة، مما يضمن حياة صحية ونشطة. ويتميز هذا التعريف بأنه يختلف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يعتمد على تحقيق الاكتفاء الذاتي للدول في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً، وهذا الاختلاف يجعل تعريف الفاو أكثر انسجامًا مع التحولات الاقتصادية الحاضرة وتحرير التجارة الدولية في السلع الغذائية[3].

أبعاده:

-تنوعت وكثرت الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الأمن الغذائي بمختلف تصنيفاته وأبعاده.

ثانيا: تصنيفات أبعاد الأمن الغذائي حسب منظمة التغذية والزراعة

حيث إن منظمة التغذية والزراعة قسمت أبعاد الأمن الغذائي إلى أربعة أبعاد وهي أولا التوفر ويتناول هذا الجانب في حالة وجود بنية تحتية لازمه لإنتاج الطعام. وتأمين الإمدادات الغذائية من خلال عملية الإنتاج والتوزيع والتبادل. مما يساهم في توفير احتياطي الأغذية وضمان توفر الغذاء. ثانيا إمكانية الحصول على الطعام (الأغذية) ويرتبط الحصول على الطعام بالقدرة التي يتحمل الفرد نفقاته وقد أشارت الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن معظم أسباب الجوع وسوء التغذية هي ندرة الغذاء. ثالثا الاستخدام يعتبر استهلاك الطعام أمرا مهما وحيويا للفرد. منذ لحظة الحصول على الطعام سرعان ما تتأثر كميته وجودته بمجموعة من العوامل. لضمان الأمن الغذائي يجب إن يكون الطعام آمنا ويلبي احتياجات الجسدية بشكل كافي. رابعا الاستقرار إذا تحققت أبعاد توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستخدامها بصوره كافية فإن الاستقرار يصبح شرطا

1 . الطاهر مبروكي "دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي". مجلة الباحث. جامعة قاصدي مرباح_ورقلة_الجزائر.ع 2007.05 ص15- 26

2 . الموقع الرسمي للبنك الدولي IDA IBDR"تحديث الأمن الغذائي، استجابة البنك الدولي لتزايد انعدام الغذاء WWW.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security,"

3 . منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الأمن الغذائي والتغذية للجميع- www.fao.org/food-security- -and-nutrition-for-for-all/ar/"

أساسيا حيث يكون النظام بكامله مستقرا ويكفل الأسرة عن طريق توفير أمنها الغذائي في جميع الأوقات. وأضاف الخبراء في لجنة الأمن الغذائي بعدين إضافيين لم تعترف بهما المنظمة بشكل رسمي وهما صفة الفاعل الاستدامة[1]

-حيث أن بعض الباحثين صنفوا أبعاد الأمن الغذائي إلى أربعة أبعاد

أولا: البعد الاقتصادي

إن للبعد الاقتصادي عدة زوايا يمكن أن ننظر له من خلالها. فهناك من يرى أن سبب نقص الغذاء وشحه حول العالم ناتج عن عدم قدرة الشعوب على تحقيق احتياجها الغذائي وذلك بسبب ارتفاع الطلب مقارنة بالعرض مما يجعل السلع الأساسية والتي تستهلك على نطاق واسع نادرة مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها هذا من جهة. و من جهة أخرى عدم استقرار الأسواق , بصفة عامة يظهر هذا الخلل عندما يكون هناك زيادة مستمرة في عدد السكان مما يترتب عنه نقص في المواد الغذائية ويتسبب هذا المشكل في نقص الغذاء و شحه حول العالم ما يترتب عنه سوء تغذية الملايين من البشر و ظهور ما يسمى بالمجاعة.أما من منظور آخر فهناك من يرى أن للبعد الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي و هو يرتكز على عناصر الاقتصاد الثلاثة و هي رأس المال و المورد البشري و الأرض الزراعية و يرى أن الأمن الغذائي بتعريفه الاقتصادي هو تداخل عدة عناصر اقتصادية و أهمها الثلاثة الأساسية الذكورة[2].

ثانيا: البعد السياسي

تحول من حين لآخر الأمن الغذائي إلى أداة استراتيجية تهتم بها حكومات الدول بغض النظر عن نظامها السياسي، حيث تعمل على وضع خطط واستراتيجيات لتأمين الغذاء والمواد الأساسية للمواطنين. يعد الغذاء اليوم عاملاً حاسماً في السياسة الدولية، حيث تسعى بعض الدول لتصدير فائض إنتاجها لتلبية احتياجات الدول التي تعاني من نقص في الإمدادات. لذا، يُعتبر تحقيق الأمن الغذائي شرطاً أساسياً لاستقرار وديمومة الدول وللحفاظ على استقرارها السياسي. يتبادل الاستقرار السياسي والأمن الغذائي تأثيرات متبادلة، حيث تعمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية داخل الدول على نشر الوعي بأهمية الأمن الغذائي للمواطنين وعلى توفير إمكانية الوصول إلى الغذاء كجزء من الجهود المبذولة للحفاظ على استقرار المجتمعات.

ثالثا: البعد الاجتماعي

تحويل منطقة الريف من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي يتطلب جهوداً فعالّة لمعالجة مشكلة الغذاء وتقليل الفوارق بين الريف والمناطق الحضرية، مما يحد من الظاهرة المؤلمة للهجرة الريفية نحو المدن. ويتبع ذلك زيادة في الفجوة الغذائية نتيجة انخفاض عدد العمالة في القطاع الزراعي. يجب التأكيد على أن هذا الجانب لا يقل أهمية عن الجوانب الأخرى للأمن الغذائي، حيث يؤدي انخفاض إنتاج المزارعين إلى تدهور مستوى معيشتهم

1 . سفيان عكرود."الأمن الغذائي: إشكالية تحديد المفهوم والأبعاد "2022 مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية. المجلد 04. العدد02 . ديسمبر 2022 ص 58-59.

2 . د.سلطانية بالقاسم والأستاذة عرعور مليكة " معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده" طلبة الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة جوان 2009 ص12-13.

واجتماعيتهم، مما يزيد من الفجوات الطبقية ويجبر هذه الطبقة على الانتقال إلى المدن بحثاً عن حياة أفضل. .هذا التنقل أو الهجرة إلى المدن يؤدي بدوره إلى عواقب سلبية أخرى.

هذا التنقل أو الهجرة إلى المدن يؤدي بدوره إلى عواقب سلبية أخرى على مستوى المدن، مثل زيادة معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر، كما ذكرت دراسة سابقة. وعلى الجانب المقابل، في حالة تحسن مستوى معيشة المزارعين نتيجة لتوفير الدعم اللازم لهم، سيمكن ذلك من تحسين وضعهم المعيشي وتحقيق الرفاه الاجتماعي لمختلف فئات المجتمع.

رابعا: البعد الصحي

تؤثر الأزمة الغذائية، سواء كانت ناجمة عن نقص الغذاء الكمي أو سوء التغذية النوعي، سلباً على صحة الإنسان وتقوم بتأثير سلبي على نشاط الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى تدهور الإنتاجية وتراجعها. تشير التقارير المتخصصة إلى وجود فجوة غذائية كبيرة، حيث يحصل الفرد العربي على نسبة من السعرات الحرارية والبروتين أقل بكثير مقارنة بالمعايير العالمية. على الرغم من بعض التحسينات في بعض الدول العربية، إلا أن هذه النسب لا تزال متدنية بشكل عام مقارنة بالمعايير الدولية المتفق عليه[1].

المطلب الثاني: أزمة الغذاء والعوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

تشكل أزمة الغذاء تحدياً عالمياً معقداً يتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل المتداخلة. أبرز هذه العوامل تشمل التغيرات المناخية، النزاعات، التقلبات الاقتصادية، والنمو السكاني. يؤثر كل من هذه العوامل على التوافر والاستقرار وإمكانية الوصول إلى الغذاء، مما يهدد الأمن الغذائي ويضعف قدرة المجتمعات على تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية.

1- أزمة الغذاء :

تشير أزمة الغذاء إلى الوضع حيث يكون هناك نقص في إمدادات الغذاء، مما يؤدي إلى صعوبات في الوصول إلى الغذاء الذي يوفر الاحتياجات الغذائية اليومية للفرد ويمكن أن يترتب عن هذه الأزمة مجموعة من العوائق المختلفة، حيث أن الغذاء يمثل إحدى الاحتياجات الأساسية للإنسان، ويتفق الجميع على أهميته بغض النظر عن انتماءاتهم أو توجهاتهم.و يجب على المجتمع توفير الغذاء بشكل كافٍ لجميع أفراده، مما يسهم في استقراره، وليس بالضرورة توزيعه مجاناً أو بدون مقابل ولا ثمن ولكن المقصود إن يستوفي المجتمع احتياجاته الغذائية بطريقة تقدر الجهد الإنساني المبذول و بالثمن العادل دون احتكار أو استغلال.و يجب أن يتم تلبية احتياجات الغذاء بطرق تقدر الجهود البشرية المبذولة، وبشكل عادل دون استغلال أو احتكار. يعيش العالم حالياً في ظلّ أزمة ارتفاع الأسعار عمومًا، وخاصةً فيما يتعلق بالسلع الغذائية، مما أثار قلقاً كبيرًا بين شعوب العالم، وحتى وصلت إلى حدوث أعمال شغب في عدة دول من بينها هايتي، والفلبين، ومصر، وسنغافورة، وتايلاند،

1 . شوقي حفياني أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث "تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي دراسة مقارنة الجزائر والمغرب "2022-2023، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، ص 52-53

وإندونيسيا، واليمن، وغينيا، وباكستان، وبوركينا فاسو، ومدغشقر، وغيرها من البلدان. تشير البيانات إلى أن المخزون العالمي من الحبوب تراجع خلال عامي 2008 و2007 إلى مستويات لم تشهدها منذ 25 عامًا، بنسبة تقدر بحوالي 5٪، حيث بلغ 405 مليون طن، وهو انخفاض عن المعدلات في عام 2006 و2007. وشهدت الفترة من أغسطس 2007 وحتى الآن ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية، مما أدى إلى عجز في الإمدادات بنسبة 45٪، مع وجود 37 بلدًا يعاني من ارتفاع في الجوع. إذا استمر ارتفاع أسعار الغذاء، فسيتأثر حوالي 200 مليون طفل، مما يجعل عدد الأطفال في العالم الذين يعانون من الجوع يصل إلى مليار طفل ويشير خوسيه غراتسيانو، الممثل الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة في أمريكا اللاتينية، إلى أن أزمة ارتفاع أسعار الغذاء إلى توجهات صناديق الاستثمار العالمية للمضاربة على أسعار السلع الأولية، وذلك يعد تكبدا لخسائر فادحة في أسواق المال العالمية. وتشمل أسباب أخرى تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي خلال عام 2007 والتوقعات بمواصلة هذا التراجع خلال عام 2008. ويُعتبر توجه البلدان الغربية نحو إنتاج الوقود الحيوي أحد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً. ويثير قلق بعض الأشخاص من أن يؤدي ذلك إلى استخدام السلع الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي على حساب الاحتياجات الغذائية الأساسية للبشر. ويعتبر مدير صندوق النقد الدولي هذا الأمر أمرًا غير إنساني إذا تحقق، وينبغي أن تُستخدم السلع الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي بعيدًا عن السلع الغذائية التي يحتاجها الإنسان، مع تجنب استخدام السلع الزراعية الأخرى ذات الأهمية الغذائية.

وفي ظل زيادة السكان العالمي وتدهور البيئة، تواجه البشرية تحديات كبيرة في تأمين الغذاء الكافي للجميع. يعُتبر الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري والزراعة التقليدية من أبرز العوامل التي تسُهم في زيادة أزمة الغذاء، وتحتاج الحكومات والمجتمعات العالمية إلى اعتماد استراتيجيات مستدامة مثل تعزيز الزراعة العضوية وتطوير التقنيات الحديثة لزيادة إنتاجية المحاصيل وتقليل الفاقد وتوفير الغذاء للجميع[1].

تعريف الوقود الحيوي: الوقود الحيوي هو أي نوع من المواد العضوية التي يمكن استخدامها كمصدر للطاقة بعد التحلل الحيوي أو التحويل الكيميائي. وتشمل هذه المواد النباتية والحيوانية مثل الخشب والقش والسماد والزيوت النباتية والحيوانية وغيرها[2].

2- العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي:

تنقسم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي إلى ما يلي:

أولا: العوامل الديموغرافية

1 . ا.بوعوينة سليمة " أزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على ارتفاع مستويات الفقر في الدول العربية". مجلة الاقتصاد الجديد العدد، 09، جامعة تيبازة.ص 319

2 . د.إبراهيم مرغني محمد علي و د.سلطان بن منير الحارثي" الصراع غلى مصادر الطاقة و انعكاساته على الأمن الدولي", جامعة نايف للعلوم الأمنية.السعودية . مجلة العلوم القانونية والسياسية–العدد 17–جانفي 2018

تغيرت الديموغرافيا بشكل كبير خلال العقد الماضي، حيث شهدت زيادة ملحوظة في عدد السكان، مما أثر سلباً على الأمن الغذائي. هذا الزيادة في السكان تضغط على الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع البيئية وزيادة خطر الجفاف والتلوث ونقص الغذاء وغيرها من التحديات. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الوضع الحالي زيادة في الإنتاج الزراعي لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، مما يفرض أعباء إضافية على القطاع الزراعي. ولقد شهدت البلدان النامية هجرة كبيرة من الريف إلى المدينة، مما أدى إلى تقلص المساحات الزراعية المستخدمة، وبالتالي تراجع إنتاجية القطاع الزراعي. ولدى تحسن الوضع الاقتصادي، ارتفعت مستويات الدخل الفردية، مما أدى إلى تغيير في أنماط الاستهلاك الغذائي وانخفاض نسبة السكان الريفيين بالتدريج[1].

ثانيا: العوامل الطبيعية

تغيرت الديموغرافيا بشكل كبير خلال العقد الماضي، حيث شهدت زيادة ملحوظة في عدد السكان، مما أثر سلب اً على الأمن الغذائي. هذا الزيادة في السكان تضغط على الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع البيئية وزيادة خطر الجفاف والتلوث ونقص الغذاء وغيرها من التحديات. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الوضع الحالي زيادة في الإنتاج الزراعي لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، مما يفرض أعباء إضافية على القطاع الزراعي. ولقد شهدت البلدان النامية هجرة كبيرة من الريف إلى المدينة، مما أدى إلى تقلص المساحات الزراعية المستخدمة، وبالتالي تراجع إنتاجية القطاع الزراعي. ولدى تحسن الوضع الاقتصادي، ارتفعت مستويات الدخل الفردية، مما أدى إلى تغيير في أنماط الاستهلاك الغذائي وانخفاض نسبة السكان الريفيين بالتدريج ويعد القصور في الإنتاج الزراعي من إشباع الحاجيات الغذائية بشكل عام إلى عدة عوامل أهمها:

- تعتمد معظم الزراعات على الظروف المناخية التي تتسم بالتقلب والتذبذب من عام إلى آخر، مما يجعل الإنتاجية غير مستقرة.
- نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة بالمساحة الإجمالية قليلة، مما يعرض القطاع الزراعي لقيود وتحديات إضافية.
- يعُاني القطاع الزراعي من عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها، مما يدفع نحو الانتقال من الزراعة المعتمدة على الأمطار إلى الزراعة المروية.
- يلعب التصحر والتعرية والتغيرات المناخية دوراً كبيراً في تفاقم أزمة الغذاء، ويزيد منها الاستنزاف غير المستدام للموارد الطبيعية من قبل البشر[2].

ثالثا: العوامل التكنولوجية

1 . نصري حداد " الطاقة والوقود الحيوي على الأمن الغذائي". مجلة الاستثمار الزراعي–العدد 2008–الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي ص45.

2 . المنظمة العربية للتنمية الزراعية "تأثير المناخ والتقلبات المناخية" الخرطوم 2010 ص04

- تأتي العوامل التكنولوجية لتشمل ليس فقط الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج الزراعي، بل تشمل أيضًا التكنولوجيا الحيوية الحديثة، التي تساهم في تحسين استخدام الماء والتربة الزراعية. تعُرَّف هذه التكنولوجيا بواسطة منظمة الأغذية والزراعة (FAO) على أنها التقنية التي تستخدم الكائنات الحية لصنع أو تعديل منتج، وتحسين النباتات والحيوانات، أو تطوير الكائنات المجهرية لتلبية احتياجات محددة. يلُاحَظ أن في الدول التي تعاني من نقص الأمن الغذائي، قد تكون تطبيقات الزراعة الحديثة محدودة، مما يؤدي إلى تراجع في إنتاجية المحاصيل وهدر للموارد الطبيعية[1].

رابعا: العوامل السياسية

تواجه بعض الدول عدة عقبات في سعيها لتحقيق أمنها الغذائي، خاصة في ضوء التطورات العالمية الأخيرة، حيث تؤثر المشاكل السياسية بشكل مباشر على الوضع الزراعي في تلك الدول، نتيجة لانشغالها بالأمور غير الزراعية[2] .

خامسا: صناعة الوقود الحيوي

ظهرت في السنوات الأخيرة ظاهرة إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية، وهو ما خلق منافسة بين الغذاء والوقود. يعُزى هذا التنافس إلى سياسات الدول التي تدعم التوسع في إنتاج الوقود الحيوي، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والهند والاتحاد الأوروبي. وزيادة توجيه المواد الزراعية من استخدامها كغذاء إلى استخدامها في إنتاج الوقود الحيوي تؤدي إلى انخفاض المعروض منها لتلبية الاحتياجات الغذائية[3].

المطلب الثالث: إشكالية ووسائل تحقيق الآمن الغذائي

تحقيق الأمن الغذائي يتطلب مجموعة متكاملة من الحلول تشمل تعزيز الإنتاج الزراعي باستخدام تقنيات مبتكرة، تحسين سلاسل التوريد، والحد من الهدر الغذائي. كما يجب دعم السياسات التي تعزز الاستدامة البيئية، تعزيز الاقتصاديات المحلية، وضمان توزيع عادل للموارد. الاستثمار في البنية التحتية الزراعية والبحوث التكنولوجية، وتطوير آليات استجابة فعالّة للأزمات الغذائية، هي خطوات أساسية نحو تحقيق الأمن الغذائي للجميع.

1- الإشكالية:

شهد العالم المعاصر حدوث العديد من الأزمات الغذائية خاصة في السنوات الأخيرة، أثرت هذه الأزمات على الأفراد والدول على حد سواء، فالنسبة للأفراد فقد وجدوا أنفسهم عاجزين على الحصول على الغذاء الكافي بسبب إما ندرته وإما بسبب ارتفاع أسعاره ما تسبب لهم العديد من المشكلات الصحية نقص التغذية والهزال والمجاعة، أما بالنسبة للدول فقد وجدوا أنفسهم بدورهم في مشكل يتعلق بصعوبة الحصول على الغذاء الكافي من

1 . محمود دويري "التغير المناخي وأثره على الزراعة وإمكانية التقليل من أثاره". مجلة الاستثمار الزراعي 2008 ص 51.

2 . ناصر عبيد ناصر "واقع الامن الغذائي وافاق تطوره". مجلة جامعة دمشق. المجلد 14. العدد 02. 1998.ص163.

3 . مبروك مقدم" الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية". ديوان المطبوعات جامعة الجزائر .1993.ص22.

الأسواق العالمية لتلبية الاحتياجات المحلية نظرا لزيادة الطلب عليه في ظل قله العرض المتوفر ما أدى إلى ارتفاع أسعاره بشكل رهيب ما اثر ذلك بدوره ماليا على الدول المستوردة، تشكل الأزمات الغذائية المشكلات التي تواجه الدول في سبيل تحقيق التنمية والأمن الغذائي[1].

2- طرق تحقيق الأمن الغذائي

يعاني قرابة مليار شخص حول العالم من الجوع على الرغم من انه يتم إنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام كوكب بأسره، المشكلة ليست بذلك وإنما هناك عدد من العوامل التي تعترض سبيل ذلك ومنها: الاستخدام الغير فعالي للمياه، الأسمدة، وتدوير المحاصيل، وتوضح النقاط التالية كيف يمكن توفير ما يكفي لتغذية 3 مليارات شخص مع مراعاة الرفاهية البيئية أيضا.

أولا: سد الفجوة الإنتاجية

ترجيع تقديرات الصندوق العالمي للحياة البرية انه سيتم تحويل 120000 كلم مربع من الأراضي إلى مساحات زراعية في الدول النامية وذلك بحلول عام 2050، حيث أن الأراضي الزراعية في كثير من أجزاء العالم تنتج اقل من 50% من قدرتها ولا يتم استغلالها بشكل الأمثل، لذا فان سد الفجوة بينما يتم إنتاجه وبين ما يمكن إنتاجه يقلل من الحاجة إلى تطهير الأراضي الزراعية مما يسهم في إطعام 850 مليون شخص[2].

ثانيا: استخدام السماد بشكل أكفأ

يتم استخدام الأسمدة الاصطناعية بكميات كبيرة في جميع أنحاء العالم، إلا أنها ليست الخيار الأمثل؛ فان تزايد عدد السكان الذين لديهم الرغبة والوسائل لتحسين نظامهم الغذائي سيضمن استمرار زيادة استهلاك الأسمدة ،حيث تلعب الأسمدة غير العضوية دورا حاسما في الأمن الغذائي في العالم، ولا يمكن استبدالها بالأسمدة العضوية التي لها أولوية الاستخدام في حال توافرها، كما يجب استخدام الأسمدة بكفاءة وفعالية عالية عن طريق مراعاة المبادئ الأساسية لإدارة الأسمدة بما في ذلك المصدر المناسب، والنسب الصحيحة، هو الوقت هو المكان المناسبين، وكيفية تكييفها مع جميع أنظمة المحاصيل الإنتاجية[3].

ثالثا: رفع إنتاجيات المياه

تتزايد ندره المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمعدل ينظر بالخطر، كما إن الحصة السنوية للفرض الواحد في انخفاض مستمر مما يؤدي إلى تحويل الموارد المهمة بما في ذلك المياه إلى القطاعات الأخرى ذات أولوية، ونتيجة لذلك تفقد الزراعة كميات كبيرة من المياه كل عام على الرغم من أن النمو السكاني السريع يرفع من نسبة الطلب على الغذاء، عوامل أخرى تتحدى عمليك إنتاج الغذاء كانخفاض كمية ونوعية المياه، وتغيير المناخ وما ينتج عنه من آثار مثل قلة هطول الأمطار، وزيادة الجفاف، وتقليل مواسم النمو، بالإضافة إلى ذلك الآفات

1 . شوقي حفياني. نفس المرجع. ص65.

2 Food Security «.www.ifpri.org ». Retriever 21-03-2019. Edited.

3 T.L.Roberts (30-11-1999). « TheRole of Fertilizer in growing The world Food ». www.topicropmanager.com. Retrieved 21-03-2019. Edited.

الحشرية، لذا فلابد من تحقيق التكامل والتعامل لزيادة كفاءة استخدام المياه، وإدارة الموارد المائية في قطاع الزراعة، وتحديث أنظمة الري، وتعديل أنماط المحاصيل من خلال تحسين أنواع المحاصيل التي تتحمل الجفاف، وتطوير نظم بيئية أكثر مرونة في مواجهة تغيير المناخ[1].

رابعا: تقليل هدر الطعام:

تقدر منظمه الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إن ثلث إنتاج الغذاء في العالم قد تم إهداره، وتطلق الأغذية التي تهدرها الأسر والقطاعات التوزيع وتامين كميات كبيره من الغازات الدفيئة، وبنفس الوقت هناك حوالي 800 مليون شخص يعانون من الجوع، لذا فان توفير ربع الطعام المهدور في جميع أنحاء العالم سيسهم في إطعام جميع الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى إدخال إجراءات مستدامة عند الزراعة، وتقليل خسائر المحاصيل وتعزيز أرباح المزارعين تقليل خسائر المحاصيل وتعزيز أرباح المساهمين المزارعين وتعزيز أرباح المزارعين والمساعدة على تقليل الخسائر أثناء التخزين و النقل وتقليل النفايات الطعام من الموزعين والمستهلكين وزيادة الوعي بشان الإنتاج والاستهلاك المستدامين للأغذية بين المنتجين والتجارة التجزئة والمستهلكين في جميع البلدان[2].

المبحث الثاني: التفسيرات ومحددات العرض والطلب والفجوة الغذائية للأمن الغذائي

يعتمد الأمن الغذائي على تفاعل معقد بين العرض والطلب على الغذاء، مما يشكل الفجوة الغذائية التي تواجهها العديد من الدول. التفسيرات لهذا التفاعل تتنوع، إذ تتأثر محددات العرض بعوامل مثل الظروف المناخية، التكنولوجيا الزراعية، والسياسات الاقتصادية. في المقابل، يتشكل الطلب من خلال النمو السكاني، الأنماط الغذائية، ومستويات الدخل. الفجوة الغذائية تنشأ عندما يكون هناك خلل بين العرض والطلب، مما يؤدي إلى نقص في توافر الغذاء أو عدم القدرة على الوصول إليه. فهم هذه الديناميكيات هو مفتاح لتطوير حلول مستدامة تعزز توافر الغذاء وتلبي احتياجات السكان بشكل فعّال.

المطلب الأول: التفسيرات المختلفة للمشكلة الغذائية

للعجز الغذائي تفسيرات متباينة، تختلف وجهات النظر في مجال الحلول المقترحة لعلاج هذه المشكلة، من بلد إلى آخر، وتبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعي السائدة، هذه التفسيرات من تداخلها ممكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية.

1. مجموعة العوامل الفنية المرتبطة باختلال التوازن بين موارد الغذاء والنمو السكاني وعجز الجهاز

1 . علي أبو سبع (23اكتوبر 2018) "لتحسين الأمن الغذائي وزيادة إنتاجية المياه،"Reliefweb.int. 21-10-2019،

2 .."استكشاف تصورات سكان الريف تجاه هدر الطعام أثناء عمليات الإغلاق في كوفيد -19: الآثار المترتبة على الأمن الغذائي في نكستان",ncbi.nlm.nih.gov,23-08-2022

للاستجابة لفارق الفجوة: هذا المدخل يعطي وزن أكبر للنمو الديموغرافي، كسبب رئيسي للمشكلة إلى جانب العوامل المناخية غير الملائمة التي تحول في إنتاج من إلى المناخية غير الملائمة دون التوسع إنتاج الكثير من المحاصيل.

2. مجموعة العوامل المرتبطة بفشل السياسات الاقتصادية في تخصيص الموارد: يتبنى خبراء التنمية المختصين وجهه النظر هذه، من المنظمات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة الصناعة والتغذية وغيرها.

3. العوامل المرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي: وذلك من خلال تحديد مدى توافر الغذاء في السوق العالمي ودرجة استقرار الأسعار، إلى جانب التركيز على التأثير السلبي لتدخل الشركات الزراعية متعددة الجنسيات في البلدان النامية، ودرجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي وأثره على الطبقة الفقيرة[1].

المطلب الثاني: محددات العرض والطلب الكليين للغذاء

تعتمد الديناميكيات الكلية للأمن الغذائي على توازن معقد بين محددات العرض والطلب. عوامل مثل التغيرات المناخية، التكنولوجيا الزراعية، والسياسات الزراعية تؤثر على العرض الكلي للغذاء. من ناحية أخرى، يتشكل الطلب الكلي من خلال النمو السكاني، الأنماط الاستهلاكية، ومستويات الدخل. التفاعل بين هذه المحددات يحدد مدى قدرة النظم الغذائية على توفير الغذاء الكافي والمستدام، وبالتالي يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي في المجتمعات المختلفة. فهم هذه العوامل يمكن من تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز توافر الغذاء واستدامته.

1- محددات العرض الكلي للغذاء:

1.1 حجم الإنتاج المحلي للإنتاج: تقر النظرية الاقتصادية أن حجم الإنتاج من أي سلعة يتحدد بالحجم المستخدم من عوامل الإنتاج وعليه فان حجم الإنتاج المحلي للغذاء دالة تابعة للمتغيرات التالية:

* **مدى وفرة مدخلات الإنتاج:** وتتمثل مدخلات الإنتاج الزراعي في كل من الأرض والماء والأيدي العاملة والتكنولوجيا[2]
* **سعر السلعة:** يعتبر السعر إشارة للمنتج تفيده في تخطيط مشاريعه الزراعية للموسم القادم فيزداد الإنتاج بزيادة سعر السلعة حيث انه كلما ارتفعت تكاليف الإنتاج انعكس ذلك سلبا على كمية الإنتاج.
* **التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية:** وهو ما يشكل منافس قوي للمساحة المخصصة للزراعة
* **التلوث البيئي:** سواء كان مائيا أو هوائيا، فانه يؤثر في الإنتاج الزراعي والحيواني سلبا، اذ يؤثر على قدره المحاصيل الزراعية على مقاومة الأمراض، كما انه يتسبب في عقم الحيوانات الى آخره، ويتسبب في ظهور أمراض جديدة تؤدي إلى إتلاف المحاصيل قبل نضجها

1 . سعيد منصور فؤاد" تقيم قنوات الخضر و الفواكه في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر03, 2013–، ص 80, أطروحة دكتوراه

2 . صالح الأمين " الأمن الغذائي، أبعاده ومحدداته ووسائل تحقيقه". الجزء الأول. الهيئة القومية للنشر، طرابلس،.1996 ص93.

* **التغيرات المناخية:** إذا ارتفعت الحرارة ارتفاع معتدلا، كانت النتيجة زيادة الإنتاج الزراعي في بعض المناطق، أما إذا استمرت الزيادة، فسيتعرض الإنتاج الزراعي للخطر في مناطق أخرى، وخاصة في أفريقيا، التي ستتكرر فيها المجاعات، كما سيتقلص التنوع الحيوي، واستنزاف المناطق النشطة، وسيندثر 20٪ منها وفق بعض التقارير[1].

2.1 الإنتاج الخارجي (الواردات و المعونات الغذائية):

* **الواردات الغذائية وأهم محدداتها:** تتمثل العوامل المحددة للواردات الغذائية

-مدى عدم كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لسد الحاجات الغذائية المحلية، ممثلة بحجم العجز الغذائي فكلما زاد حجم العجز الغذائي زادت الواردات الغذائية

-مدى توفر النقد الأجنبي للدولة: كلما زاد عرض النقد الأجنبي، كلما سمح ذلك بتمويل فاتورة الواردات

-تغيرات في الأسعار العالمية للغذاء: كلما ارتفعت أسعار الغذاء في الأسواق الدولية، كلما شكل ذلك قيد على مقدرة الدولة على استيراد الغذاء

* **المعونات الغذائية وأهم محدداتها:**

-حجم الفائض العالمي من الغذاء.

-تغيرات أسعار السلعة العالمية: كل ما ارتفعت الأسعار، قله حجم المعونات المقدمة لدول النامية.

- التغيرات المالية والاقتصادية التي تطرأ على اقتصاديات الدول المانحة.
- طبيعة العلاقة بين الدول المتلقية للمعونات والدول المانحة[2].

2- محددات الطلب الكلي على الغذاء:

* **نصيب الفرد من الدخل الكلي:** إن مرونة الطلب الداخلية على الغذاء، تتوقف على مستوى دخل الحقيقي وتوجد علاقة طردية بين الطلب على الغذاء والدخل الحقيقي مع ثبات العوامل الأخرى، وتتجلى علاقة الدخل بالغذاء كما يلي:

-ارتفاع المداخل في الهند والصين ودول أخرى، تسبب زيادة في طلب على السلع الغذائية واللحوم الأغذية المصنعة (1 كيلوغرام من اللحم يستهلك 7 كلغم حبوب)

75% من دخل الأسر يصرف على الغذاء.

أثبتت الدراسات أن فئات الأقل دخلا اقل استهلاكا للغذاء.

1 ..تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009.ص48

2 . محمد انيال محسن,عماد مطير خليف, " الأمن الغذائي و علاقته بالمعونة الغذائية, الملتقى الدولي العاشر حول الأمن الغذائي , الواقع و الحلول ,18-20,نوفمبر 2007,جامعة ادرار ,ص 196,

أسعار الغذاء وعلاقتها بالكمية المطلوبة من الغذاء: تكون العلاقة عكسية بين أسعار الغذاء والكمية المطلوبة، مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى، فإذا ارتفع سعر الوحدة من الغذاء، قلت الكمية المطلوبة منه والعكس صحيح، وعليه فمنحنى الطلب على الغذاء سالب الميل[1].

* **العلاقة بين عدد سكان والطلب على الغذاء:** يعني تزايد عدد السكان، المزيد من الطلب على الأراضي القابلة للزراعة والأراضي سكنية وتناقص الغابات والمراعي، وبذلك فهناك علاقة طردية بين الطلب على الغذاء وعدد السكان .وتبقى العناصر التالية المحدد الرئيسي لدرجة تأثير زيادة عدد السكان على إنتاج الغذاء، هذه العناصر هي:

طبيعة زيادة السكانية هل هي متسارعة أم متباطئة أم ثابتة.

نوعية زيادة السكانية، هل رافق ذلك زيادة في الإنتاجية وربع مستوى التعليمي ...الخ

التوزيع الجغرافي لهذه الزيادة: الريف أمام المدينة، شمال أم جنوب، وهل صاحب ذلك التثبيت لهذه الزيادة، أم أن هناك هجرة ريفية غير متحكم فيها.

حمولة الموارد الطبيعية: من بين طرق تقدير حدود النمو السكاني، دراسة حمولة الموارد الطبيعية، وتعرف الحمولة على أنها: الحد الأعلى من عدد السكان، الذين يمكن بقائهم على قيد الحياة، بالحد الأدنى من مستويات المعيشة، وقد تم تنفيذ التحليل الأكثر شمولية، في العالم من قبل الفاو سنه 1982، حيث نظر ذلك المنهج إلى الإنتاج المحتمل من الموارد الغذائية لحوالي 117 دولة[2].

المطلب الثالث: الفجوة الغذائية (العوامل التي أسهمت في حدوث الفجوة)

والمعروفة أيضًا بالفقر الغذائي، وتشير إلى الفارق بين كمية الطعام المتاحة والمتاحة للناس وبين الاحتياجات الغذائية الفعلية للسكان. تشمل هذه القضية قضايا مثل عدم الوصول الكافي إلى الطعام، وعدم التوفر المالي، وسوء التغذية، وعدم المساواة في توزيع الموارد. يمكن أن تتأثر هذه الفجوة بعوامل مثل الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والموقع الجغرافي، والممارسات الزراعية، وعدم الاستقرار السياسي، مما يؤدي إلى اختلافات في توافر الطعام واستهلاكه داخل البلدان وبينها. يتطلب معالجة الفجوة الغذائية استراتيجيات شاملة تهدف إلى تحسين إنتاج الغذاء وتوزيعه وتوفره والوصول إليه، بالإضافة إلى مواجهة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية ومن العوامل التي ساهمت في زيادة حدة الفجوة:

1. **الاستيراد ودوره في تعميق الفجوة الغذائية:** إن العجز الغذائي ليس فقط نتيجة لضعف الاقتصاد، وإنما يكون أيضا سببا رئيسيا لإبقاء على هذه الاقتصادات أكثر ضعفا، فالموارد الموجهة للاستيراد المواد الغذائية لتغطية العجز تكون غالبا على حساب تلك المخصصة للاقتناء المواد التجهيزية ضرورية لمواصلة النمو. ويتجلى هذا الخلل أساسا على مستوى أسعار المواد الغذائية، فارتفاع هذه الأسعار في الاقتصاد يواجه فيه قسط أوفر من

1 . هالة عامر. "الدول العربية تستورد 90 بالمئة من حاجاتها الغذائية", مجلة البيئة و التنمية , لبنان,2011. ص10

2 . فايز عبد الهادي احمد،" الأزمات المالية ". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. جامعة عين شمس. العدد الثاني، المجلد الأول، ابريل 2011.ص03

ميزانية الأسرة الاستهلاك المواد الغذائية، له انعكاس سلبي على التصنيع والإنتاج وعلى القدرات الاقتصاد على المنافسة والنمو. او ما يسمى بالفرصة البديلة. قد يكون النمو السكاني الذي شهدته معظم دول في الفترة ما بين الستينات والتسعينات، هجرة من الأرياف إلى المدن، لم يكن لحكوماتها خيار آخر سوى مزيد الاعتماد على المساعدات الغذائية أو استيراد مزيد من منتجات الغذائية، مما أصاب هؤلاء المزارعون بعجز عن تحقيق مستوى المعيشي لائق من الزراعة؛ لأنهم كانوا يعانون من الإغراق المتزايد للأسواق المحلية بالمواد الغذائية المدعومة جدا[1].

2. **المعونات الغذائية ودورها في زيادة من حده الفجوة الغذائية:** إن الإعانات الغذائية وان كانت تخفف قليلا من حده المشكل الغذائي وضغطه على ميزان المدفوعات التجاري للاقتصادات الوطنية للدول في المدى القصير؛ إلا أنها تشكل سلاحا تستخدمه البلدان الغربية للهيمنة على اقتصاديات هذه الدول، إذ إن توزيع هذه المعونات لا يتم سدى أو بصوره عفويه بليه وفق الاعتبارات سياسية وتجاريه تسهل تحقيق هذا الهدف. فعل سبيل المثال تثبت إحدى الوثائق الصادرة عن المكتب الجهوري الأمريكي لإفريقيا إن ثمانية من أصل 10 دول تشكل المستورد الأكبر للمواد الزراعية الأمريكية، كانت في السابق ممن يشملها برنامج الإعانات الغذائية الأمريكية وهو ما يعود بفائدة، ليس فقط على المزارع الأمريكي وإنما أيضا على الاقتصاد الوطني الأمريكي .إن سياسة المعونة الاقتصادية كأي سياسة تجندها الدول الرأسمالية من اجل تحقيق اغراض معينه، وفي هذا الصدد يقول"موجنتارو" احد كبار المسئولين في الولايات المتحدة" أن للولايات المتحدة مصالح خارجية لا يمكن تأمينها بالوسائل العسكرية أو بالوسائل التقليدية وإنما تأمينها لا يتم إلا من خلال المعونات الخارجية، مما يعني أن المساعدات الخارجية تخدم مصالح المانحين أكثر منها في خدمه مصالح المتلقين.

الزيادة السكانية بين النظرة السلبية وعدم الاستغلال: ما زالت النظرة للزيادة السكانية تتسم بالازدواجية، فالبعض يلقي بالتبعية عليها لكل ما هو سلبي، بينما الفريق الأخر يرى أن تلك النظرة فيها كثير من المبالغة ،ومحاوله التخلي عن المسؤولية، والهروب من الفشل في سياسات التي قام بتطبيقها، وإلقاء العيب على الزيادة السكانية، ولكن لو ظللنا نتعامل مع الأمور بهذه الطريقة السطحية، فهذا يعد تهربا من المسؤولية، حيث إلقاء التبعية يمكن الزج به على اي من عناصر الإنتاج، وعدم الشجاعة في تحمل نتيجة الفشل، وبصورة تتسم بالعمق التحليلي[2].

3. المبحث الثالث: الأمن الغذائي ودوره في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي

يعتبر الأمن الغذائي أساسا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي حيث ترتبط مستويات الجوع والفقر المدقع بالعديد من الانعكاسات السلبية على هذه الجوانب.

1 . تشخيص أزمة الأمن الغذائي. "أزمة موارد". الموقع الالكتروني: www.resourcecrisis.com

2 . مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي. الدكتور محمد علي الفراء سلسلة عالم المعرفة. الكويت. العدد 1979.21ص 207.

المطلب الأول: الأمن الغذائي ودوره في الاستقرار الاجتماعي

يساعد توفر الطعام في الاستقرار عامة ولذا فمعظم المجتمعات تعطي مسألة الأمن الغذائي أهمية كبرى نظرا لأهميته الاستراتيجية في الاستقرار الاجتماعي ولكن ينبغي أن توجه السياسات إلى موضوعات مهمة مثل دور الإنتاج الزراعي في المجتمع ومدى استغلال المساحات القابلة للزراعة والرعي والاكتفاء الذاتي من الحبوب.

استقرار الأسر وترابطها يعني استقرار المجتمع مما يعني أن المجتمع كلما كان مستقرا زاد ترابطه وتماسكه وتكافله بينما كلما تفكك وتشت هان أمره وضعفت قوته. ونظرا لتطور وكثرته وتشعب مهددات الاستقرار والسلامة في المجتمعات الحديثة فقد بدأ المهتمون بقضايا الأمن يستخدمون مفاهيم أمنية متخصصة مثل الأمن الغذائي والأمن المائي والأمن الاجتماعي والأمن الثقافي والأمن البيئي والأمن الداخلي والأمن الخارجي وبالتالي يعتبر الأمن بمعناه الشامل مفهوم متعدد الأبعاد يعتمد تحقيقه على عده مقومات متداخلة ومترابطة، وعدم توفير أي منها يؤدي إلى اختراق الأمن القومي للمجتمع والإضرار بمصالحه. أضف إلى ما سبق من آثار اجتماعيه نتيجة لانعدام الأمن الاجتماعي اختلال السلوك في الأسرة وانهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية لأفراد الأسرة وهو ما يعرف بمفهوم التفكك الأسري الذي يرجع لعدة أسباب أهمها الفقر والبطالة... الخ[1].

وتعتبر العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي تجسيدا للعقد الاجتماعي بين الفرد والمجتمع والذي يلزم فيه المجتمع أفراده بالالتزام بقواعد الضبط الاجتماعي في سلوكهم وتعاملهم مقابل تمكينهم من الحصول على احتياجاتهم الأساسية والمشروعة وإشباعها. فعندما لا يتمكن أفراد المجتمع من إشباع أي من احتياجاتهم يظهر في المجتمع بعض الظواهر الاجتماعية وأنماط وسلوك غير متعارف عليها والتي تتعارض مع قواعد الضبط الاجتماعي في المجتمع ويكون هذا التعارض قويا ومهددا للأمن الاجتماعي وكلما كانت الحاجة التي لم يتم اشبعها اقرب لقمه هرم الاحتياجات البشرية وبالتالي فان الإنسان يفقد الأمن الغذائي وهو من أهم الاحتياجات الفسيولوجية ويأتي في المرتبة الأولى بالنسبة لسلم احتياجاته وقبل حاجته إلى الأمن الاجتماعي الذي يأتي في المرتبة الثانية ولذلك يعد عدم توفر الأمن الغذائي من أهم أسباب انتشار الجريمة وانعدام الأمن حيث يرى أفراد المجتمع أنهم في حل من عقدهم الاجتماعي مع المجتمع الذي لم يمكنهم من الحصول على أهم احتياجاتهم وبالتالي يعتبر عدم توفر الأمن الغذائي لأعداد كبيره من السكان في مناطق كثيرة من العالم من أهم مهددات الاستقرار والأمن على كل المستويات المحلي والقومي الإقليمي والدولي[2].

المطلب الثاني: الأمن الغذائي ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي

ترتبط الأمن الغذائي بشكل مباشر بالاستقرار السياسي، حيث إن عدم توفر الغذاء بكميات كافية يمكن أن يؤدي إلى احتجاجات واضطرابات اجتماعية، وبالتالي قد يؤثر سلباً على استقرار الحكومات.

---

1 . الأمن المائي و تغير المناخ حقائق و أرقام، الموقع الالكتروني: WWW.Scidev.Net, 15-09-2010

2 .. د. محمد علي الفراء، مرجع سابق. ص52

1. الأمن الغذائي وأثره على الاستقرار السياسي:

لا شك في إن انعدام الأمن الغذائي يعتبر من أهم مهددات الأمن على المستوى المحلي والقوم والإقليمي والدولي في الطعام هو أول مقومات وعدم توفره بالصورة المطلوبة يؤدي إلى الاضطرابات والفوضى واختلال الأمن لذلك فان توفير الطعام للسكان تناسب دخولهم يعتبر من أهم دواعي استقرار الأمن ومؤشرا للعلاقة بين الحكومة ومواطنيها أدلة من زيادة التحذيرات في أن هذا الارتفاع في الأسعار ونقص المواد الغذائية والمخزون المالي من الحبوب يهدد بوقوع المزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار. لقد أشار تقرير صحيفة "الاوبزرفر البريطانية" إلى أن نحو 30 دوله في العالم النامي من غرب إفريقيا إلى جنوب آسيا مرشحه لوقوع اضطرابات وشبح المجاعات فيها بسبب نقص الغذاء[1]. وهذا ما تعكسه هذه الاضطرابات التي شهدتها العديد من الدول في قارات العالم المختلفة. ففي عام 2008 شهده المكسيك احتجاجات حول رغيف الخبز واشتبك المزارعون مع الشرطة في شرق الهند وشاركت المئات في مسيرات مطالبه بخفض أسعار الغذاء في اندونيسيا كم اعتقل أكثر من 300 شخص في واحده من أسوء موجات العنف في بوركينا فاسو وشهيدة السنغال أعنف اضطرابات مرت بالبلاد منذ من 10 سنوات[2].

2. الآثار السياسية المترتبة على فقدان الأمن الغذائي:

نظرا لخطورة الأزمة الغذائية لم تعد مشكله العجز الغذائي مجرد مشكله اقتصاديه وزراعيه بل تعدت ذلك لتصبح قضيه سياسيه استراتيجية ترتبط بالأمن الوطني والإقليمي وأصبح الغذاء سلاحا استراتيجيا في يد الدول المنتجة والمصدرة للحبوب تضغط به على الدول المستوردة لتحقيق أهدافها السياسية وعليه فثمة رابط وثيق بين ارتفاع أسعار المواد الغذائية والجوع من جهة وعدم الاستقرار السياسي والصراعات الإنسانية من جهة أخرى حتى أن غالبيه التحليلات في المعتاد تتجه للربط بين ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومجموعه من المشكلات الاقتصادية الأخرى مثل البطالة وعدم كفاية الدخل أو السياسات الحكومية بصفه عامة[3].

المطلب الثالث: الأمن الغذائي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

لا تكاد تحصى الآثار الاقتصادية المترتبة على فقدان الأمن الغذائي وهي متجددة ومتطورة ومع كل عصر فمنها التأثير على الأسعار وارتفاع معدلاتها ومن ثم الإصابة بمرض العصر وهو التضخم يليها التأثير في القيمة الخارجية للعملة ويتبعه التأثير على ميزان المدفوعات وغير ذلك من الآثار والتي سنذكر أهمها:

1. الأمن الغذائي وأثره على ميزان المدفوعات: من خلال أقوال الساسة الأمريكيين بان سلاح الغذاء هو السلاح السلمي والذي من خلاله يتم السيطرة والهيمنة على الدول دون الدخول معها في حرب مسلحه علنية ففي عام 1975 كان لاحقا لحرب أكتوبر 1973 وما تلاه من معونات ومنح أمريكية نتيجة الدخول في عمليه السلام

1 . أزمة الغذاء.... بند جديد في قائمة الأزمات الأمنية العربية، أمل عبد اللطيف احمد، مركز الخليج بالدراسات الاستراتيجية 01/ www. policeme.gov.bh 2011/04,

2 مركز الخليج، أزمة الغذاء العالمية هل تؤدي لاندلاع حروب الطعام2008 / 05 / 05 .

3 . د. محمد علي الفراء، مرجع سابق. ص 55

مع إسرائيل وعليه في الحروب المسلحة الخاطفة يكون في مقدمتها السياسيين وأصبحت ظاهره وتكلفتها مرتفعة ومنتقده من الكثيرين أما الحرب الغذائية فهي الحرب الشعبية الباردة والتي تجزل أركان الحكم بأيدي أبناء الوطن بطريقه غير مباشره. وتأكيدا على ما سبق ذكره ففي أوائل التسعينات كان لدى منظمه الأغذية والزراعة الدولية) الفاو (F.A.O) برامج وخطط لتصريف هذا الفائض. وفي تلك الفترة الولايات المتحدة الأمريكية تدفع ملايين الدولارات للمزارعين حتى يتركوا أراضيهم بورا بدون زراعه حتى لا تتعرض السلع الغذائية لمزيد من الانخفاض في الأسعار وتواجه البلاد مشكله تخزين الفائض ومن العجب انه بعد عقد واحد من الزمان انعكس الوضع فشح إنتاج العالم من الغذاء حتى وصل الوضع الى مستوى خطير. ففي سنه 1983 وصل مخزون القمح إلى أدنى مستوياته من 20 عاما[1].

2. فقدان الأمن الغذائي وأثره على القيمة الخارجية للعملة: إنها حلقات متتالية ومتتابعة تبدأ بزيادة الاستيراد في ميزان المدفوعات ثم الضغط على ميزان المدفوعات الذي يؤثر سلبا على قيمه العملة الخارجية بتخفيضها نتائج التخفيض بالنسبة للمعاملات الخارجية واضحة ففيما يتعلق بالتصدير والاستيراد نجد إن ميزان المدفوعات يجب أن يحكم بسياسات تدفع به إلى تقليل ما أمكن من جانب الواردات حتى لا تترجح كفه على كفه الصادرات لأنه إن كان هناك فرق في الميزان ناتج عن زيادة الواردات كان معنى ذلك تسديد الفرق بالعملة الأجنبية ولما كانت العملة الأجنبية أصبحت بعد تخفيض أعلى قيمه كانت عليه العملة الوطنية لذلك معدل التحميل أعلى من ذي قبل وهذه الحالة تلفت نظرا إلى قضيه تسديد أقساط الديون وفوائدها للدول الأجنبية فبعد التخفيض يصبح هذا العبء أكثر وطأة واشق. إن المستوردين سيخضعون إلى شراء النقد الأجنبي من السوق السوداء وبفارق كبير الرسمي المحدد. ومن ثم يتم إضافة هذا الفارق على أسعار السلع وسيتحمل أعباء ذلك المواطن مما يقود إلى كارثة إنسانية[2].

فقدان الغذائي وأثره على الأسعار: ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة بالارتفاع أو الانخفاض وفقا لحالة الميزان، ومن ثم الأثر الهام على المستهلك بارتفاع أسعار السلع الغذائية؛ تأثرا بانخفاض قيمه العملة لزيادة كميه الواردات من السلع الأجنبية وعليه في ارتفاع سعر السلعة من الخارج يصيبها من جهتين من الداخل لندرتها، ومن الخارج لتنخفض قيمه العملة المحلية أمام العملة الأجنبية. وقد يؤدي ضعف أداء القطاع الزراعي إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية لتلبيه حاجيات مواطني الدولة[3].

خلاصة الفصل الأول

على الرغم من توفر الموارد الطبيعية والبشرية، لم يحقق القطاع الزراعي في الوطن العربي الزيادة المستهدفة في الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية. هذا القصور جعل مشكلة تأمين الغذاء من أبرز التحديات

1 مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي د/ محمد علي الفراء، مرجع سابق، العدد 21, 1971, ص 21.

2 أحمد شوقي بنبين تخفيض قيمه العملة وأثره على النشاط الاقتصادي، مجلة دعوة الحق، العدد 26, مجلة مغربية تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية, الموقع الالكتروني www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/56 ،

3 تشخيص أزمة الأمن الغذائي "أزمة موارد"، الموقع الالكتروني resoucecrisis.com

التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة. فشل الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي يرجع إلى عدة عوامل داخلية وخارجية. داخلياً، تعاني الدول من ظروف مناخية صعبة، ندرة المياه، ضعف الإنتاجية الزراعية، وغياب السياسات الزراعية الفعّالة. أما العوامل الخارجية فتشمل التغيرات الاقتصادية العالمية مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتراجع العرض العالمي. نتيجة لذلك، اتسعت الفجوة الغذائية، مما دفع الدول العربية إلى استيراد نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية.

هذا الوضع الحرج استدعى تقييم الاستراتيجيات الحالية ووضع خطط جديدة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام

الفصل الثاني

استراتيجيات الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي

مقدمة الفصل الثاني:

تعتبر الأمن الغذائي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية، ولذلك بدأت هذه الدول في وضع استراتيجيات متعددة لتحقيق الأمن الغذائي. تشمل هذه الاستراتيجيات تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتنمية البنية التحتية الزراعية، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير التكنولوجي. كما تركز بعض الدول على تنويع مصادر الغذاء من خلال التحول إلى زراعة مستدامة وتعزيز الاقتصادات الزراعية المحلية. علاوة على ذلك، تعمل الدول على تطوير سياسات زراعية فعالة وتوجيه الدعم المالي والتقني للمزارعين لزيادة إنتاجهم وتحسين جودة المنتجات الزراعية. تأتي هذه الاستراتيجيات كجزء من جهود الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي وضمان توفر الغذاء الكافي والمستدام لمواطنيها.

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في العالم العربي

واقع الأمن الغذائي في العالم العربي يعكس تحديات متعددة تتراوح بين الإنتاج المحدود للغذاء والتقلبات الجوية إلى النزاعات والتغيرات البيئية. تعتمد العديد من البلدان العربية على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية، مما يعرضها للتأثر بالتقلبات السياسية والاقتصادية العالمية. تعزيز الاستدامة في الإنتاج الزراعي وتوجيه الاستثمار نحو تطوير البنية التحتية الزراعية يعدان أموراً حيوية لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة.

المطلب الأول: أوضاع الإنتاج الغذائي في العالم العربي

إن العالم العربي من الدول التي تهتم بمشكله الأمن الغذائي والتي تعتبرها من أهم قضايا المركبة والمعقدة ذات إبعاد محليه وإقليمية ودوليه متشابكة.

1- أوضاع الإنتاج النباتي في العالم العربي:

أ-إنتاج القمح:

شهد القمح في الفترة من 2002 إلى 2006 زيادة في المساحة المزروعة في الدول العربية، حيث بلغت 4.11 مليون هكتار كمتوسط، مقارنة بـ 8.5 مليون هكتار كمتوسط في فترة 1984-1988، مما يعكس اهتمام الدول العربية بزيادة إنتاج القمح لتحقيق الاعتماد الذاتي.

إجمالي إنتاج القمح في الدول العربية وصل إلى 27 مليون طن في الفترة 2002-2006، مقابل 12.5 مليون طن في فترة 1984-1988، بزيادة تصل إلى 116%. وتتصدر أربع دول (مصر وسوريا والمغرب والسودان) إنتاج القمح بنسبة 73 %.تحققت زيادة في إنتاجية القمح بفضل اعتماد أصناف عالية الإنتاجية واستخدام السماد، ويتفاوت هذا الإنتاج بين الدول، حيث تصل إلى 6.5 طن للهكتار في مصر وتبلغ 1.2 طن في الأردن.

وقد تحسنت إنتاجية القمح بصوره جوهريه نتيجة تبني أصناف عالية إنتاجيه وأضاف السماد وخصوصا في الدول التي تزرع القمح ريا مقابل في السنوات مقابل الإنتاجية في السنوات الفترة ما بين 1984- 1986 إلى 2002- 2006 ونلخصها في النحو التالي:

الجدول رقم (2-1) إنتاج القمح في الدول العربية في الفترة ما بين 1984-1988

الدولة	المساحة المزروعة (بالألف هكتار)	حجم الإنتاج (بالألف طن)	الإنتاجية (طن/ هكتار)
مصر	535	2235	4
سوريا	1151	1295	1
المغرب	2119	2924	1
السعودية	580	2296	4
العراق	1220	118	1
الجزائر	1454	1088	1
تونس	894	849	1
السودان	121	158	1
لبنان	15	20	1
اليمن	82	86	1
فلسطين	20	36	2
ليبيا	288	181	1
الأردن	88	68	1
المجموع	**8535**	**12542**	**/**

المصدر: موقع الكتروني https://aoad.org/ASSY37/statbook37Cont.htm الكتاب السنوي

الإحصاءات العربية الزراعية

بلغت المساحة الزراعية في الوطن العربي خلال عام 2013 حوالي 69625ألف هكتار، وقد احتل السودان المرتبة الأولى بمساحة قدرها 21756ألف هكتار تليها المملكة المغربية لم الجزائر بالرتبة الثالثة، أما المساحات المستثمرة فعلا فقد بلغت 59548035ألف هكتار وقد تباينت هذه المساحات في استثمارها، فقد

أخذت محاصيل الحبوب مساحة قدرها 75.7% من مجموع الأراضي المزروعة، ثم المحاصيل الزيتية والتي شكلت نسبة قدرها 17.4%.

تعتمد مساحات واسعة تقدر بحوالي59% من الأراضي الزراعية في الوطن العربي على الأمطار والنسبة الباقية تعتمد على مياه الري، يأتي القمح في مقدمة المساحات المزروعة إذ بلغت المساحة المزروعة بهذا المحصول العام 2017 حوالي 84470 ألف هكتار وبلغ الإنتاج 21855ألف طن، احتلت المغرب المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث المساحة المزروعة فقد بلغت 64.2413ألف هكتار وبلغ إنتاجها حوالي 2731.12 ألف طن أي ما يعادل 12.4% من إنتاج الوطن العربي أما مصر فقد احتلت المرتبة الأولى من حيث الإنتاج فقد بلغ إنتاجها من القمح حوالي 9344.5ألف طن أي ما يعادل 42.7%من إنتاج الوطن العربي، ثم جاء العراق بعد مصر من حيث الإنتاج إذ انتحت حوالي 3052.9 ألف طن بمساحة تقدر ب924.31ألف هكتار ثم تبعته الجزائر 1937.62ألف طن وسوريا 1726.25 ألف طن ثم توالت بعد ذلك الأقطار العربية[1]

الجدول رقم (2-2) إنتاج القمح في الدول العربية لسنة 2017

الدولة	المساحة المزروعة (بالألف هكتار)	حجم الإنتاج (بالألف طن)	الإنتاجية (ألف طن)
مصر	1409.53	6629.57	9344.59
سوريا	1178.51	1464.78	1726.25
المغرب	2413.64	1131.54	2731.12
السعودية	122.20	6266.95	765.82
العراق	924.31	3302.93	3052.94
الجزائر	1091.59	1775.04	1937.62
تونس	647.00	1402.05	907.13
السودان	234.78	3343.56	785.00
لبنان	44.84	3295.37	147.75
اليمن	126.83	1735.78	220.15
فلسطين	14.40	2572.68	37.03
ليبيا	207.11	794.61	164.57

1. موقع الكتروني: https://mail.almerja.com/reading.php?idm=179621

الأردن	25.58	945.19	24.18
المجموع	8440.32	34660.05	21844.15

المصدر: موقع الكتروني https://aoad.org/ASSY37/statbook37Cont.htm الكتاب السنوي للإحصاءات العربية الزراعية، المجلد 37, جدول 53,القسم الثالث 2017,ص58

ومن خلال ما سبق يتوجب النظر إلى العديد من المصادر والبيانات الإحصائية التي توفر معلومات حول استخدام الأراضي والتغيرات الزراعية خلال هذه الفترات. ومع ذلك، يمكن تقديم نظرة عامة حول كيفية تأثير عوامل مثل التحولات الاقتصادية، التغيرات المناخية، والسياسات الزراعية على الزراعة في الدول العربية خلال هذه الفترة.

التغيرات الاقتصادية:

في الفترة من 1984 إلى 1988، كانت العديد من الدول العربية تعتمد بشكل كبير على الزراعة كمصدر أساسي للدخل. ومع تطور الاقتصاديات وتنويعها، خصوصًا مع ازدهار قطاعات مثل النفط والغاز والسياحة، قد تكون المساحات المزروعة قد شهدت تغيرات كبيرة.

التغيرات المناخية: التغيرات المناخية أثرت بشكل كبير على الزراعة في الدول العربية، خصوصًا مع مواجهة تحديات مثل الجفاف وندرة المياه. هذه العوامل قد تسببت في تقليص المساحات المزروعة أو تحول الزراعة إلى مناطق أخرى أكثر خصوبة أو أقل تأثرًا بالتغيرات المناخية.

السياسات الزراعية: السياسات الحكومية للدول العربية حول استخدام الأراضي والزراعة قد تغيرت بمرور الوقت، مما يؤثر على مساحات الأراضي المزروعة. الدعم الحكومي، القوانين الخاصة بملكية الأرض، والاستثمارات في التكنولوجيا الزراعية كلها عوامل يمكن أن تؤثر على حجم وموقع الأراضي المزروعة.

ب – إنتاج الشعير:

يتم زراعة الشعير في الأراضي الهامشية بمناخ متقلب وأمطار شحيحة، مع استثناء بعض المساحات التي تُروى في مصر والسعودية تصل إلى 84 ألف هكتار. في الفترة ما بين 2002 و2006، بلغ متوسط إنتاج الشعير 5.9 مليون طن، بانخفاض عن الفترة 1984–1988 التي كان الإنتاج فيها 6.2 مليون طن. وصل متوسط إنتاجية الشعير إلى طن للهكتار واحد، مقارنة بـ0.9 طن للفترة السابقة، وهي زيادة بنسبة 11%. الإنتاجية تختلف عالمياً، حيث تراوحت بين 2.1 طن في تركيا إلى 5.6 طن في الاتحاد الأوروبي، و4 أطنان في الصين وأستراليا. الدول العربية الرئيسية في إنتاج الشعير هي المغرب، الجزائر، سوريا، العراق، وتونس، وتشكل 91% من الإنتاج العربي، مع إنتاجية تتراوح بين 0.7 طن في سوريا إلى 1 طن في الجزائر. تستورد الدول العربية 7.6 مليون طن لسد احتياجاتها من الشعير، وأسعار الشعير تتراوح في السوق العالمي بين 148 و238 دولارًا للطن.

الجدول رقم(3-2): إنتاج الشعير في الدول العربية للفترة ما بين 1884-1988

الدولة	المساحة المزروعة (بالألف هكتار)	حجم الإنتاج (بالألف طن)	الإنتاجية (طن/ هكتار)
مصر	49	164	3
سوريا	1528	1114	1
المغرب	2369	2510	1
السعودية	23	86	4
العراق	1528	960	1
الجزائر	1008	818	1
تونس	601	350	1
لبنان	5	7	1
اليمن	48	37	1
فلسطين	16	17	1
ليبيا	150	90	1
الأردن	37	25	1
المجموع	**7362**	**6196**	**/**

المصدر: موقع الكتروني https://aoad.org/ASSY37/statbook37Cont.htm الكتاب السنوي للإحصاءات العربية الزراعية

كما اتضح أنه في الفترة ما بين 2008-2000تعددت الدول المنتجة لمحصول الشعير بالوطن العربي من أهمها المغرب، الجزائر، العراق، تونس، السعودية، ليبيا، مصر، الأردن حيث مثل إنتاج تلك الدول حوالي 98.6% من الإنتاج البالغة حوالي 5769 ألف طن. في حين احتلت الجزائر المرتبة الثانية بحوالي 1134.5ألف طن تمثل حوالي الشعير بالوطن العربي. حيث تبين أن المغرب احتلت المرتبة الأولى في إنتاج الشعير بالوطن العربي حيث ط الكمية المنتجة حوالي 1.1926 ألف طن تمثل حوالي 33.4% من متوسط إجمالي كمية إنتاج

الشعير بالوطن يليها سوريا، العراق، تونس، السعودية، ليبيا، مصر، الأردن بنسب بلغت حوالي 16.3%، 12.5% 4.2%، 2.4%، 2.2%، 0.6% على الترتيب، في حين مثلت باقي الدول العربية الأخرى حوالي 1.4 % كمية إنتاج الشعير بالوطن العربي. كما اتضح أن متوسط كمية إنتاج الشعير بالوطن العربي قد تراوحت بيد بلغ حوالي 0.002 ألف طن في الإمارات وحد أعلى بلغ حوالي 1926 ألف طن في المغرب[1]

الجدول (4-2): إنتاج الشعير في الدول العربية للفترة ما بين 2000-2018

الدولة	متوسط كمية إنتاج الشعير (ألف طن)	النسبة %
المغرب	1926.1	33.4
الجزائر	1134.5	19.7
سوريا	938.5	16.3
العراق	719.8	12.5
تونس	430.9	7.5
السعودية	243.2	4.2
ليبيا	136.1	2.4
مصر	1126.5	2.2
الأردن	34.7	0.6
باقي الدول العربية	79	1.4
الوطن العربي	5769	100
معامل التركز الجغرافي	0.45	/

[1] .أ.د .محمد محمد الماحي .أ.د .عون خير الله عون .أ.د .أمال المغازي م .مروة مصطفى عبد الرازق.دراسة اقتصادية لإنتاج أهم محاصيل الحبوب في الوطن العربي .المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي مجلد 33 العدد 2023. ص18

معامل التركز الجغرافي	0.45	/

المصدر: دراسة اقتصادية لإنتاج أهم محاصيل الحبوب في الوطن العربي. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي مجلد 33 العدد 2023.ص184

ج-إنتاج الذرة:

خلال العقدين الماضيين، استقرت المساحة المزروعة بالذرة الصفراء في الدول العربية، حيث تقدر مساحتها بنحو 5768هكتارًا، وتتصدر مصر قائمة الدول المزارعة للذرة بنسبة 85% من المساحة العربية. أما الإنتاج في هذه الدول، فهو يشكل97% من إنتاج العالم، حيث بلغ إنتاجها 3.7مليون طن خلال الفترة من 2002 إلى 2006. تتميز مصر بإنتاجية عالية تبلغ 8 طن للهكتار، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية القائدة في الإنتاج العالمي للذرة الصفراء، وتبلغ إنتاجيتها 9.3 طن للهكتار. يعتبر النقص في المياه عائقاً رئيسياً أمام توسيع زراعة الذرة الصفراء، وتستورد الدول العربية نحو 11.9 مليون طن لتلبية احتياجاتها.

الجدول رقم(5-2): إنتاج الذرة في الدول العربية للفترة ما بين 2002-2006

الدول	المساحة المزروعة (بالألف هكتار)	حجم الإنتاج (بالألف طن)	الإنتاجية (ألف طن)
مصر	796	2382	8
سوريا	144	203	4
المغرب	249	142	1
السعودية	15	65	1
العراق	54	399	2
السودان	57	65	1
الصومال	249	201	1
اليمن	37	40	1
المجموع	**1617**	**1602**	**/**

المصدر: كتاب الإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،https://aoad.org/ASSY37/statbook37Cont.htm

في حين احتلت مصر المرتبة الثانية بحوالي 837 ألف طن تمثل حوالي 13.2% يليها اليمن، السعودية، الصومال، موريتانيا، العراق، الأردن، الجزائر بنسب بلغت حوالي 6.4% 3.2% 2.1% 1.1% 0.4% 0.2%

0.2% على الترتيب، في حين مثلث باقي الدول العربية الأخرى حوالي 0.4% من إجمالي كمية إنتاج الذرة الرفيعة بالوطن العربي. كما تبين أن متوسط كمية إنتاج الذرة الرفيعة بالوطن العربي قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 0.2 ألف طن في فلسطين وحد أعلى بلغ حوالي 4634 ألف طن في السودان. كما تبين أن قيمة معامل التركز الجغرافي قد بلغت حوالي 0.74 وبذلك يعتبر معامل التركز الجغرافي مرتفع وهو ما يعكس توزيع الإنتاج على عدد قليل من الدول المنتجة لمحصول الذرة الرفيعة بالوطن العربي.

الجدول رقم(6-2): إنتاج الذرة في الدول العربية للفترة ما بين 2000-2018

الدولة	متوسط كمية إنتاج الشعير (ألف طن)	النسبة%
المغرب	195.9	2.6
سوريا	187.3	2.5
العراق	325.4	4.4
السعودية	80.2	1.1
السودان	52.8	0.7
مصر	6368.8	85.2
الصومال	143.2	1.9
اليمن	54.7	0.7
موريتانيا	20.6	0.3
باقي الدول العربية	50	0.7
الوطن العربي	7479	100
معامل التركز الجغرافي	0.85	

المصدر: الموقع الالكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية www.aoad.org

د-إنتاج الأرز:

يشهد قطاع الأرز في الدول العربية تحسناً ملحوظًا خلال الفترة من 2002 إلى 2006، حيث ازدادت المساحة المزروعة بالأرز بشكل كبير، حيث بلغت 755 ألف هكتار مقارنة ب468 ألف هكتار خلال الفترة السابقة، وزاد الإنتاج بشكل ملحوظ أيضًا ليصل إلى 6.7 مليون طن خلال الفترة المعنية. مصر تتصدر في هذا القطاع بنسبة 94% من الإنتاج الإجمالي، وتشهد الإنتاجية تحسناً كبيرًا أيضًا، حيث بلغت 8854 كغم للهكتار في الفترة الأخيرة، مقارنة ب2700 كغم للهكتار في الفترة السابقة. هذا التطور يعزى جزئياً إلى ارتفاع إنتاجية الأرز في مصر وزيادة المساحة المزروعة به[1].

الجدول رقم (7-2): إنتاج الأرز لفترة ما بين 2002- 2006

الدولة	المساحة المزروعة	حجم الإنتاج	الإنتاجية
مصر	643	64 .4	10
العراق	80	232	3
موريتانيا	117	80	1
المغرب	5	25	5
السودان	7	18	3
الصومال	2	14	7
المجموع	854	6672	/

المصدر: كتاب الإحصاءات الزراعية السنوية المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم

تعددت الدول المنتجة لمحصول الأرز بالوطن العربي من أهمها مصر.العراق، موريتانيا، المغرب، السودان، الصومال حيث مثل إنتاج تلك الدول حوالي 99.9% من إنتاج محصول الأرز بالوطن العربي حيث تبين أن مصر احتلت المرتبة الأولى في إنتاج الأرز بالوطن العربي حيث بلغ متوسط الكمية المنتجة حوالي 5886 ألف طن تمثل حوالي 92.6% من متوسط إجمالي كمية إنتاج الأرز بالوطن العربي والبالغة حوالي 6357 ألف طن. في حين احتلت العراق المرتبة الثانية بحوالي 239.2 ألف طن تمثل حوالي 3.8 %يليها موريتانيا، المغرب، السودان، الصومال ثم باقي الدول الأخرى بنسب بلغت حوالي 2.3% 0.7% 0.3% 0.2% على الترتيب، في حين مثلث باقي الدول العربية الأخرى حوالي 0.1% من إجمالي كمية إنتاج الأرز بالوطن العربي كما اتضح أن متوسط كمية إنتاج الأرز بالوطن العربي قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 0.005 ألف طن في الجزائر وحد أعلى بلغ حوالي 5886 ألف طن في مصر خلال متوسط فترة الدراسة. كما تبين أن قيمة معامل التركز الجغرافي

1 . د. رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية و أثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية (بيت النهضة) بيروت لبنان

قد بلغت حوالي 0.93 وهو مرتفع نسبياً مما يعكس توزيع الإنتاج على عدد قليل من الدول المنتجة لمحصول الأرز بالوطن العربي[1].

الجدول رقم (8-2): إنتاج الأرز لسنة 2018

الدول	متوسط كمية إنتاج الشعير (ألف طن)	النسبة%
المغرب	42.2	0.7
السودان	22.2	0.3
الصومال	10.8	0.2
مصر	5886	92.6
العراق	239.2	3.8
موريتانيا	148.9	2.3
باقي الدول العربية	**7**	**0.1**
الوطن العربي	**6357**	**100**
معامل التركز الجغرافي	**0.93**	

المصدر: أ.د. محمد محمد الماحي. أ.د. عون خير الله عون. أ.د. أمال المغازي م. مروة مصطفى عبد الرازق. دراسة اقتصادية لإنتاج أهم محاصيل الحبوب في الوطن العربي. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي مجلد 33 العدد 2023. ص 187

هـ-إنتاج البطاطا:

تشهد زراعة البطاطا في الدول العربية تطورًا ملحوظًا خلال الفترة من 2002 إلى 2006، حيث ارتفعت المساحة المخصصة لزراعتها بنسبة 23٪ مقارنة بالفترة السابقة. تتصدر مصر والجزائر في هذا القطاع، حيث بلغت مساحة زراعتها 104 ألف و91ألف هكتار على التوالي. وارتفع إنتاج البطاطا ليصل إلى 9.5 مليون طن خلال الفترة المعنية، مع تحسن ملحوظ في الإنتاجية التي يبلغ متوسط يقدر بـ21.2 طنا للهكتار. في السياق العالمي، تصدرت الولايات المتحدة إنتاجية البطاطا بـ 39.2 طنا للهكتار.

الجدول رقم(9-2): إنتاج البطاطا لفترة ما بين 2002-2006

1 . أمال عبد المنعم عبد الحميد، الأمن الغذائي العربي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي 2018 – المجلد 28 – العدد الأول

الدولة	المساحة المزروعة (بالألف هكتار)	حجم الإنتاج (بالألف طن)	الإنتاجية (طن/ هكتار)
مصر	104	2581	25
سوريا	27	545	20
المغرب	61	1186	19
السعودية	16	386	25
العراق	48	800	17
الجزائر	91	1889	21
تونس	23	341	15
السودان	21	343	16
لبنان	19	467	25
اليمن	17	216	13
فلسطين	02	56	08
ليبيا	10	195	20
الأردن	04	140	35
موريتانيا	03	25	08
المجموع	**446**	**9180**	**/**

المصدر: كتاب الإحصاءات الزراعية السنوية المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم

تم إنتاج إجمالي 376 مليون طن من البطاطس في جميع أنحاء العالم، وكانت الصين 94 (مليون طن) والهند54(مليون طن) أكبر الدول المنتجة للبطاطس في عام 2023. عربيا كان إنتاج البطاطس لسنة 2023 حسب بيانات قامت بها FAOSTAT

10. ليبيا بناتج 366.749 طن احتلت ليبيا المركز 10 عربيا وال 74 عالميا في إنتاج البطاطس واجه إنتاج البطاطس في ليبيا العديد من التحديات بسبب مناخ البلاد الجاف ومحدودية الموارد الزراعية. وتعتمد ليبيا بشكل

أساسي على البطاطس المستوردة لتلبية الطلب المحلي، حيث أن الظروف البيئية القاسية تجعل من الصعب زراعة البطاطس على نطاق واسع. ومع ذلك، هناك جهود تبذل لتشجيع وتحسين زراعة البطاطس

9. تونس بناتج 450000 طن احتلت تونس المركز 9 عربيا وال 68 عالميا في إنتاج البطاطس يشهد إنتاج البطاطس في تونس نمواً مطرداً، مما يعكس التزام البلاد بتحسين الممارسات الزراعية والأمن الغذائي. يوفر مناخ تونس المتنوع والمناطق الخصبة، خاصة في الشمال، الظروف الملائمة لزراعة البطاطس

8. السودان بناتج 493.882 طن احتلت السودان المركز 8 عربيا وال 63 عالميا في إنتاج البطاطس يواجه إنتاج البطاطس في السودان العديد من التحديات بسبب المناخ الجاف السائد في البلاد والموارد الزراعية المحدودة. يعتمد السودان في المقام الأول على الواردات لتلبية الطلب على البطاطس، حيث أن الظروف البيئية القاسية تجعل زراعة البطاطس على نطاق واسع أمرًا صعباً

7. السعودية بناتج 561.301 طن احتلت السعودية المركز 7 عربيا وال 59 عالميا في إنتاج البطاطس يشهد إنتاج البطاطس في المملكة العربية السعودية نمواً مطرداً كجزء من الجهود التي تبذلها البلاد لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي وتقليل اعتمادها على الواردات. لقد شكل المناخ الصحراوي في المملكة العربية السعودية وموارد المياه المحدودة تحديات تقليدية للزراعة، بما في ذلك زراعة البطاطس

6. لبنان بناتج 628.409 طن احتلت لبنان المركز 6 عربيا وال 56 عالميا في إنتاج البطاطس يعد إنتاج البطاطس في لبنان عنصرًا أساسياً في الزراعة في البلاد، حيث تعد البطاطس غذاءً أساسياً في النظام الغذائي اللبناني. يوفر مناخ لبنان المتنوع وتضاريسه المتنوعة ظروفاً مناسبة لزراعة البطاطس

5. سوريا بناتج 647.319 طن احتلت سوريا المركز 5 عربيا وال 55 عالميا في إنتاج البطاطس واجه إنتاج البطاطس في سوريا تحديات كبيرة في السنوات الأخيرة بسبب الصراع المستمر وما نتج عنه من تعطيل الأنشطة الزراعية. قبل النزاع، كانت سوريا منتجاً بارزاً للبطاطس

4. العراق بناتج 674.840 طن احتلت العراق المركز 4 عربيا وال 52 عالميا في إنتاج البطاطس يواجه إنتاج البطاطس في العراق أيضا تحديات فريدة من نوعها بسبب العوامل السياسية والبيئية التي تمر بها البلاد. بينما تزُرع البطاطس في مناطق مختلفة من العراق، بما في ذلك السهول الخصبة لنهري دجلة والفرات، فقد تأثرت الصناعة بعقود من الصراع، وقضايا البنية التحتية، وندرة المياه. وعلى الرغم من هذه التحديات، تظل البطاطس عنصرًا أساسياً في النظام الغذائي العراقي

3. المغرب بناتج 956.711.1طن احتلت المغرب المركز 3 عربيا وال 34 عالميا في إنتاج البطاطس شهد إنتاج البطاطس في المغرب نمواً مطرداً، مما جعل البلاد لاعباً هاماً في سوق البطاطس في شمال أفريقيا. يوفر مناخ المغرب المتنوع، بما في ذلك السهول الخصبة لمنطقة الغرب ومرتفعات جبال الأطلس، ظروفا مواتية لزراعة البطاطس

2. الجزائر بناتج 5.020.249 طن احتلت الجزائر المركز 2 عربيا وال 16 عالميا في إنتاج البطاطس لقد ازدادت أهمية إنتاج البطاطس في الجزائر على مر السنين، مما يعكس أهميتها المتزايدة في القطاع الزراعي في البلاد. يوفر المناخ والجغرافيا المتنوعة في الجزائر مناطق مختلفة مناسبة لزراعة البطاطس، حيث تكون السهول

الخصبة في المناطق الساحلية الشمالية ملائمة بشكل خاص لزراعة البطاطس. يقوم المزارعون الجزائريون في المقام الأول بزراعة البطاطس كمحصول غذائي أساسي لتلبية الطلب المحلي. في السنوات الأخيرة، كانت هناك حملة لتحديث ممارسة زراعة البطاطس، وإدخال أصناف محسنة وطرق ري أكثر كفاءة لتعزيز الغلة والجودة. ويهدف هذا التركيز على التحديث إلى تعزيز الأمن الغذائي وتقليل اعتماد البلاد على واردات البطاطس. بشكل عام، يلعب إنتاج البطاطس في الجزائر دورًا حاسمًا في توفير مصدر قيم للتغذية ودعم الاستدامة الزراعية المحلية 1. مصر بناتج 5.215.905 طن احتلت مصر المركز الأول عربيا وال 15 عالميا في إنتاج البطاطس شهد إنتاج البطاطس في مصر نمواً كبيراً على مر السنين، مما جعلها إحدى السلع الزراعية الحيوية في البلاد. يوفر المناخ الملائم الذي تتمتع به مصر، وخاصة في مناطق دلتا النيل ووادي النيل، الظروف المثالية لزراعة البطاطس. يقوم المزارعون في المقام الأول بزراعة البطاطس كمحصول شتوي، مستفيدين من درجات الحرارة الباردة والمعتدلة خلال هذا الموسم. وقد ساهم استخدام تقنيات الزراعة الحديثة والأصناف المحسنة وأنظمة الري المتقدمة في زيادة الغلة وتحسين جودة البطاطس. إن إنتاج مصر من البطاطس لا يكفي لتلبية الطلب المحلي فحسب، بل يسمح أيضًا بالتصدير إلى البلدان المجاورة، مما يعزز دورها كلاعب رئيسي في سوق البطاطس بالمنطقة. يؤكد نجاح هذا القطاع على أهمية البطاطس في المشهد الزراعي في مصر ومساهمتها في الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية[1]

خ-إنتاج البقوليات:

-أولاً: يتم زراعة البقوليات الجافة في أربع عشرة دولة، مثل الفول والحمص والعدس، وقد ازدادت المساحة المخصصة لهذه البقوليات في الدول العربية بنسبة 23٪ خلال عشرين عامًا، ممتدة من نهاية الثمانينات إلى عام 2006، مع تقلبات طفيفة في المساحة المزروعة. وتشمل هذه البقوليات مصر والمغرب وسوريا والسودان، حيث تشكل 74٪ من المساحة الكلية المخصصة للبقوليات، وتركز مصر والمغرب والسودان على زراعة الفول الجاف بشكل أساسي، بينما تركز سوريا على إنتاج العدس، وتركز سوريا والمغرب على إنتاج الحمص. وثانيًا: بلغ حجم إنتاج البقوليات في الدول العربية 1.45 مليون طن في الفترة 2002-2006 مما يمثل زيادة بنسبة 10٪ فقط مقارنة بالفترة 1984-1988. وتشكل مصر والمغرب وسوريا والسودان 80٪ من هذا الإنتاج، ويغطي إنتاج الدول العربية 60٪ من الاستهلاك المحلي، مع اختلاف في مدى الاعتماد على الذات، حيث تغطي سوريا احتياجاتها المحلية وتصدر كميات من الحمص والعدس، بينما تغطي المغرب حوالي 90٪ من الاستهلاك. وثالثاً: بلغ متوسط إنتاجية البقوليات 1.1 طن للهكتار، مع تحقيق المغرب ومصر إنتاجية تصل إلى 2.2 طن للهكتار للفول. وعمومًا، ترتفع إنتاجية الحمص والعدس عندما تزرع في مصر والسودان بنظام الري، بينما تنخفض إنتاجيتهما في الدول التي تزرعهما مطريًا[1]

الجدول رقم(10-2): إنتاج البقوليات للفترة ما بين 2002-2006

الدولة	المساحة المزروعة (بالألف هكتار)	حجم الإنتاج (بالألف طن)	الإنتاجية (طن/ هكتار)

1 .. موقع منظمة الاغذية والزراعة https://www.fao.org/home/ar

مصر	133	421	03
سوريا	028	288	01
المغرب	366	185	01
العراق	43	56	01
الجزائر	68	50	01
الصومال	89	27	00
تونس	80	58	01
السودان	200	188	01
لبنان	05	06	01
اليمن	44	63	01
فلسطين	05	04	01
ليبيا	05	08	02
الأردن	04	04	01
المجموع	**1332**	**1369**	**/**

المصدر: كتاب الإحصاءات الزراعية السنوية المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم

بالرغم من الأهمية الغذائية للبقوليات كمصدر للبروتين النباتي إلا أنها تشغل مساحة قليلة من في الزراعة العربية وتكاد تكون مستقرة خلال سنوات الفترة ما بين 2008 إلى 2015 حيث بلغت نحو 1.31 مليون هكتار لمتوسط الفترة 2008 إلى 2013 ونحو1.34مليون هكتار في 2015. ويعتبر والعدس والحمص المحاصيل البقولية في الوطن العربي كيف تشغل مجتمعه نحو 53% من مساحة البقوليات وبنحو 92% من إنتاج البقوليات وتتصدر مصر والمغرب إنتاج البقوليات عربيا بمساهمه بلغت نحو 23.7% لكل منهما وقد بلغ إنتاج البقوليات في الوطن العربي عام 2015 نحو 1.3 مليون طن يعادي حوالي 24.3% من كمية إنتاجها العالمي. وتعتبر البقوليات من السلع الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة نسبيا إذ بلغ معدلها في 2015 نحو 57.7% وهي بذلك تمثل السلعة استيرادية أكثر من سلعه تصديريه ويعتبر التبادل التجاري التصديري منها محدودا في الوطن العربي سواء في سوره صادرات فعلية أو في صورة إعادة صادرات. ويقدر المتاح للاستهلاك من البقوليات

في الوطن العربي بنحو 2.6 مليون طن في 2015 مقارنه بنحو 2.2 مليون طن في 2014. العربي السنوي منها استقر عام 2014 و2015 في حدود 4.5 كلغ بنحو 1.6 كيلوغرام المتوسط الفترة ما بين 2008-2013[1].

2. أوضاع الإنتاج الحيواني:

أ-إنتاج اللحوم:

إنتاج اللحوم الحمراء أنتجت الدول العربية 1.4 مليون طن من اللحوم الحمراء، والتي تشمل الأغنام والماعز والأبقار والجمال، وذلك كمعدل للفترة 2006-2002 مقابل 3.2 مليون طن للفترة 1984-1988 أي بزيادة مقدارها 77% وهي أعلى من نسبة زيادة سكان الدول العربية التي بلغت 54% إنتاج اللحوم البيضاء بلغ إنتاج اللحوم البيضاء كمعدل للفترة 2006-2002 ما مجموعه 8.2 مليون طن مقابل 1.45 مليون طن للفترة 1984-1988؛ أي بنسبة زيادة مقدارها 92% وهي أعلى من نسبة زيادة عدد السكان في الدول العربية التي بلغت 54%. وبلغت إحصائيات ثلاث دول عربية7. 1 مليون طن أي بنسبة 60% من مجموع الإنتاج، والدول هي مصر والسعودية والمغرب. كما أنتجت ست دول ارتفع إنتاجها أكثر من مائة ألف طن، وشكل إنتاجها 770 ألف طن؛ أي ما يعادل 28% من مجمل الإنتاج، والدول هي سوريا والجزائر ولبنان والأردن واليمن وليبيا. أما حصة بقية الدول العربية وهي إحدى عشرة دولة فقد انتحت ما مجموعه 370ألف طن أي ما يعادل 12% من مجمل الإنتاج.

بلغ إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن في المنطقة العربية عام 2020م نحو 08.9 مليون طن)،منها نحو 10.4مليون طن من اللحوم الحمراء ونحو 97.4مليون طن من لحوم الدواجن. وقد قدرت الزيادة في حجم الإنتاج بنحو0.74 % مقارنة بإنتاج عام 2019م وبنحو 01.2% مقارنة بمتوسط إنتاج الفترة 2015 2019م. كما هو موضح بالجدول(4-2). وتوضح بيانات معدل النمو السنوي أن الزيادة في إنتاج اللحوم تعزى إلى التطور المستمر في إنتاج لحوم الدواجن، والذي ازداد بمعدل نمو سنوي خلال الفترة2010-2020 م بحوالي4%. أما إنتاج اللحوم الحمراء فقد شهد تراجعا بمعدل سنوي قدر بنحو 2% خلال تلك الفترة. وكما هو معلوم فإن صناعة الدواجن تنتشر في كافة الدول العربية، وينظم إنتاجية حديثة في معظمها، ولكنها تعتمد على مصادر الأعلاف المستوردة، وذلك بعكس قطاع اللحوم الحمراء الذي لا يزال يعتمد في غالبيته على القطاع التقليدي وعلى المراعي الطبيعية، وبصفة عامة هناك إمكانات واسعة بالوطن العربي لزيادة الإنتاج من اللحوم الحمراء بتنمية القطاع التقليدي ورفع كفاءته الإنتاجية لتحقيق مستويات أفضل من الاكتفاء الذاتي منها، بجانب تقليل الاعتماد على استيراد الأعلاف للتوسع في إنتاج لحوم الدواجن.

ب-إنتاج البيض:

إنتاج البيض أنتجت الدول العربية ما مجموعه 1.34 مليون طن من البيض كمعدل للفترة 2002-2006، مقابل 835 ألف طن كمعدل للفترة 1984-1988؛ أي بزيادة نسبية مقدارها 60% بين الفترتين. وقد أنتجت الدول العربية ما مجموعه 929 ألف طن أي ما يعادل 70% من جملة الإنتاج للدول العربية كمعدل للفترة

[1] . الدكتور طارق بن موسى الزدجالي. أوضاع الأمن الغذائي العربي. المنضمة العربية للتنمية الزراعية. جامعة الدول العربية https://www.aoad.org/Arab

2002–2006وقد توزع ما نسبته من إنتاج البيض على بقية الدول العربية. وتصدر سبع دول كمية من البيض بلغ عشرة ملايين طن؛ وهي من الأكبر إلى الأقل السعودية، لبنان، الأردن والمغرب وسوريا ومصر بينما تنتج سبع دول ما يكفيها من البيض وهي اليمن وموريتانيا والعراق والصومال والسودان وجيبوتي والجزائر. وتستورد ست دول عربية ما مجموعه 44 طنا من حاجتها من البيض؛ كان ربعها تقريبا من الدول العربية المصدرة للبيض.[1]

كما هو الحال بالنسبة لإنتاج لحوم الدواجن، فإن إنتاج بيض المائدة ينتشر في جميع الدول العربية، ويقوم في غالبيته على القطاعات التجارية الحديثة، ويعتمد إنتاجه إلى حد كبير. على الأعلاف المستوردة وبخاصة الذرة الشامية، وعلى الرغم من انتشار إنتاج البيض في كافة الدول العربية، إلا أن نحو 78% من حجم إنتاجه السنوي يقع في سبع دول هي مصر والمغرب، والأردن، والسعودية، والجزائر والكويت، وسوريا. وقد بلغ إنتاج الوطن العربي العربية من بيض المائدة نحو 253(مليون طن) عام 2020م بزيادة نحو 112 عن إنتاج عام 2019م، جدول(2–4). كما بلغ معدل النمو السنوي الإنتاج البيض خلال الفترة 2010–2020م.

ج–إنتاج الأسماك:

تربي عدد في الدول العربية مزارع لإنتاج الأسماك؛ إذ أنتجت منها نصف مليون طن مقابل ثلاثة ملايين طن تصطادها من البحار، وذلك كمعدل للفترة 2002–2006 وتنتج ثماني دول عربية السمك في المزارع في الداخل وفي البحر، إلا أن حصة مصر قد بلغت من هذا الإنتاج ما نسبته 90% بلغت كمية الأسماك التي تنتجها الدول العربية ما مجموعه 5.3 مليون طن كمعدل للفترة 2002–2006 مقابل 9.1 مليون طن للفترة 1984–1988؛ أي بزيادة مقدارها 91 بين الفترتين وتفاوت إنتاج السمك من جميع المصادر للفترة 2002–2006. إذ بلغ الإنتاج 3.3 مليون طن في عام مليون طن في عام 2004. وتوزع إنتاج السمك على جميع الدول العربية بتفاوت كبيرة إذ بلغت حصة خمس دول ما نسبته% 69 من مجمل الإنتاج للفترة 2002–2006 وهي المغرب وموريتانيا ومصر واليمن وعمان.

وفيما يتصل بالأسماك والتي عادة ما تحقق فائضا تصدير يا على مستوى الوطن العربي، فإن هناك فرصا كبيرة لزيادة الإنتاج الحالي، بالاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة التي تنطوي على موارد ضخمة من المجاري المائية والأودية 166ألف كيلومتر، والمستنقعات والسواحل البحرية 224ألف كيلو متر، والحرف القاري 604 ألف كيلومتر مربع، هذا بالإضافة الإمكانات الاستزراع السمكي غير المستغلة، وفي عامي 2019 و2020م ازدادت قيمة واردات الوطن العربي من الأسماك عن قيمة صادراته منها، وبذلك انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي واستقرت في حدود 99% في هذين العامين وقد تركزت واردات الأسماك في ثلاث دول مصر والإمارات والسعودية .وقدر إنتاج الأسماك في المنطقة العربية في عام 2020م بنحو 540مليون من معدل ارتفاع بلغ نحو1320عن إنتاج عام 2019 كما هو موضح بالجدول(2–4)ويتم نحو84 من إنتاج الأسماك في الوطن العربي في المغرب 128 ومصر 129 وموريتانيا 1200.

الجدول رقم(11–2): إنتاج اللحوم للفترة ما بين 2002–2006

[1] . د. إبراهيم سعد الدين. د. محمود عبد الفضيل. التنمية الغذائية. مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت لبنان .85

إنتاج اللحوم الحمراء				إنتاج اللحوم البيضاء			
الدولة	معدل الفترة (أ)	معدل الفترة (ب)	نسبة التغير (ب)عن(أ)	الدولة	معدل الفترة (أ)	معدل الفترة (ب)	نسبة التغير (ب) عن(أ)
السودان	484	1675	246	مصر	356	848	138
مصر	576	691	20	السعودية	194	506	161
الجزائر	176	262	49	المغرب	123	268	118
سوريا	136	219	61	سوريا	72	157	118
المغرب	145	218	50	الجزائر	194	149	23_
الصومال	141	184	30	لبنان	55	133	142
السعودية	160	168	5	الأردن	57	123	116
موريتانيا	38	123	224	اليمن	51	102	100
ليبيا	108	115	6	ليبيا	48	102	113
تونس	70	115	64	تونس	42	90	114
اليمن	80	68	15_	العراق	185	62	66_
العراق	85	50	41_	الإمارات	1	46	4500
الكويت	35	43	23	الكويت	28	37	32
لبنان	28	27	4_	السودان	26	22	15_
الإمارات	18	19	6	عمان	2	18	800
الأردن	9	13	44	موريتانيا	4	7	75
البحرين	6	11	83	قطر	2	6	200
عمان	15	9	40_	البحرين	3	5	67
قطر	5	6	20	الصومال	3	4	33
المجموع	2315	4016		المجموع	1446	2685	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كتاب الإحصاءات الزراعية، الخرطوم

الجدول رقم(12-2): إنتاج البيض والحليب للفترة ما بين 2002-2006

إنتاج البيض				إنتاج الحليب			
الدولة	معدل الفترة (أ)	معدل الفترة (ب)	نسبة التغير في (ب) عن (أ)	الدولة	معدل الفترة (أ)	معدل الفترة (ب)	نسبة التغير في (ب)عن(أ)
السودان	178	284	60	السودان	2906	7423	155
سوريا	77	176	129	السودان	2217	4991	125
الجزائر	110	176	56	سوريا	1109	2133	92
السعودية	118	136	15	الجزائر	823	1659	102
المغرب	49	161	147	السعودية	507	1349	166
تونس	51	74	43	المغرب	784	1348	76
ليبيا	16	53	231	تونس	332	931	180
العراق	65	47	28_	الصومال	1454	803	45_
لبنان	55	46	24_	موريتانيا	247	445	80
الأردن	24	41	71	العراق	323	286	11_
اليمن	14	40	186	ليبيا	131	262	100
السودان	38	27	29_	لبنان	149	250	68
الكويت	20	19	5_	الأردن	59	238	302
الإمارات	8	16	100	اليمن	136	208	53
عمان	1	8	700	الإمارات	41	121	195
موريتانيا	4	4	0	عمان	66	45	32_
قطر	1	3	200	الكويت	48	42	13_
البحرين	4	2	50_	قطر	13	23	77
الصومال	2	1	50_	البحرين	11	17	55
المجموع	845	1265		المجموع	11356	22573	

المصدر: كتاب الإحصاءات الزراعة السنوية، المنظمة العربية التنمية الزراعية، الخرطوم.

الجدول رقم(13-2): إنتاج الأسماك للفترة ما بين 2002-2006

إنتاج الأسماك			
الدولة	معدل الفترة (أ)	معدل الفترة (ب)	نسبة التغير في (ب) عن(أ)
مصر	223	833	274
المغرب	508	942	85
موريتانيا	483	691	43
اليمن	110	281	155
عمان	123	147	20
الجزائر	95	122	28
تونس	86	103	21
الإمارات	81	93	16
السعودية	45	68	51
الصومال	18	62	244
السودان	27	61	126
ليبيا	8	46	475
العراق	38	26	32_
سوريا	6	17	184
البحرين	7	14	100
قطر	3	12	300
لبنان	2	8	300
الكويت	6	5	17_
الأردن	1	1	0
المجموع	1870	3534	

المطلب الثاني: مقومات الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي

تتميز الدول العربية بتنوع غنى للمقومات الطبيعية والجغرافية والبشرية التي تشكل أساساً لتطورها وازدهارها. تضم هذه المقومات الصحاري الواسعة والمناطق الساحلية الخصبة والموارد المائية، بالإضافة إلى الجغرافيا المتنوعة التي تسهل التجارة والتبادل الثقافي. وتشمل العمالة الماهرة والموارد البشرية الغنية بالثقافة والإبداع، والتي تعد ركيزة أساسية في بناء مستقبل مزدهر لهذه الدول.

1. مقومات جغرافية:

- تبلغ مساحة الوطن العربي نحو 22.2 مليون كلم 2 و هي تمثل 21.2% من مساحة العالم وهي بذلك أكبر من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية ومساحة أوروبا بأكملها، تمتد هذه المساحة عبر قارتي إفريقيا وآسيا بين خطي عرض °4 جنوبا و°23 شمال وبين خطي طول °21 غربا و°01شرقا، وتمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا، كما تمتد من الحدود الجنوبية السودانية إلى أقصى الشمال عند الحدود الشمالية لسوريا والعراق، ويدل التوزيع الجغرافي لأراضي العربية أن ما يعادل% 22 من مساحة الوطن العربي تقع في قارة آسيا و الباقي أي% 32 يقع في قارة إفريقيا .[1]

- حيث يمتد الوطن العربي من البحر المتوسط وجبال طوروس شمال إلى قلب القارة الأفريقية والمحيط الهندي جنوبا، ومن الخليج العربي وجبال زاجروس شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا. أما بالنسبة للحدود البرية للوطن العربي يمكن تقسيمها إلى:

1.1. حدود من الجانب الإفريقي: و تبدأ من نهر السنغال جنوب موريتانيا، وتخترق الصحراء الإفريقية الكبرى وتستند إلى مرتفعات الهقار ومرتفعات تسبتي جنوب ليبيا، لتتوغل نحو الجنوب مع مرتفعات دارفور وخط تقسيم المياه بين النيل والكونغو وتمر أطرافه الشمالية لهضبة البحيرات عند دائرة عرض °4 شمال، تتجه حدوده شمال فاصلة بين هضبة إثيوبيا وسهول السودان ثم جنوبا إلى الشرق من جبال البحر الحمر فاصلة بين جيبوتي والصومال في الشرق وإثيوبيا في الغرب

يطل من الغرب على المحيط الأطلسي ومن مصب نهر السنغال جنوبا إلى مضيق جبل طارق شمالا، وفي الشمال يطل على البحر الأبيض المتوسط من طنجة غربا حتى غزة شرقا إلى غاية إسكندرانية شمالا، وفي جنوب الجانب الأفريقي يطل على المحيط الهندي من كسمايو بالصومال جنوبا حتى القرن الأفريقي شمالا ثم غربا حتى باب المندب.

1.2. حدود من الجانب الآسيوي: يحده من الشمال جبال طوروس ما بين سوريا جنوبا وتركيا شمال تنحرف للجنوب الشرقي مع جبال زاجروس ما بين العراق وإيران حتى شمال الخليج العربي عند شط العرب

يمتد في الجنوب من عدن غربا حتى رأس الحد بسلطنة عمان شرقا مارا بالبحر العربي، وفي الشرق يمتد من رأس الحد شمالا مع ساحل خليج عمان حتى رأس مسندم ثم شط العرب شمال الخليج العربي بالعراق.[2]

---

[1] . د.بوخليفي قويدر جهينة. محاضرات في مقياس جغرافية الوطن العربي طبيعيا وبشريا واقتصاديا 2020-2021.كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية—قطب شتمه—قسم العلوم الإنسانية شعبة التاريخية. جامعة خيضر—بسكرة، ص .180

[2] . نبيل موسى الجبالي، جغرافيا الوطن العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ،2022 ص22-24

3.1. الأهمية الاقتصادية: ترجع الأهمية الاقتصادية للوطن العربي لعدة مميزات نستعرض أهمها: امتلاكه لأكثر من ثلثي احتياط العالم من البترول وبذلك تنتج المنطقة لأكثر من 21% من جملة الإنتاج العالمي .توسط الوطن العالم أسواق التصريف والتي تتمثل في اليابان، غرب أوروبا و الو.م.أ[1].

1.4 الأهمية الاستراتيجية:

يتحكم الوطن العربي في العديد من المعابر البرية والبحرية حيث يعتبر همزة وصل بين ثالث قارات وهي إفريقيا آسيا وأوروبا، ومن أهميته الاستراتيجية نجد: إطلاله على عدة مسطحات مائية (المحيط الأطلسي، البحر الأبيض المتوسط، المحيط الهندي، البحر الأحمر، الخليج العربي، بحر العرب) بالإضافة إلى بحره الداخلي الوحيد (البحر الميت).

امتلاك الوطن العربي لسواحل بحرية طويلة يزيد طولها على 22111 كلم وبجدر الإشارة إلى أن جميع الدول العربية لها إطلالة بحرية: غربا نجد الدول التالية: المغرب الأقصى، الصحراء الغربية، موريتانيا.

- شمال تطل على البحر الأبيض المتوسط الدول التالية: شمال المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، مصر.
- الواجهة الشرقية من البحر المتوسط تطل عليها سوريا، لبنان، فلسطين.
- تطل الأردن من جنوبها على خليج العقبة من البحر الأحمر
- ويطل على الجانب الغربي من البحر الأحمر كل من مصر والسودان وعلى جانبه الشرقي المملكة العربية السعودية واليمن. تطل اليمن من الجنوب على بحر العرب ويشاركها في ذلك سلطنة عمان
- بالنسبة للعراق والكويت والسعودية، قطر، البحرين والأمارات العربية المتحدة فتطل على الخليج العربي.
- تشرف جيبوتي وشمال الصومال على خليج عدن، وشرق الصومال على المحيط الهندي أما بالنسبة لجزر القمر فهي عبارة عن جزيرة يحيط بها المحيط من كل الجوانب[2].
- الوطن العربي يشكل محورًا استراتيجياً ودينياً وتاريخياً نظرًا لموقعه الوسط في العالم وسيطرته على طرق تجارية ومضائق مائية عالمية الأهمية. يعكس هذا الموقع خصائص طبيعية وبشرية وحضارية أثرت على الحياة البشرية، حيث ساهم في نشوء حضارات قديمة مرتبطة بالزراعة وطرق الري، وبالتالي توفير الإنتاج الغذائي.

كما شهد نشوء الأديان السماوية في أرضه وانتشارها إلى أنحاء العالم، وأدى دوراً حيوياً في التوسط التجاري بين البيئات والدول المختلفة المحيطة به.[3]

2.المقومات طبيعية:

تمتلك الدول العربية مقومات زراعية غنية ومتنوعة تسهم في دعم اقتصادها وتلبية احتياجات سكانها. تشمل هذه المقومات التضاريس المتنوعة مثل الأراضي الزراعية الخصبة في وديان النيل والفرات والدجلة، والمناخ

[1] . محمد خميس الزوكة، جغرافية العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2111، ص.22

[2] . د.بوخليفي قويدر جهينة مرجع سابق.

[3] . محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2112، ص.224.

المتوسطي المعتدل والموارد المائية مثل الأنهار والينابيع والمياه الجوفية، بالإضافة إلى التقنيات الحديثة فيالزراعة التي تعزز الإنتاج وتحسن الجودة مع العلم أن الدول العربية تمتاز بفرادة المقومات الطبيعية التي تمتلكها، فتشمل الصحاري الشاسعة مثل الصحراء الكبرى والصحراء الشرقية، والسهول الواسعة مثل سهول مصر والشام، بالإضافة إلى السواحل الطويلة والبحار والبحيرات .تلك المقومات الطبيعية تشكل قاعدة للاقتصاد والثقافة وتأثيرات البيئة في تلك الدول.وقد تم توزيع الموارد الزراعية والبشرية في الوطن العربي بعد العديد من الدراسات تم تصنيف الموارد الزراعية العربية على النحو التالي:

1.2.الأراضي الزراعية المطرية: تشير البيانات بالملحق إلى تفاوت الدول العربية تفاوتا كبيرا في مساحات الأراضي الزراعية المطرية للمحاصيل المستديمة، إذ تركزت معظم المساحات في تونس، سوريا، ليبيا، المغرب، الجزائر بنسب 38.5% 51.48% 15.3% 13.4%، 9.5% على التوالي . بينما تركزت مساحات الأراضي الزراعية المطرية للمحاصيل الموسمية في السودان، المغرب، الجزائر بنسب48.5%، 18.1%، % 11 % 7 على التوالي.

2.2.الأراضي الزراعية المروية: تشير البيانات إلى أن بالملحق إلى تفاوت الدول العربية تفاوتا كبيرا في مساحات الأراضي الزراعية المروية للمحاصيل المستديمة، إذ تركزت معظم المساحات في مصر، العراق ،السودان ،سوريا ،المغرب بنسب% 28.4 ،% 14.4 % 12.7، % 8، ، 9.8% على التوالي . بينما تركزت مساحات الأراضي الزراعية المروية للمحاصيل الموسمية في مصر، المغرب، الجزائر، اليمن، بنسب21.3%، 17%، 12.99، % 8.9 على التوالي.[1]

3.2.الأراضي المتروكة: بلغ إجمالي مساحة الأراضي المتروكة في الدول العربية هو حوالي 21.11 مليون هكتار تركز معظمها في السودان بنسبة% 57.1 ، الجزائر بنسبة 14.4% ، سوريا بنسبة 8% ، المغرب بنسبة 6% مساحة الغابات : بلغ إجمالي مساحة الغابات في الدول العربية هو حوالي31.408 مليون هكتار تركز معظمها في السودان بنسبة% 43.5 والصومال بنسبة% 15.6 والمغرب بنسبة% 13.6 ، الجزائر بنسبة% 9.9 مساحة المراعي : بلغ إجمالي مساحة المراعي في الدول العربية ، حوالي 381.392 مليون هكتار تركز معظمها في السعودية بنسبة، 45.8% والسودان بنسبة 13% ، والصومال بنسبة% 11.3 ، المغرب بنسبة 8.9%.

2.4.مساحة الغابات: بلغ إجمالي مساحة الغابات في الدول العربية هي الملحق حوالي41.408 مليون هكتار تركز معظمها في السودان بنسبة% 43.5 والصومال بنسبة% 15.6 والمغرب بنسبة% 13.6 ، الجزائر بنسبة 9.9%.

[1] . مركز الدراسات الدولية والإقليمية، الأمن الغذائي في الشرق الأوسط، تقرر 06، كلية الشئون الدولية بجامعة جورتوهان ، قطر ، 2013.

5.2. مساحة المراعي: بلغ إجمالي مساحة المراعي في الدول العربية ، حوالي 381.392 مليون هكتار تركز معظمها في السعودية بنسبة%، 45.8 والسودان بنسبة 13% ، والصومال بنسبة% 11.3 ، المغرب بنسبة 8.9%.[1]

3.المقومات البشرية:

تعتبر الموارد البشرية العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية، فأهمية الموارد البشرية لا تتمثل في كمها العددي، وإنما تتجاوزه إلى أبعاد مختلفة تتمثل في خصائصها وسماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى استقرارها وقدرتها على الإنتاج حيث وصل عدد سكان الوطن العربي إلى 464.68 مليون نسمة في عام ،2022وتشير التقديرات إلى أنه بحلول العام 2050 سيزيد عدد سكان المنطقة العربية إلى نحو 655 مليونً فالمزارعون والعمال الزراعيون يشكلون جزءا لموارد البشرية في الوطن العربي، ولهم حاسماً نسمة، هاما من ا دورا في إنتاج الغذاء وتوفير الإمدادات الغذائي(01) Bank world the , ,2022 p. ، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة سكان الريف العربي إلى إجمالي سكان الوطن العربي بدأت في التناقص، ويرجع ذلك لارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر في معظم الدول العربية بسبب اختلال التوازن التنموي بين الريف والحضر، والجدول الموالي يبين تطور لإجمالي عدد السكان في الوطن العربي.

من خلال بيانات الجدول هناك تزايد إجمالي سنوي في سكان الوطن العربي، ويعود السبب الرئيسي في ارتفاع النمو السكاني إلى ارتفاع معدلات الخصوبة عند الأسرة العربية، وهذا الارتفاع منطقيا يصاحبه زيادة في الطلب على الغذاء وبالتالي عجز في تأمين الغذاء خاصة إن كان هناك نقص في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية مع وجود غلاء في الأسعار ، حيث تشير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، إلى ارتفاع لأسعار السلع الغذائية خلال السنوات القادمة، و في ضوء استمرار النمو السكاني المرتفع بنسب أكبر من زيادة الإنتاج، وتحسن الأوضاع المعيشية والتغيرات المناخية، إذ يتوقع أن تصل قيمة الفجوة الغذائية العربية إلى حوالي 53 مل في الوطن العربي مليار دولار في عام 2020 . ومما سبق يمكن أن نقول أن النمو السكاني زاد في الطلب على الغذاء وكذا محدودية الأراضي الزراعية واستنزاف الموارد المائية مما زاد القلق على مستقبل الأمن الغذائي.[2]

الجدول رقم(14-2): التطور الإجمالي لعدد السكان خلال الفترة (2011-2022):

السنوات	عدد السكان (بالمليون نسمة)
2011	372

[1] مصطفى عبد ربه القبلاوي، سمر شاذلي عبد الجليل. دراسة تحليلية للأمن الغذائي العربي وإمكانيات تحقيقه. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي. المجلد الثلاثون. العدد الثالث.2020،

[2] . د.بوبقرة ناصر. وضع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل الأوضاع الراهنة "قراءة في التحديات والمتطلبات المستدامة". مجلة دفاتر بوادكس. المجلد 12 / العدد: 02 (2023)، ص 35-57.

2012	380
2013	389
2014	397
2015	406
2016	415
2017	423
2018	432
2019	441
2020	449
2021	456
2022	463

المصدر: من إعداد الباحث د.بوبقرة ناصر بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي 2022 على الموقع :
https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=1A

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي

مع زيادة التحديات البيئية والاقتصادية، يشكل تحقيق الأمن الغذائي تحدياً أساسياً للدول العربية. تتمتع هذه الدول بمقومات غنية مثل الأراضي الزراعية الخصبة والموارد المائية، ولكنها تواجه تحديات مثل نقص المياه وتدهور التربة وتغير المناخ. يستدعي تحقيق الأمن الغذائي استثمارات في التكنولوجيا الزراعية المستدامة وتعزيز الإنتاجية الزراعية وتطوير البنية التحتية للزراعة وتعزيز البحث العلمي في مجال الزراعة و من تتمثل هذه التحديات في:

1. تحديات طبيعية ومناخية:

1.1. التحديات الطبيعية: تواجه الدول العربية تحديات طبيعية متعددة تؤثر على الأمن الغذائي، مثل ندرة المياه وتدهور التربة والتغيرات المناخية المتطرفة. هذه التحديات تعرض الزراعة والإنتاج الغذائي للمخاطر وتزيد من الضغوط على قدرة تلك الدول على توفير الغذاء لسكانه ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.1.1.كفاءة استغلال الأراضي الزراعية: تبلغ مساحة الدول العربية الإجمالية حوالي 1.4 مليار هكتار ،وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بنحو 197 مليون هكتار، حيث تشكل المساحة المستغلة منها حوالي 36.5 في المائة. وتعتبر الزراعة المطرية الأكثر انتشاراً في الدول العربية، إذ تشكل حوالي 57 في المائة من مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية مقابل 15 في المائة للأراضي الزراعية المروية و28 في المائة للأراضي البور المتروكة دون استغلال. وقد سجلت مساحة الأراضي المزروعة في الدول العربية خلال العقدين الماضيين نمواً متواضعا حيث ارتفعت نسبتها من مساحة الدول العربية من حوالي 3.3 في المائة في أوائل التسعينات إلى 4.9 في المائة في عام. 2007 وقد استقرت نسبة الأراضي المروية إلى مجمل المساحة المزروعة، منذ مطلع التسعينات في حدود 15 في المائة. وبلغ متوسط المعدل السنوي لتزايد الرقعة المزروعة حوالي 5.1 في المائة، بينما بلغ معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترة نفسها حوالي 2.9 في المائة. وقد نجم عن ذلك تراجع متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة من 0.3 هكتار في أوائل التسعينات إلى 0.2 هكتار في عام. 2007

2.1.1. محدودية التوسع في الأراضي الزراعية: تعتمد جهود تحسين الإنتاج الزراعي على كفاءة استغلال وزيادة مساحة الأراضي المزروعة، والتكثيف المحصولي، وزيادة إنتاجية وحدة المساحة ووفرة المياه. وتتيح المساحات الصالحة للزراعة وغير المستغلة حتى الآن في الدول العربية والتي تقدر بحوالي 126 مليون هكتار، زيادة معدلات التوسع الأفقي بنسبة 1.5 في المائة سنوياً في الزراعة المروية بالوسائل التقليدية، و2.5 في المائة سنوياً في الزراعة المروية بالوسائل الحديثة. ويعتمد معظم التوسع الأفقي على الأراضي البعلية وإن كان بعضه يعتمد على الري مثل ري الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية. وتشير بعض الدراسات إلى إمكانية زيادة المساحة المزروعة في الدول العربية بحدود مليون هكتار سنوياً ، مع الأخذ بالاعتبار بأن للتوسع الأفقي حدوداً تفرضها محدودية الأراضي. ويتطلب التوسع الزراعي الأفقي في الأراضي والمشاريع المروية الجديدة استثمارات كبيرة لاستصلاح الأراضي وزراعتها، وتوفير البنى التحتية الأساسية من طرقات وجسور وشبكات ري وصرف. وتتفاوت تكاليف الاستصلاح من منطقة إلى أخرى، إذ تتراوح بين 15 ألف دولار و30 ألف دولار لكل هكتار في المناطق المروية وبين 1000 دولار و1500 دولار لكل هكتار في المناطق البعلية. آما أن الاستغلال الكفؤ للأراضي الجديدة من الأهمية بمكان لضمان عائد اقتصادي مناسب، علماً بأن جدوى التوسع الأفقي لا تقتصر منافعه على العائد الاقتصادي بل تشمل أيضا العائد الاجتماعي والبيئي.

4.1.1.الموارد المائية وأثرها على الإنتاج الزراعي: تعتبر المنطقة العربية من أآثر مناطق العالم جفافاً حيث تقع نسبة كبيره منها في الصحراء الكبرى التي تعاني من ندرة الأمطار. وتتميز معدلات الهطول المطري في الدول العربية بالتذبذب حيث تتفاوت كمياته وكثافته من عام إلى آخر، آما أن توزيعها متفاوت من دولة إلى أخرى. وتقدر الموارد المائية المتجددة في الدول العربية بحوالي 338 مليار متر مكعب تشكل حوالي 2 في المائة

من المياه المتجددة في العالم. ولا يتعدى معدل نصيب الفرد من المياه المتجددة 760 متر مكعب في السنة مقابل7000 متر مكعب للفرد سنوياً على مستوى العالم.[1]

2.التحديات المناخية: الدول العربية تواجه تحديات مناخية متنوعة تؤثر على قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي، مثل ارتفاع درجات الحرارة، ونقص المياه، وتدهور التربة، وزيادة تكرار الكوارث الطبيعية. هذه التحديات تؤثر على الإنتاج الزراعي والثروة السمكية، مما يزيد من التوترات على الأمن الغذائي وتتمثل في

2.1.1. تغير المناخ:

إن ندرة الموارد المائية والظروف الجافة السائدة من أهم التهديدات التي يواجهها الأمن الغذائي العربي وكذا الاعتماد الكبير على زراعة الأراضي الجافة واستخدام النظم التقليدية في الإنتاج الزراعي والغذائي في المنطقة العربية، فإنه من المتوقع أن يكون لتغير المناخ آثار سلبية – بعيدة المدى –على القطاعات الاقتصادية الرئيسية وعلى الأمن الغذائي في المنطقة العربية، حيث الجفاف الشديد و المتكرر قد يزيد بالفعل من حدوث المجاعات وانعدام الأمن الغذائي ، و فقدان سبل العيش والحياة الكريمة ،كما أن هناك تهديدات جغرافية مثل ظاهرة التصحر والمتمثلة في زحف الصحراء على الأراضي الزراعية وتحويلها من مناطق خضراء إلى كثبان رملية غير صالحة للزراعة .كما أنه يوجد تهديد أخر للأمن الغذائي والمتمثل في ظاهرة التلوث التي تعتبر من الأخطار الكبرى التي تشكل تهديد للموارد المائية، وذلك بسبب ضعف التقنيات الخاصة بحماية البيئة من أثر التلوث الصناعي مما يؤدي إلى خسارة كبيرة من المياه الجوفية والسطحية.[2]

2.2.1. أثر التصحر وتدهور التربة على إنتاجية الأراضي الزراعية: تتميز الدول العربية بالمناخ الجاف وشبه الجاف وتفاوت درجة الحرارة بين الليل والنهار وشدة الرياح، حيث تؤدي هذه الظروف المناخية إلى ارتفاع معدلات التبخر التي تصل إلى حوالي 2 500 ملم/ السنة في شواطئ الخليج العربي وجنوب البحر الأحمر، إلى جانب فقدان 85 في المائة من الأمطار في المناطق الجرداء. وتتعرض الأراضي الزراعية العربية للتدهور نتيجة الانجراف والتملح واستنزاف وإجهاد التربة والتوسع العمراني والإفراط في تجزئة وتفتيت الأرض المزروعة. ويتراوح معدل خسارة التربة من الانجراف بين 2 – 3 ملم في السنة، آما يتراوح وزن التربة المنجرفة بفعل المياه في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بين 10 و200 طن/ هكتار/ سنة، ويرتفع هذا المعدل إلى حوالي 250 طن/ هكتار/ سنة في السفوح السورية والمغربية. وقد تفاقمت ظاهرة التصحر في الدول العربية وتعاظمت آثارها السلبية خلال

[1] الموقع الالكتروني-https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022
02/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%8A.pdf , بعنوان الأمن الغذائي في الدول العربية .الفصل العاشر .ص. 183 - 180

[2] . د.بوبقرة ناصر . مرجع سابق.

العقود الأخيرة على آفة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بسبب غياب ضوابط صيانة وحماية التربة والأراضي.[1]

2. التحديات البشرية والتنموية:

1.2. التحديات البشرية: يمثل الاعتماد المفرط للدول العربية على الموارد الطبيعية والمصادر غير المتجددة أحد أهم أوجه المعوقات أمام تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل قصور رأس المال المادي عن تلبية الاحتياجات التنموية المتزايدة. وهنا تبرز أهمية الاعتماد على أرس المال البشري وإعداده جيدا للمشاركة في عملية التنمية، خاصة وأن البشر هم صانعو التنمية والمستفيدون منها. ويتعين على الحكومات العربية الاستفادة من التجارب الدولية ذات الصلة، من ذلك على سبيل المثال تجارب الصين واليابان والاقتصاديات الواعدة في جنوب شرق آسيا التي قد حققت معدات مقبولة من ً بين دول العالم ارتكاز متقدما التنمية الاقتصادية واستطاعت أن تتخطى حاجز التخلف وتحتل موقعا إلى ما لديها من موارد بشرية حرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقدراتها في اتجاهين متوازيين:

2 .1.1. تنمية القدرات البشرية من خلال سياسات التعليم والتدريب والاستفادة منها في زيادة الإنتاجية ورفع الكفاءة وتحسين الأداء الاقتصادي: ويقوض قدرة الدول العربية على الاستثمار في أرس المال البشري وتعظيم الاستفادة من الموارد البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية عدة عوامل، منها:

أ. زيادة النمو السكاني بمعدلات تفوق قدرة الحكومات على زيادة الإنفاق العام على التعليم والتدريب والرعاية الصحية لمواكبتها حيث تنمو قوة العمل في المنطقة العربية بمتوسط% 5.2 سنويا ذ بينما تتعدى الزيادة في حجم المنفق على سياسات التعليم والصحة 1 %سنويا

ب.ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب ذوي التعليم المرتفع خاصة حيث بلغ معدل البطالة بين حاملي الشهادات العليا متوسط يعادل%، 20 وهو ما يؤدي إلى انخفاض العائد من الاستثمار في التعليم.

ويزداد الأمر تعقيدا المتقدمة للكفاءات ً نتيجة ظاهرة هجرة العقول واستقطاب الدول وذوي المهارات النادرة من المنطقة العربية، فضالً عن انخفاض إنتاجية عنصر العمل خاصة في القطاع العام الذي يعاني من انخفاض الإنتاجية ويعمل به أكثر من% 30 من القوة العاملة في المنطقة تزامنا مع عدم قدرة القطاع الخاص على تحقيق فرص عمل كافية. ويتعارض ذلك مع ً هدف توفير فرص عمل للجميع كأحد أهداف التنمية، ويوضح الشكل التالي معدلات البطالة لعدد من الدول العربية عام 2019:

2.1.2.زيادة نسبة النساء إلى الرجال كنسبة من عدد السكان: أدى ارتفاع معدلات البطالة والتوسع في الصناعات كثيفة رأس المال لملاحقة التطورات العالمية إلى انخفاض نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة حيث يزيد معدل بطالة المرأة عن معدل البطالة بين الرجال بنحو% 30 كمتوسط للمنطقة العربية، وتتسع تلك الفجوة في كل من البحرين وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية بالحظ أنه بينما بلغت معدلات حيث تصل النسبة

[1] . أكرم أنور كرارة، نحو تفعيل دور التعليم والتدريب في إعداد الموارد البشرية لمواجهة تحديات الألفية الجديدة–تقرير التنمية البشرية في الألفية الثالثة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر. ،2004

إلى نحو% 60 كمتوسط للدول الأربع. أيضا البطالة بين حاملي الشهادات العليا% 13.1 للذكور ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى أكثر من .ويتعارض ذلك مع أحد الأهداف الإنمائية الحاكمة، (منظمة العمل العربية ،2019) 30% للإناث والمتمثل في المساواة بين الجنسين والحد من فجوة النوع الاجتماعي .و يتطلب تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية لتعويض محدودية وقصور الموارد المادية التركيز على كفاءة سياسات التنمية البشرية، وليس فقط حجم المنفق على تلك السياسات أو نسبته إلى الناتج المحلي على أن يتم تخصيص الموارد ا المادية الموجهة للإنفاق على تنمية العنصر البشري ً ينبغي منح مزيد من ً وفقا لمعدلات العائد من الاستثمار البشري ك مؤشر لتقييم فعالية السياسات. أيضا الاهتمام لسياسات التدريب باعتبارها سياسات مكملة لسياسات التعليم تعمل على التنسيق بين المنظومة التعليمية وسوق العمل وتقليل الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل، وهو ما يمكن أن يسهم في تقليل معدلات البطالة وزيادة إنتاجية عنصر العمل وبالتالي زيادة العائد من على سياسات الرعاية الصحية حيث أوضحت العديد من الاستثمار في التعليم. وينطبق الأمر أيضا الدراسات وجود عالقة طردية معنوية بين كل من متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي السنوي ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة حيث يؤثر الوضع الصحي للفرد في إنتاجيته، وهو ما ينعكس بدوره على معدل التنمية الاقتصادية التي تستطيع الدولة تحقيقه سنويا. [1]

2.2. التحديات التنموية: منذ عقود، تواجه الدول العربية مجموعة من التحديات المتعلقة بالسياسات التنموية والتوجهات الاقتصادية، والتي أثرت سلباً على أداء القطاع الزراعي بشكل خاص. فشلت هذه السياسات في تمكين القطاع الزراعي من تحقيق الزيادة، نتيجة لعدم تحقيق الأهداف المرجوة منها، مما أثر سلب اً على فرص تحقيق الأمن الغذائي العربي. ومن بين التحديات التنموية التي كان لها تأثير على الأمن الغذائي العربي، يمكن ذكر:

1.2.2. إهمال القطاع الفلاحي العربي : من بين الأخطاء التي ارتكبتها معظم الدول العربية بعد نيل استقلالها منذ القرن العشرين هي عدم إعطاء مكانة كبيرة للقطاع الفلاحي في مشاريع هذه الدول مقابل إعطاء أهمية وأولوية كبيرة للصناعة والتصنيع، وذلك نظرا لرؤية الدول العربية في تلك الفترة إلى القطاع الفلاحي على أنه قطاع يدل على التخلف والاستعمار، ونظرا لتلك الرؤية الشاحبة فقد أعطيت أهمية أكبر لعملية التصنيع كون أن الصناعة تعود بأرباح أكبر وبطريقة أسرع، وعليه فقد عملت على تطوير النمو الصناعي وذلك بتشجيع استثمارات وسياسات التشغيل في القطاع الصناعي، كل ذلك على حساب الإنتاج الزراعي، ونفس الشيء حدث بالنسبة للدول العربية النفطية والتي أهملت أولوية الإنتاج الزراعي المحلي وركزت بفضل ريعها النفطي على توفير ما ينقصها من الغذاء عن طريق استيراده من الخارج بفضل السيولة المالية التي تمتلكها، عوض أن تقوم بتمويل برامج الإنتاج الزراعي المحلي، وعليه فإن هذا الإهمال قد ولد عنه مجموعة من المشاكل منها: ضعف استثمارات الفلاحية، وتدني معدلات دخول الفالحين، وكذا تدني المستوى المعيشي لسكان الريف مقارنة مع سكان الحضر ، كل ذلك أثر على أداء القطاع الفلاحي والأمن الغذائي، فكانت النتيجة أن الدول العربية اليوم غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي وذلك بسبب تلك السياسات والتوجهات الاقتصادية الغير مدروسة

[1] د. عبير محمد علي عبد الخالق. تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية لألفية الثالثة. كلية الإدارة والتكنولوجيا الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي. ص64-66.

بطريقة جيدة كون أن القطاع الفلاحي يعد القطاع الأول المسئول عن تحقيق الأمن الغذائي، كما يمكن القول أن اعتماد الدول العربية على خيارات الاستيراد من الخارج اختيارا صائباً لأنه يكرس المزيد من التبعية للبلدان المنتجة ما يجعل فرص وصول الدول العربية يكون لأمنها الغذائي أمرا صعباً يكاد أن يكون مستحيلا في ضل هذه السياسات التنموية[1].

2.2.2. ضعف تمويل برامج التنمية الفلاحية: تعاني المشاريع والاستثمارات الزراعية في معظم الدول العربية من قصور في تمويلها المالي، وذلك راجع بالدرجة الأول إلى ضعف الميزانية المالية المخصصة للقطاع الفلاحي في مع م الدول العربية، ر وال صعوبة حصول الفلاحين والمستثمرين عل مصادر ائتمان، في حين أن ميزانية بعض القطاعات الأخر تكون ضخمة جداً حتى وان لم تحقق الأهداف المطلوبة، وعليه فإن هذا القصور في التمويل الزراعي يعد من بين التحديات الكبيرة التي تؤثر في عملية التنمية الزراعية في مختلف مستوياتها ،مما يؤثر ذلك على تحقيق الأمن الغذائي العربي، كون أن برامج الأمن الغذائي تقف في منتصف الطريق ولا تصل إلى المخرجات المطلوبة وذلك لنفاذ السيولة المالية المخصصة لها، وعليه يمكن القول أن العنصر المالي يعد شرطاً رئيسياً يتوقف علي إنجاز العديد من المشاريع واستثمارات الفلاحية خصوصاً إذا توفر بحجم كبير، حيث أن كلما توفرت الموارد المالية بشكل أكبر كلما أدى ذلك إلى تحقيق الأهداف المرجوة من هذه البرامج والمشاريع، مما يساهم ذلك في إحداث نقلة في التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي العربي غير أن توفير هذه السيولة المالية المخصصة للقطاع الفلاحي تبقى مرهونة بمد قدرة الدول العربية على توفير الموارد المالية من مصادر مختلفة من جهة ومن جهة أخر ضرورة إعادة اعتبار للقطاع الفلاحي العربي كغيره من القطاعات الأخرى.[2]

2.2.3 .التحديات التنظيمية والمؤسساتية : تعاني الدول العربية من العديد من المشاكل والمعيقات المرتبطة بالبنية المؤسساتية والتنمية المكونة للقطاع الفلاحي العربي، وذلك بسب ضعف البنية التحتية للقطاع الريفي الفلاحي العربي، وكذا ضعف دور المؤسسات والمنضمات الريفية الفلاحية الموجودة عل المستوى العربي في النهوض بالقطاع الفلاحي العربي وعصرنة ، ضف إليها فشل هذه المؤسسات والمنضمات في دعم القطاع الخالص الزراعي، كما لا يفوتنا ذكر قضية التنسيق والتعاون العربي في المجال الفلاحي فهو ضعيف جداً ولا يكاد يظهر إلى العيان ما أثر على فرص تعزيز الأمن الغذائي العربي، كل ذلك كان نتاج لسياسات سوء التسيير والتنظيم الإداري للقطاع الفلاحي من جهة، وغياب الرؤية المستقبلية العربية المشتركة ر واقتصارها على العمل الفردي والذي لم يحقق النتائج المرجوة منه ، لذا فإن الدول العربية مطالبة بضرورة إعادة ضبط وتنظيم القطاع الفلاحي حتى تتمكن من الوصول إلى الأهداف الكبرى والذي يشكل الأمن الغذائي محورها الرئيسي[3].

---

[1] . عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي (2012). تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وفاق المستقبلية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. دار منة للنشر والتوزيع

[2] . المنضمة العربية للتنمية الزراعية). 2012 (اللقاء الدوري الثاني لمسئولي وخبراء البحوث ونقل التقانة في مجال الإنتاج الحيواني. جامعة الدول العربية : المنضمة العربية للتنمية الزراعية.

[3] . دبار، ح .) 2013 (.انعكاسات الأزمة العالمية عل الأمن الغذائي في الوطن العربي :دراسة تحليلية وفق نموذج (swot)[رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر . http://thesis.univ-biskra.dz/id/eprint/1689

3.التحديات الاجتماعية و الأمنية:

- تتمثل في:

1.3.التحديات الاجتماعية : تضاعف عدد سكان الدول العربية الاثنان والعشرون ثلاث مرات منذ 1970، حيث كان تعداد السكان العرب 128 مليون شخص[1]، وقد بلغ عدد سكان المنطقة العربية 357 مليون شخص عام 2015، ومن المتوقع أن يصل تعداد العرب 468 مليون عام 2025، على الرغم من وجود تباطؤ في نمو السكان الإقليمي و هو أمر متوقع. على الرغم من ان متوسط عدد الأطفال لكل امرأة في الدول العربية أعلى من المتوسط العالمي البالغ 2.7% إلا انه سيبقى مرتفعا بمعدل 3.1 خلال الفترة بين 2015 و 2025، ومع استمرار نمو الخصوبة سيستمر النمو السكاني، علما أن نسبته كبيرة من السكان في معظم الدول هي شباب .يتزامن هذا النمو السكاني مع التحضر، حيث أنه في عام 2015 أكثر من 56% من المواطنين العرب يقيمون في المدن، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 61.4% عام 2020، الدافع الأساسي للنزوح الريفي في العالم العربي هو تركيز الأنشطة الاقتصادية داخل المدن، والهجرة إلى البلدان الغنية بالنفط بسبب الجفاف والنزاعات ،وهو ما يطرح تحدي مدى قدرة البنى التحتية والموارد في العديد من الدول العربية على استيعاب السكان الريفيين القادمين.[2]

– شهد حجم السكان في الوطن العربي تزايدا ملحوظا, و هو معدل يفوق متوسط معدلات الإنتاج الزراعي, مما أدى إلى اختلال مستوى عرض الغذاء و طلبه. كما أن هذا التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الحضر و الريف, و تعد الهجرة الداخلية و الخارجية من أهم مصادر التغير السكاني من حيث حجمهم و توزيعهم بين المناطق و الأقاليم المختلفة, و تؤثر في خصائص السكان الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية إذ يعد التغير في التركيب العمري و النوعي و التركيب الاقتصادي و التعليمي من النتائج الهامة و المباشرة للهجرة من إي اقلي أو إليه و الذي انعكس على أداء القطاع الزراعي في بعض مناطق الوطن العربي .فالهجرة من إلى المدينة أدى إلى تراجع نسبة سكان الريف تقابلها زيادة في سكان الحضر, أدى ذلك إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية , كما أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى و أكثر تنوعا في الحضر منه في الريف, فانتشار الحضر و تركز السكان أدى إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية و تغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد, ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية زاد عدد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل و أكثر تنوعا.[3]

2.3. التحديات الأمنية : أن دول العربية سجلت تقلبات على مستوى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة بين، 2016–1996 وقد يرجع ذلك إلى سلسلة الاضطرابات السياسية التي عاشتها الدول العربية في

---

[1] - Barry Mirkin, Arab human development report population levels, Trends and policies in the arab Region: challenges and opportunities. United Nations development Regional Bureau for Arab States. 2010. 11.

[2] . **الملتقى** الدولي حول صناعة المستقبل في السياسات العربية نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية. التحديات المستقبلية للاتجاهات الديمغرافية في الوطن العربي. المحور الأول اتجاهات أحداث العالم العربي في بيئة متغيرة. د. سميرة شرايطية /قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية/جامعة 8ماي1945.

[3] . د/ الأستاذ محمد عوض الهزايمية. التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار. جامعة الشرق الأوسط كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية 2010.

تلك الفترة مما أدى إلى زعزعة استقرار نشاطها الاقتصادي وتمنعها من تحفيز النمو الاقتصادي، ونذكر على سبيل المثال: انخفاض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الخمسة التي حدث فيها الربيع العربي من 4.96%عام 2010 الى 0.57% عام 2016 وارتفع معدل التضخم إلى15.92% عام 2016 بإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت معدلات البطالة في كل من سوريا واليمن إلى 22 % و 20 % على التوالي خلال الربع الثاني من عام 2015 .

كما يظهر أن دول الربيع العربي سجلت أعلى نسبة في انخفاض في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت% 15.04- في اليمن و% 62.23- في ليبيا ، في حين سجلت تونس أعلى معدل انخفاض لها في نمو الناتج المحلي الإجمالي من% 2.36 عام 2011 ليصل في ظل أحداث الاضطرابات إلى 3.02% - عام، 2011 كمر سجلت مصر انخفاضا هي كذلك من 4.82 % إلى% 15.04- ، وفي ظل انخفاض معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم تقدر دول الربيع العربي من احتواء التضخم ، وغياب سياسات الاقتصاد الكلي الفعالة، ومع ارتفاع التضخم ، سيكون لهذه الدول تأثير معاكس على النمو الاقتصادي، وتظهر التقديرات التجريبية لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنه بمجرد أن يصل التضخم إلى 8-6 في المائة ، يصبح تأثيره في النمو الاقتصادي على أمد الطويل سلبيا. وبالنظر في المؤشرات الاقتصادية الكبيرة، وفقا لبيانات البنك الدولي ظلت مشكلة البطالة خاصة في أوساط الشباب المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الأبرز في دول العربية، بل وان حدة هذه المشكلة قد أخذت في التفاقم خلال السنوات الأخيرة، ففي تونس ظل معدل البطالة يتراوح حول 15 % عرى مدى الثلاثين عاما الآخرة، وتضاعفت هذه النسبة إلى 30 % أو أكثر بالنسبة للشباب في الفترة العمرية ما بين 15 - 24 سنة، وفي اليمن أخذ معدل البطالة نسقا تصاعديا ليرتفع من 9.49 % عام 1996 إلى 12.77 % عام 2000 إلى % 16.23سنة 2004 ونفس الشيء ينطبق على سوريا التي شهدت أوضاعا مضطربة وعنيفة نتيجة حيث سجلت معدلات مرتفعة عام 2011 ب 14.90 % ليصل إلى 14.99 %عام، 2016 أما في ليبيا فقد سجلت مستويات مرتفعة لمعدلات البطالة فقد وصلت إلى 20.33 % عام 2003ولا تختلف هذه المعطيات مع المشهد المصري الذي بدوره شهد هو الآخر فترة من التباطؤ في النمو الاقتصادي ،وكانت النتائج الاجتماعية غير مرضية حيث أن معدلات البطالة سجلت ارتفاعا ب 11.85 % عام 2011،لاسيما في صروف الشباب - وتسجيل 13.15 % عام 2013. [1]

3.3. تحديات مرتبطة بالأسواق العالمية:

1.3.3. الواردات الزراعية الغذائية للدول العربية: بالنظر إلى واردات الدول العربية من المجموعات السلعية خلال عامي 2018 و2019 نلاحظ أن هنالك انخفاضا في استيراد السلع الغذائية الرئيسية ماعدا سلعتي اللحوم والبذور الزيتية التي شهدت زيادة طفيفة في حجم الواردات كما هو وارد في جدول 10.2و قد تراوحت نسب الانخفاض بين 5 % للحيوانات الحية كأدنى نسبة انخفاض و34.1 % لسعلة الخضروات كأعلى نسبة انخفاض.

[1] . ط. د. سي جيلالي هامشي. أ. مختاري فيصل. عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في دول الربيع العربي. مجلة البشائر الاقتصادية المجلد السادس. العدد، 2. 2020. جامعة مصطفى اسطنبولي .معسكر، الجزائر.

2.3.3. الصادرات الزراعية الغذائية للدول العربية : بالنظر إلى صادرات الدول العربية من المجموعات السلعية خلال عامي 2018 و 2019 نلاحظ أن هنالك انخفاضا % 25.8 من إجمالي قيمة صادرات السلع الغذائية لكل المجموعات السلعية الرئيسية و المتمثلة في الحبوب ،الدقيق ،البطاطس، السكر، البقوليات، البذور الزيتية ،الزيوت النباتية، الخضر، الفاكهة، البن ،الشاي ،الكاكاو والتوابل كما هو وارد في و قد بلغت نسبة الانخفاض 3 % للبذور الزيتية كأدنى نسبة انخفاض و % 45.9 لسعلة اللحوم كأعلى نسبة انخفاض.

3.3.3. سلع التجارة الغذائية العربية البينية: بالنظر إلى مساهمة السلع الغذائية الرئيسية للتجارة البينة العربية خلال عام 2018 مقارنة بالعام 2019م، نلاحظ أن معظم في قيمة التجارة البينية حيث تراوح مقدار النقص بين المجموعات السلعية قد سجلت انخفاضاٍ للحبوب و الدقيق. لألبان ومنتجاتها و0.2 مليار دولار 2.3مليار دولار.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي العربي خطط وسياسات وأفاق

- الأمن الغذائي في العالم العربي يمثل تحدياً حيوياً يتطلب تبني خطط وسياسات فعالة لتحقيقه.في ضل التقلبات الاقتصادية والسياسية، مما يزيد من تعقيد تحقيق الأمن الغذائي. تشمل الخطط والسياسات المقترحة تعزيز التعاون الإقليمي، وتطوير تقنيات الزراعة المستدامة، وتحسين البنية التحتية للنقل والتخزين، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات في قطاع الزراعة. أما الآفاق المستقبلية، فتتضمن تعزيز البحث والتطوير في المجالات الزراعية، وتحقيق التكامل بين الدول العربية لتبادل الموارد والخبرات، مما يسهم في بناء نظام غذائي مستدام يلبي احتياجات السكان المتزايدة.

المطلب الأول: الخطط والاستراتيجيات المتبعة

- تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تبني خطط واستراتيجيات شاملة ومتكاملة تهدف إلى ضمان حصول جميع الأفراد على الغذاء الكافي والمغذي بشكل مستدام

1.1 استراتيجية التنمية الزراعية المستديمة للعقدين 2005-2025:

- في ظل التغيرات الدولية الراهنة خاصة تلك المتعلقة بأزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية العالمية، أصبحت قضايا التنمية الزراعية العربية والأمن الغذائي العربي تحتلان الأولويات الأولى على سلم الاهتمامات الاقتصادية والسياسية العربية[1]، وتلعب الزراعة العربية دور هاما في توفير الاحتياجات الضرورية من الغذاء للسكان فضلا عن إمداد باقي ا كانت صناعية أو خدمية بمستلزماتها من المنتجات الزراعية الخام القطاعات سواء ، وخلال اجتماع وزراء الزارعة العرب في قمة الجزائر سنة 2005 تم إعداد استراتيجية تعنى بالتنمية الزراعية تمتد ما بين، 2005-2025 هدفها تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية لتسهيل نفذها للأسواق العالمية، إضافة إلى دعم مسيرة التكامل الزراعي، وصولا إلى تحسين الأمن الغذائي العربي.

[1] . -المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية"، الخرطوم، ديسمبر، 2009 ص 6.

1.1.1.مرتكزات وأهداف التنمية الزراعية المستديمة:

- تمحورت الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستديمة للعقدين 2025-2005 حول تحقيق الأمن الغذائي العربي، وزيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، خاصة في ظل الأوضاع الراهنة لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية للمواطن العربي ومعدلات الاكتفاء من السلع الأساسية، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الاستراتيجية في زيادة القدرة على توفير أكبر قدر من الغذاء اعتمادا على الذات وفقا لمعايير الكفاءة الاقتصادية ، وتتمثل الرؤية والأهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية العربية المستدامة في خمسة أهداف طويلة المدى على النحو التالي[1]:

1.1.1.1.انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية:

تتميز الدول العربية باتساع رقعتها الجغرافية وتباين مناخها، هذا التباين جعل عديد من الدول العربية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج محاصيل زراعية متنوعة مقارنة بنظيراتها، وفي ظل محدودية الموارد الزراعية أصبح لازما استخدام المتاح من الموارد الزراعية في إطار قومي متكامل، بحيث يتقاسم كل قطر عربي أعباء التنمية بالتساوي وتكون نتائجها متلائمة مع الإمكانيات والموارد الذاتية لهذا القطر. [2]

2.1.1.1. الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة:

سبق الإشارة بأن السياسات الزراعية العربية تعاني من ضعف وقصور كبيرين، وفي ظل المتغيرات الحالية ذات الأثر البليغ على قطاع الزراعة العربي، أصبح لازما على الدول العربية اتخاذ الخطوات والإجراءات المناسبة الكفيلة بإنشاء كيان عربي متكامل لمواجهتها، وذلك عن طريق وضع الأطر والنماذج التنسيقية بين أنماط السياسات الزراعية المطبقة في الدول العربية، على أن ترتكز هذه الأنماط التنسيقية على الاعتبارات القومية وصلا إلى سياسة زراعية عربية مشتركة مطلع نهاية الإطار الزماني لهذه الاستراتيجية.

3.1.1.1. زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان:

في ظل تميز أغلب الدول العربية بكونها مستوردا صافيا للغذاء، وما يتبعه من شح في الإنتاج، واتساع الفجوة الغذائية، فإن هذه الاستراتيجية تسعى جاهدة لتوفير أكبر قدر من الغذاء بما لا يتنافى ومعايير الكفاءة الاقتصادية أو البيئية، شريطة أن يتصف هذا الغذاء بكونه صالحا للاستهلاك الآدمي.

4.1.1.1.تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية:

- رغم كون الدول العربية تتربع على مساحة شاسعة ومناخ متنوع، إلا أن عدم استغلالها بطريقة رشيدة، بالإضافة إلى ممارسات الرعي الجائر في عدة دول عربية، فضلا عن ضعف السياسات المتعلقة بالمحافظة على البيئة، هذا كله أدى إلى اتساع رقعة الأراضي المتصحرة في تلك الدول، وفي ظل ما سبق وجب على الدول العربية استخدام الموارد الزراعية بصورة عقلانية حفاظا على حقوق الأجيال القادمة، ودعما لاستدامة نتائج التنمية.

5.1.1.1. تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية:

---

[1] . -المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2025-2005"، مرجع سابق، ص: 20

[2] . محمد بن محسن بن صالح العولقي، "دراسة تحليلية للفجوة الغذائية في البلدان العربية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة حلوان ،جمهورية مصر العربية، ،2009 ص:. 82

يعاني سكان الأرياف في الوطن العربي من ظروف معيشية قاسية، وعلى رأسها الفقر، والبطالة، وتدني المستوى التعليمي، وتدني الخدمات الصحية، وتظهر الضرورة ملحة لتحسين ظروف حياة المواطن العربي القاطن بالريف من جوانبه المختلفة، انطلاقا من مشاريع البنية الأساسية والاجتماعية، ووصولا إلى تطوير قدرة الأنشطة الريفية زراعية كانت أو غير ذلك على توليد مستويات مناسبة من الدخول لسكان الأرياف تكفل لهم عيشا كريما.

2.1.1. البرامج الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية المستديمة:[1]

1.2.1.1. تطوير تقنيات الزراعة العربية: يهدف هذا البرنامج إلى زيادة القدرة على توفير الغذاء، ورفع الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية، وترشيد استخدام المياه، بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وتخفيض تكاليف الإنتاج ومن ثم تحسين دخول الفلاحين و المساهمة في الحفاظ على البيئة.

2.2.1.1. تشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة: كما سبق الإشارة في المبحث السابق بأن قطاع الزراعة العربي يعاني من ضعف الاستثمارات فيه بالإضافة إلى تدني الاستثمارات الزراعية الموجهة من القطاع الخاص، وعليه يسعى هذا البرنامج إلى تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار في القطاعات الزراعية العربية عامة، وفي مكنات التصنيع الزراعي خاصة، بالإضافة إلى المناطق الغنية بموارد الاستثمار الزراعي وزيادة القدرة الاستيعابية لقطاعات الزراعة العربية، فضلا عن تهيئة المناخ الملائم للاستثمار وخلق مزيد من فرص العمل.

3.2.1.1. تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية: يعتبر انخفاض القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية نتيجة حتمية لتبني سياسات طويلة المدى ترتكز على إحلال الواردات بدرجة أكبر من تنمية الصادرات، ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة تدعيم تنافسية المنتجات الزراعية على المستويين العربي والدولي، فضلا عن زيادة قدرة الزراعات العربية على الاندماج في الاقتصاد العالمي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.

4.2.1.1. تهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية: لا تخلو الخطط والبرامج التنموية من التشريعات والسياسات الزراعية، إذا تعتبر هذه الأخيرة الحلقة الأهم في عملية الربط بين استراتيجيات التنمية في الدول العربية وبين الخطط التنفيذية الضرورية لتحقيق الأهداف التنموية ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة القدرة على توفير الغذاء، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الزراعية.

1.1.2.5. بناء القدرات البشرية والمؤسسية: يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز تنافسية الصادرات الزراعية العربية، والعمل على استدامة الموارد الزراعية، فضلا عن توفير الغذاء في المنطقة العربية.

1.1.2.6. المساهمة في ازدهار الريف: يدعم هذا البرنامج الاستقرار في المجتمعات الريفية، بالإضافة إلى استدامة الموارد الزراعية، كما يهدف إلى تخفيف حدة الفقر، والحد من البطالة، بالإضافة إلى زيادة دور المرأة الريفية في عملية التنمية، وتحسين المستوى المعيشي للسكان الريفيين، بالإضافة إلى الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر.

[1] . المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2025-2005"، مرجع سابق، ص21-51.

1.1.2.7. تطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية: يهدف هذا البرنامج بالإضافة إلى توفير الغذاء واستدامة الموارد الزراعية وتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية إلى مكافحة التصحر، والحفاظ على الموارد المائية وتنظيم إدارة الموارد الرعوية والغابية.

1.1.3. البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي:[1]

تمخضت قمة الكويت التي عقدت خلال الفترة 19-20/1/2009 عن إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي ، ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة قدرة الدول العربية المشمولة في الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، إضافة إلى تقليص فاتورة الواردات الغذائية، ومن ثم توفير جانب منها لدعم وتعزيز الاستثمار في مشروعات تحسين أوضاع الأمن الغذائي من تلك السلع، بالإضافة لإشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية، وخلق فرص عمل جديدة ومنتجة تساهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، فضلا عن الحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية عن طريق الاستقرار في إمدادات الغذاء لجميع شرائح السكان وبأسعار مناسبة[2] و تعتبر متضمنات هذا البرنامج بمثابة الأساس لوضع الإطار العام للخطة التنفيذية المقترحة، أو ما يمكن أن يطلق عليه الخطة الإطارية لتنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

1.1.3.1.1.الإطار السلعي للبرنامج: يمنح البرنامج أولوية لمجموعة من السلع يطلق عليها سلع العجز الغذائي والتي تتمثل فيما يلي:

- حاصلات الحبوب، وعلى رأسها القمح والشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة
- المحاصيل السكرية، والتي تشمل كل من قصب السكر والشمندر السكري.
- محاصيل البذور الزيتية، وعلى رأسها الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس والزيوت.
- مجموعة المنتجات الحيوانية ولحوم بيضاء، لحوم حمراء، منتجات الألبان
- التمور.

1.1.3.2. الإطار الجغرافي للبرنامج: يشمل البرنامج 11 دولة عربية هي تونس، الجزائر، السعودية، السودان ،سوريا، العراق، مصر، المغرب، اليمن، الأردن، موريتانيا، سلطنة عمان، وفقا للمزايا النسبية لكل دولة، وقد أشار

[1] . – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي(المرحلة الأولى 2011)"، ص02.

[2] . – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي"، الخرطوم، السودان ،13-12 أوت، 2009 ص: 7-6.

البرنامج أنه بإمكان الدول العربية الأخرى المشاركة في البرنامج حال إقراره، خاصة إذا توافرت لديها الإرادة السياسية والتنفيذية لهذه المشاركة، وبما يعزز أوضاع الأمن الغذائي على مستوى الوطن العربي.[1]

1.1.3.2. الإطار الزمني للبرنامج: يمتد الإطار الزمني للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي عبر ثلاث م ارحل على النحو التالي[2]:

***المرحلة الأولى:** تمتد هذه المرحلة ما بين الفترة، 2016-2011 وهي مرحلة عاجلة تظم الأنشطة والعناصر التنموية ذات الطبيعة العاجلة لزيادة القدرات بمعدلات مستهدفة تساهم في دعم الأمن الغذائي العربي.

***المرحلة الثانية:** تمتد هذه المرحلة عبر خمس سنوات هي الأخرى، إذ تمتد حتى عام 2021 وتتطور فيها الأنشطة والعناصر لتمتد إلى مجالات تنموية أوسع نطاقا لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى من سابقتها ووفق أسس فنية.

***المرحلة الثالثة:** تعتبر هذه المرحلة طويلة المدى إذ تمتد عبر 10 سنوات حتى أفق عام 2031 و خلال هذه المرحلة تكتسب مجالات التنمية صفة الاستمرارية والاستدامة.

1.1.3.4. المرتكزات الأساسية للبرنامج: [3] يقوم البرنامج على أربع مرتكزات أساسية تتمثل فيما يلي:

1.4.3.1.1.الارتقاء بكفاءة استخدام موارد المياه المتاحة: بهدف استثمار الفائض منها في التوسع سواء كانت أرضي متروكة أو أرضي جديدة مستصلحةً في الزراعات المروية.

2.4.3.1.1. تدعيم مؤسسات البحث ونقل وتوطين التقنيات الزراعية المتطورة: عن طريق تكوين وتأطير المزارعين بهدف رفع مهاراتهم ومعارفهم لرفع كفاءة القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته.

3.4.3.1.1 .تحسين مناخ الاستثمار الزراعي: لجذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المكملة والمرتبطة ذات العلاقة بتنمية المجموعات المحصولية (السلع المستهدفة) ، عن طريق مشروعات إكثار التقاوي وإنتاج الأسمدة والكيماويات الزراعية، وتصنيع المعدات والآلات الزراعية ،ومشروعات التسويق والتصنيع الزراعي.

4.4.3.1.1.تطوير مؤسسات المزارعين: ذلك لكونها أداة هامة لتحديث الزراعة وتطوير الإنتاج والإنتاجية[4].

المطلب الثاني: السياسات والاتفاقيات المتبعة

تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي يتطلب سياسات واتفاقيات شاملة تعزز التعاون الإقليمي والدولي. تعتمد هذه السياسات على تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي، وتحسين البنية التحتية الزراعية، وتطبيق تقنيات حديثة في

---

[1] . منظمة العربية للتنمية الزراعية، " الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي) المرحلة الأولى 2016-2011"(، مرجع سابق، ص:.4-3

[2] . – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي"، مرجع سابق، ص:. 6

[3] . – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،" البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي"، مرجع سابق، ص : .7

[4] . ط.د. حركاتي فاتح. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها. جامعة محمد خيضر – بسكرة –كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ص.197

الزراعة. تتضمن الاتفاقيات الإقليمية تعزيز التجارة البينية للمنتجات الغذائية، وتبادل الخبرات والمعرفة، وتنسيق الجهود لمواجهة تحديات المناخ والتغيرات الاقتصادية. من خلال هذه السياسات والاتفاقيات، يمكن للدول العربية تحقيق تكامل غذائي مستدام يضمن توافر الغذاء لكل مواطنيها.

1.السياسات الزراعية في البلدان العربية:

وقد مرت السياسات الزراعية في الوطن العربي بمرحلتين مختلفتين، تمتد المرحلة الأولى بين الفترة 1970-1950اتسمت بكونها كانت ثنائية في التوجهات الخيارات الاقتصادية، أما المرحلة الثانية تميزت بانتهاجها مبدأ اقتصاد السوق، خاصة بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي، وتقليل الإعانات الموجهة للأغذية الاستهلاكية هناك توجهان:

1.1.سياسة زراعية ذات توجه اشتراكي في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر: وكانت أبرز ملاحمها ما يلي:

- تحديد سقف الملكية الزراعية ووضع يد الدولة على الفائض، وتوزيع الأراضي على الفلاحين
- وضع نظام تعاوني ينخرط فيه الفالحون.

لكنها مل تبلغ الأهداف المسطرة، وكان من أسباب فشلها سوء التسيير الذي تعاني منه المزارع التي تديرها الدولة، وكذلك التعاونيات الزراعية بالإضافة إلى السياسة السعرية التي كانت على حساب المنتجين[1]. هذه المشاكل وغيرها أدت إلى عدم تمكن الإصلاحات من سد الفجوة بين الطلب على الغذاء والمعروض منه.[2]

1.2. سياسة زراعية ذات طابع ليبرالي: اتسمت هذه السياسة بتدخلات بسيطة على شكل حوافز للمستثمرين وتميزت عن سابقاتها بأنها لا تمارس نزع الملكية وطبقت في كل من السعودية والأردن والمغرب وتونس[3]. وهذه السياسات لم تفلح أيضا في سد فجوة الغذاء بل وحتى إيقاف نموها واتساعها نظرا لكون هذه السياسات غير مدروسة من جميع جوانبها، وقد نفذت الإصلاحات بصورة تدرجية في العديد من الدول العربية، ويمكن الإشارة لأهمها:

1.2.1 السياسة الزراعية في مصر: يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في الاقتصاد المصري حيث يساهم في توفير الغذاء للسكان، وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الأخرى ، كما يساهم بنحو% 02 من إجمالي القوة العاملة ، وتساهم الصادرات الزراعية بنحو% 22 الصادرات السلعية للعامل خلال سنة 2014.

1 . جبارة مراد والياس يحياوي، "حدود فعالية السياسات الزراعية يف رفع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي ،"الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية ،"25-22 أكتوبر 2202 ، جامعة المدية، الجزائر، ص:.

2 . منى رحمة، "السياسات الزراعية في البلدان العربية"،مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 36 الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ،2000 ص :24.

3 منى رحمة، مرجع سابق، ص:. 178-179

تتبنى مصر الاستراتيجيات كإطار عام للتوجهات من أجل تحقيق أهداف تتطلب أفقا زمنيا طويلا، مع تحديد واضح للسياسات والآليات الواجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف، وبناءا عليه فقد عرفت الزراعة المصرية سياستين مطلع الألفية الحالية:[1]

- سياسة التنمية الزراعية(3200-2007).
- سياسة التنمية الزراعية المستدامة(2007-2030).

1.2.2 السياسة الفلاحية في المغرب : يعتبر القطاع الفلاحي في المغرب قطاعا مهما في الاقتصاد حيث يساهم بفعالية في مختلف المؤشرات الاقتصادية، إذ يستوعب ما يقارب 2 مليون من العمالة، بالإضافة إلى مساهمته بنحو% 09 من الناتج المحلي، ويوفر نحو 22% من فرص العمل، وقد أطلقت المغرب مخطط المغرب الأخضر كسياسة متكاملة ومندمجة لتنمية القطاع الفلاحي منذ سنة، 2009 والذي يهدف إلى المساهمة في نمو الاقتصاد المغربي وذلك بالرفع من الناتج الداخلي الخام، وخلق فرص الشغل بالإضافة إلى محاربة الفقر ودعم القدرة الشرائية للمستهلك المغربي، فضلا عن ضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل، وجعله المحرك الأساسي للنمو خلال15 سنة القادمة. [2]

1.1.3. السياسات الزراعية في تونس: على غرار باقي الدول العربية انتهجت الجمهورية التونسية هي الأخرى حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والتي تهدف إلى دعم القطاع الفلاحي وتنمية المناطق غير الملائمة والمهشمة[3].

وتعتمد السياسة الفلاحية في تونس على مخططات تنموية تتضمن السياسة الفلاحية المتبعة وهي كالتالي:

1.1.3.1 المخطط العاشر للتنمية(2006-2002) : في هذا المخطط تم تنفيذ جملة من الإصلاحات والبرامج التي أدت إلى تحقيق نتائج ايجابية على مستوى كل من الإنتاج والتصدير والاستثمار والشغل، حيث بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو% 12.6 وفي إجمالي الصادرات نحو% 9.6 وفي إجمالي الاستثمارات نحو% 10.1 وما نسبته% 16 من توظيف اليد العاملة .[4]

1.1.3.2 المخطط الثاني عاشر للتنمية (2010-2014): ارتكز هذا المخطط على أربع محاور أساسية وهي تعزيز الأمن الغذائي والرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي، وتطوير الصادرات والنهوض بالموارد الطبيعية[5]

4.1.1. لسياسة الزراعية في الأردن: يعتبر قطاع الزراعة قطاعا رائدا في الاقتصاد الأردني، حيث يلعب دورا مهما في المنظومة التنموية خاصة للمجتمعات الريفية ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي، كما يشكل نسبة كبيرة من الصادرات الأردنية، فضلا عن كونه يعتبر مصدر دخل أساسي للعديد من الأسر، إذ يساهم هذا القطاع بنحو

---

1 راجع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية: www.agr-egept.gov.eg

2 . راجع وزارة الفالحة والصيد البحري المغربية.

3 . جبارة مراد ولياس يحياوي، مرجع سابق،

4 . الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي"، المخطط الحادي عشر للتنمية، "المجلد الثاني، المحتوى القطاعي تونس ،جويلية، 2007 ص.03

5 . لجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، "المخطط الثاني عشر للتنمية 2014-2010"، تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، تونس، جوان، 2010 ص1.

3,4% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن نسبة العمالة الزراعية بالنسبة لمجموع العمالة تقدر بنحو% 1,54 خلال سنة 2016.[1]

تم خلال سنة 2011 صياغة استراتيجية وطنية للتنمية الزراعية لعقد من الزمن، والتي ارتكزت على محاور أساسية تمثلت في متابعة مشاريع القوانين الداعمة للقطاع وزيادة الإنتاج المحلي، استغلال المياه غير التقليدية، إجراءات دعم لخفض كلفة الإنتاج الزراعي، وتطوير البحث والإرشاد، دعم مؤسسات الإقراض الزراعي

1.1.5. لسياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية: يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في منظومة الاقتصاد السعودي، إذ يساهم في تحسين الأمن الغذائي ودعم الدخل الوطني، وقد لقي الاهتمام الأوفر بإعداد الخطط الخمسة لهذا القطاع والهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين فيه وزيادة الإنتاج بشقيه الحيواني والنباتي مع المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل على تنميتها ،ولتحقيق هذه الأهداف فقد رسمت سياسات وبرامج تنموية اشتملت على[2]:

- توزيع الأراضي
- الدعم المباشر وغير المباشر لمدخلات الإنتاج
- .توفير الخدمات المساندة للعمليات الإنتاجية
- .إنشاء البنية التحتية مثل الطرق والسدود ومراكز الأبحاث والتدريب
- .دعم الأسعار النهائية لبعض المنتجات
- تشجيع قيام المشاريع المتخصصة والشركات المساهمة ذات الكثافة الرأسمالية الكبير

والتي تستخدم أحدث الأساليب الزراعية والتقنيات العالمية في الإنتاج الزراعي.

غير أن المعوقات التي يواجهها القطاع الزراعي، وتفضيل العمالة السعودية العمل في قطاعات خارج الزراعة، فضلا عن التحديات الداخلية والخارجية، قد أدت إلى تهميش دور القطاع الزراعي في الاقتصاد السعودي[3]

1.1.6. السياسات الفلاحية في الجزائر: انتهجت الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة حزمة من السياسات التنموية لتأهيل قطاعها الزراعي وتطويره بهدف رفع معدل مساهمته في النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين الأمن الغذائي[4]، بحيث اعتمدت على مجموعة من المخططات التنموية وهي كالتالي:

1 رجع وزارة الزراعة الأردنية www.gov.jo/Home.aspx

2 مركز فقيه للأبحاث والتطوير، "معوقات التنمية الزراعية بالمملكة العربية السعودية،"1997 ص:04 http://fakeih-org/

3 . أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، "الزراعة السعودية: مقوماتها لشهر آب/ أغسطس، 2009 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص. 110

4 . حركاتي فاتح،" إسهامات الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد-28العدد الرابع ، الجزء الأول، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، 2014 ص34 .

1.1.6.1. البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004): يهدف البرنامج إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، بالإضافة إلى تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الزراعية[1] ، بالإضافة إلى توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية وترقية التشغيل ورفع مداخيل المزارعين[2]

1.1.6.2 البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الأول، ويهدف إلى ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما المنتجات المحلية والفلاحية الحيوية (البيولوجية)، بالإضافة إلى استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذلك الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية، فضلا عن تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار لوسائل العمل الجوي[3]

1.1.6.3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الثاني، وهي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة ،ففي المدى المتوسط تبحث في المتغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية[4]

1.1.6.4. المخطط الخماسي (2015-2019): خصصت له الحكومة 300مليار دينار سنويا لتطوير ودعم المكننة المتخصصة ووسائل القطف والغرس والري من أجل عصرنة الاستثمارات الزراعية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي، وتعتزم الجزائر من خلال هذا المخطط الوصول لمليوني هكتار من الأراضي المسقية كما تعتزم إنتاج 200 ألف طن من الأسماك في الم ازرع المائية مع مطلع عام 2019.[5]

1.1.7. السياسات الزراعية في سوريا: يحظى القطاع الزراعي بأهمية بالغة في سوريا منذ القدم، كما اعتقد أنه الموطن الأصلي لزراعة الحبوب، وهو حتى يومنا هذا تعتلي فيه الزراعة بقية القطاعات الاقتصادية (3)، حيث يساهم بنسبة تتراوح ما بين% 20-16 من إجمالي الناتج المحلي، إذ تقدر العمالة في هذا القطاع بنحو 721

1 . وزارة الفلاحة، " المخطط الوطني للتنمية الفلاحية"، "نظام الدعم عن طريق الصندوق للضبط والتنمية الفلاحية، "2000 ص 72-71

2 . - المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، "مشروع دراسي حول استراتيجية التنمية الفلاحية"، الدورة، 18 جويلية، 2001 ص. 48

3 . زرمان كريم"، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي) 2001-2009("، أبحاث اقتصادية السابع جوان، 2010 المركز الجامعي خنشلة، ص. 209

4 حركاتي فاتح"، إسهامات الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مرجع سابق، ص:. 325

5 وكالة الأنباء الجزائرية، "البرنامج الخماسي 2015-2019 الأولوية للقطاعات المنتجة." www.aps.dz

ألف شخص، ويعد القطاع الزراعي أحد أسباب قوة الاقتصاد السوري وتحقيقه الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات الزراعية.[1]

انتهجت سوريا مثلها مثل أغلب الدول العربية حزمة من السياسات الزراعية التي تركز في أغلبها على التشجيع على إنتاج الغذاء لتحقيق الاكتفاء الغذائي المستدام كأحد الطرق لتحقيق الأمن الغذائي، وفي الوقت ذاته تسعى تلك السياسات إلى دعم المجتمع الزراعي من خلال تحديد الأسعار الثابتة، بالإضافة للتوجه نحو التصدير وتقليل الواردات[2]، واعتمدت سوريا على سياسات زراعية هي كالتالي:

1.1.7.1. سياسة التنمية الزراعية (2001-2010): اعتمدت على ثلاث خطوات أساسية:[3]

أ- تحديد وتقييم السمات الرئيسية للهيكل القطاعي وتسليط الضوء على العوامل الممثلة لكل من الفرص والعوائق التنموية.

ب- تحديد الأهداف القطاعية للاقتصاد الزراعي الذي يأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي والذي يجب أن يساهم في متابعة التغيرات على المستوى العالمي

ج- وضع الأولويات العريضة لمجموعة بدائل السياسات والمؤسسات المتوافقة مع الأهداف المؤطرة.

وقد انحصرت أهداف هذه الاستراتيجية في النقاط التالية:

-تحسين دخول المنتجين الزراعيين وتوفير الاستقرار لهم

زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي

-التوسع في المساحة المزروعة عن طريق زيادة مساحة الأراضي المستثمرة الفعلية والمروية

-الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ عليها وضمان استدامتها.

-ضمان الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الرئيسية وتوفير الأمن الغذائي مع اعتماد الميزة النسبية في إنتاج المحاصيل وتوفير القدرة التنافسية لها، إضافة لإدخال زراعات بديلة

-تحديث وسائل الإنتاج والتوسع في استخدام التقنيات المتطورة.

-تطوير آلية تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية، وبالتالي يمكن زيادة القيمة المضافة وزيادة الصادرات.

1.1.7.2. الخطة الخمسية الحادي عشر (2011-2015): تركزت هذه الخطة على ما يلي:[4]

-تحقيق الأمن الغذائي وتوفير السلع الغذائية الأساسية بما يلبي حاجة الطلب المحلي

-ضمان استدامة الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها وحفظها من التدهور والاستخدام المفرط والتلوث

---

1 . وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، " سوريا بالمراتب الأولى زراعيا"، مجلة الزراعة، العدد، 48، سوريا ،2014 ص. 8

2 . وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC ، "النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية"، سوريا، آذار، 2006 ص:. 2

3 . وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، «دراسة حول مراجعة نصف الفترة لتوجهات استراتيجية التنمية الزراعية"، سوريا، تشرين الأول، 2006 ص. 17-16

4 . سمير جرادي وآخرون، " الأمن الغذائي وآفاق تطوره في سوريا"، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية(NAPC)، سوريا، ،2013 ص. 4

-تخفيض معدلات الفقر من خلال تبني تنمية ريفية شاملة تهدف إلى تحسين الدخل وتوزيعه وتضمن التكامل بين القطاع الريفي وقطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى

-تحسين إنتاج الغذاء والإنتاجية.

-تحسين سياسات الزراعة والغذاء، والقدرات المؤسساتية، والقدرات الداعمة.

-تحسين استقرار أسواق الغذاء وأنشطة إدارة المخاطر.

-تحسين إمكانية الوصول إلى الغذاء ونوعية الغذاء وسلامته.

المطلب الثالث: الاتفاقيات العربية المبرمة فيما يخص الأمن الغذائي

اتجهت الدول العربية نحو إنشاء اتحادات اقتصادية وإبرام اتفاقيات دولية شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم، انطلاقا من أهمية التعاون الاقتصادي العربي فيما بينها، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث أنشأت جامعة الدول العربية والتي نص ميثاقها صراحة على التعاون الاقتصادي، وتم توقيع عدة اتفاقيات لتحقيق هذه الهدف ومن أبرزها:

1.1 اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية[1]: وقعت الاتفاقية من قبل كل من مصر-العراق-الأردن-لبنان-السعودية-سوريا، وتم تعديلها أربع مرات من اجل إنشاء نظام تجاري قادر على العمل بشكل جيد من خلال وضع قواعد الترانزيت، وهدفت تلك الاتفاقية إلى إلغاء الرسوم الجمركية على الكثير من السلع الزراعية وتخفيضها على بعض المنتجات الصناعية والزراعية بنسبة% 25 من أجل ضمان المعاملة غير التمييزية بين السلع المحلية والسلع العربية وتبسيط الإجراءات التجارية

1.2. اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام: 1957 وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية عليها في دور انعقاده العادي الرابع بجلسته الثالثة بتاريخ، 3/6/1957 وقد استهدفت البدء بمنطقة تجارة حرة وصولا إلى وحدة اقتصادية كاملة وكانت أهداف الاتفاقية تتمثل فيما يلي:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

-حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

-الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

-حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.

-حرية التملك والايصاء والإرث .ومما لاشك فيه أن الحريات السابقة التي أوردتها الاتفاقية هي القادرة على تحقيق تعاون اقتصادي عربي فاعل، إلا أن هذه الاتفاقية ظلت تتراوح مكانها لدواعي سياسية واقتصادية.

1.3. السوق العربية المشتركة: عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية بتاريخ 13 أوت 1964 (2)، تضمنت الاتفاقية برنامجا زمنيا اشتمل على عدة م ارحل يتم في ظلها تحرير التجارة من كافة الرسوم والقواعد المفروضة على الواردات، وأطلق على هذه الاتفاقية "اتفاقية السوق العربية المشتركة"، وانضم إليها أربع دول سنة

1 . وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية)NAPC)، "منتدى السياسات الزراعية حول منطقة التجارة العربية الحرة وأثرها على الاقتصاديات العربية"، دمشق 22 تشرين الأول، 2003، ص:. 1

1964 وهي مصر، سوريا، الأردن والعراق وكانت أهداف السوق المشتركة هي نفسها أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومن أبرزها ما خص المنتجات الزراعية، والحيوانية والثروات الطبيعية التي منشأها أحد الدول الأطراف أنها معفاة بالكامل من الرسوم الجمركية بواقع 20% سنويا اعتبارا من، 1/1/1995 كما تم تخفيض الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بواقع% 20 سنويا لتزال بالكامل في، 1/1/1969 أما باقي السلع عام 1974 . خلال البدايات الأولى لهذه السوق لم تكن سوى منطقة تجارة حرة، ولم تتطور إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ورغم العثرات اعتبرت هذه الاتفاقية من أهم الانجازات الهادفة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية، حيث حققت في حينها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية للدول الموقعة عليها، ثم ظلت السوق قائمة حتى عام 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر بجامعة الدول العربية، بعد توقيعها لمعاهدة السلام مع الصهاينة، فتوقفت الدول الأعضاء الأخرى في السوق عن تطبيق الاتفاقية المبرمة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية.[1] مع اختلاف النظم الاقتصادية للدول الأعضاء وغيبا الإدارة السياسية لازالت هذه الاتفاقية على ما هي عليه ولم تتمكن دول المجلس من الوصول إلى منطقة تجارة حرة فيما بينها، كما ساهمت الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية في ظل ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي في تذكية الفرقة والشتات بين دول المنطقة قاطبة.

1.4. اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية: تم عقد اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في فبراير عام 1981 وكانت هذه الاتفاقية تطويرا لاتفاقية عام، 1953 ومن أبرز ما جاء فيها في الجانب أو الزراعي وبموجب المادة السادسة إعفاء السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأول أو بعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة ،ونصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف، كما أبرمت اتفاقية أخرى سنة 1982 وهي اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، ووقع عليها إحدى وعشرون دولة وتنص على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية . رغم ما ورد في الاتفاقية من بنود وقضايا مهمة إلا أن معظمها حال دون التطبيق الفعلي، ويرجع ذلك إلى حزمة العقبات التجارية والسياسية مرت بها وإلى أسباب تاريخية الدول العربية في عقد الثمانينات والنصف الأول من التسعينات.

1.5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية: هي منظمة عربية متخصصة في مجالات التنمية الزراعية، تم إنشائها بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية سنة 1970 وتعنى بمجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربيين.[2] وقد أكدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في قمة عمان عام 1980 على العمل لتحقيق الأمن الغذائي العربي باعتباره أكثر ضرورة وذلك في إطار العمل العربي المشترك، والسبيل إلى ذلك يكمن في تحقيق التكامل الزراعي بين الأقطار العربية، حيث أن تنسيق الجهود بين القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي يعتبر البوابة

1 . حجازي المرسي السيد، " تقويم السوق العربية المشتركة"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان، 35-34 السنة الثالثة عشر، صيف، 2005 ص.9

2 . – رجع موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية على شبكة الانترنيت www.aoad.org

الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي العربي .وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالعديد من الدراسات بهدف تحسين الأمن الغذائي العربي منها على سبيل التمثيل لا الحصر، مستقبل اقتصاد الغذاء في البلاد العربية سنة، 1979 والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي سنة، 2014 إضافة إلى العديد من المشاريع المشتركة بين الأقطار العربية.

1.6. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الأحداث التي شهدتها الساحة العربية في نهاية تسعينات القرن الماضي، حيث اعتمدت هذه الاتفاقية كأساس لها على تحرير التجارة بين الدول العربية كخطوة أولى باتجاه التكامل الاقتصادي العربي[1]. ففي عام 1996 قرر مؤتمر القمة العربية في القاهرة وضع استراتيجيات وخطط لعمل اقتصادي واجتماعي متكامل يتيح لكل الدول العربية التعاون معا لخدمة المصالح الاقتصادية العليا والقدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ،وتحقيقا لذلك فقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراره في عام، 1997بالموافقة على برنامج تنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتضمن البرنامج خطة عمل زمني لإنشاء هذه المنطقة ،حددت فترته بعشر سنوات تبدأ في يناير عام، 1998وتنتهي في بداية عام، 2007 ويتم خلال هذه الفترة تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية بنسب سنوية متساوية تبلغ % 10 من تلك الرسوم التي كانت مطبقة في 31/12/1997 [2]، وبعد تجربة تطبيق هذا البرنامج لمدة أربع سنوات، ورغبة من الدول العربية في الإسراع إلى استكمال إقامة هذه المنطقة، فقد أدخل المجلس الاقتصادي تعديلا على البرنامج التنفيذي للمنطقة، ليبدأ تنفيذها مع بداية عام، 2005 بتطبيق نسب تخفيض على الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى الضرائب ذات الأثر المماثل عامي 2004 و 2005 تبلغ 20% في كل منهما، ومنذ بداية عام 2005 أصبحت السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي المتبادل بين الدول الأعضاء بالمنطقة غير خاضعة للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، الأمر الذي يساهم في زيادة التبادل البيني بين الدول العربية.[3]

- كان الاهتمام بالمنتجات الزراعية واضحا في البرنامج التنفيذي، حيث تم إعداد رزنامة زراعية عربية مشتركة، تتضمن هذه الرزنامة عدد من السلع الزراعية التي ترغب كل دولة من الدول أعضاء المنطقة عدم إخضاعها للتخفيض التدريجي المطبق خلال فترة زمنية محددة (موسم ذروة الإنتاج) ، وذلك دون منع دخول السلعة، وإنما مع تطبيق الرسم الجمركي الكامل عليها، وهناك ضوابط لهذه الرزنامة تتمثل في تحديد عدد السلع التي تطلب الدولة إدخالها في الرزنامة وألا تتعدى عشر سلع كحد أقصى، وتحديد إجمالي الفترة الزمنية للسلع

1 . تواتي بن علي فاطمة، " مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية"، مجلة الباحث، عدد، 6 الجزائر ،2008، ص: 186

2 . جامعة الدول العربية، " تقرير الأمانة العامة حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العادية رقم، 76القاهرة، مصر،2005، ص. 140-120

3 . -الجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية،" التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، القاهرة، ، 2007 ص213 .

العشر مجتمعة بألا تتعدى 35 أسبوعيا، وتم وقف العمل بالرزنامة الزراعية ابتداءا من 1/ 2005/1إلا أن ثمة قيد لا يزال ساري المفعول ألا وهو حظر استيراد السلع الزراعية أو تداولها لأسباب صحية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي والبيطري. تعتبر قواعد المنشأ من أبرز المعوقات التي تحول دون تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إذ تم العمل بقواعد منشأ مرحلية تم اعتمادها من قبل الدول أعضاء المنطقة، وتستند على معيار القيمة المضافة والمنشأ التراكمي.[1]

1.7. التعاون الإقليمي العربي المشترك : يعتبر مجلس التعاون الخليجي النموذج لأنجح بين تجارب التعاون الإقليمي العربي، ويضم هذا المجلس ستة دول هي السعودية، الإمارات، الكويت، سلطنة عمان، قطر، البحرين، وقد ساعدت مستويات التنمية المحققة فيها وتقارب اقتصاداتها فضلا عن الإرادة السياسية لهاته الدول للوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، ونجاح هذه التجربة يعتبر مؤشرا إيجابيا لإنشاء تكتل يضم جميع الدول العربية إذا ما توفرت الشروط اللازمة لذلك، وفي هذا السياق نذكر تجربة كل من اتحاد دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي في التكامل.

1.7.1 اتحاد دول المغرب العربي: في 17 فبراير، 1989 عقد قمة الإعلان الخاص بقيام الاتحاد ألمغاربي بين كل من ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا، في مدينة مراكش المغربية، وتم التوقيع على (معاهدة الإنشاء) بين رؤساء وملوك تلك الدول (1) ، وحسب المادة الأولى من هذه الاتفاقية فإنه اتفق على تسمية الاتحاد بين البلدان المغاربية كما أشرنا سابقا "باتحاد المغرب العربي" وكلمة الاتحاد بنفسها تظهر كحل توفيقي بين دعاة الوحدة الشاملة الآنية ودعاة الإطار الوظيفي للتعاون المؤسساتي.[2]

1.7.1.1. أهداف التكامل الاقتصادي المغاربي:

-تمتين روابط الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها.

-تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

-المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

-إتباع سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

-العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، السلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

1.7.1.2. عوائق التكامل الاقتصادي المغاربي: هناك عدة عراقيل تعوق عملية التكامل الاقتصادي (1) المغاربي يمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية:

-تباعد وتعقد السياسات التجارية والاقتصادية

-ضعف منشآت النقل.

-عدم اكتمال الإطار المؤسساتي.

---

1 . – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية،"22-19 ديسمبر) كانون الأول (، القاهرة، مصر، ،2004 ص: 345-344

2 . صبيحة بخوش، "اتحاد المغرب العربي) بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 2007-1989(، دار الحامد للنشروالتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ،2011 ص.: 220

-نقص المعلومات حول النظام التفضيلي.

1.7.2. مجلس التعاون الخليجي: دفعت الظروف الاقتصادية والأحداث السياسية في سبعينات القرن الماضي بدول الخليج إلى اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة واجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق ،بهدف حمايتها من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها، ويحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة[21].

ففي 25 ماي 1981 توصل قادة دول مجلس التعاون الخليجي الست في اجتماع عقد بالعاصمة السياسية لدولة الإمارات (أبو ظبي) إلى صيغة تعاونية تضم تلك الدول، تهدف إلى تحقيق التناسق والتكامل والت اربط بين دولهم في جميع الميادين، انطلاقا من عمق الروابط الدينية والثقافية والتمازج السري بين مواطنيها بالإضافة إلى تقارب الرقعة الجغرافية والحدود المشتركة بين هاته الدول.[3]

1.7.2.1. أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية: [4]

-تحقيق التنمية والتكامل والت اربط والصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

- .تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- .وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية.

-دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة و إنشاء مراكز بحوث علمية مشتركة.

1.8.1. الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر (اتفاقية أغادير 2004): تم التوقيع على اتفاقية أغادير بالمغرب في 25/2/2004 من طرف أربع دول عربية من جنوب المتوسط هي تونس-المغرب-مصر-والأردن، بشأن إقامة منطقة تجارة حرة، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ،27/3/2007 وتهدف هذه الاتفاقية إلى:

- إنشاء منطقة التبادل الحر من أجل تطوير النشاط الاقتصادي ودعم التشغيل، وزيادة الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي داخل الدول الأطراف.
- تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية في الدول الأطراف فيما يخص التجارة الخارجية والفلاحة (الزراعة)، والصناعة والنظام الضريبي والمجال المالي والخدمات والجمارك، وبما يوفر المنافسة الموضوعية بين الدول الأطراف.
- -التقريب بين تشريعات الدول الأطراف في المجالات الاقتصادية بهدف توفير مناخ مواتي لشروط الاندماج بين الدول الأطراف.

---

1 "، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات، ،2007 ص.: 281

2 . عبيد نايف علي، " دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 2005-

3 . عباس بلغاطمي وجمال بلخباط، " تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد، 5 جامعة شلف، الجزائر، 2008ص.: 46

4 . – موقع مجلس التعاون الخليجي على شبكة الانترنيت، "النظام الأساسي." www.goc-sg.org/ar-sa/about GCC/pages/primary Law.aspx

1.2 الشراكة العربية الأوروبية: أدت مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية بالاتحاد الأوروبي إلى التوجه نحو تبني سياسة متوسطية جديدة، إذ دخلت أوروبا مرحلة مهمة في تاريخها على اختلاف أبعادها حيث وقعت معاهدة جديدة للوحدة في مارس، 1992 أطلق عليها معاهدة ماستريخت، والتي تعكس في مضمونها رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشترك.[1]

بمجرد ولوج اتفاقية ماستريخت حيز النفاذ في نوفمبر، 1993 دعا المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه الذي انعقد في كورفو باليونان في جويلية، 1994 اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أورومتوسطية، والفرص المتاحة لتطوير وتعميق هذه السياسة على المدى القصير والمتوسط.

وبناءا عليه عقد مؤتمر للمجلس الأوروبي في مدينة كان يومي 27-26 جوان 1995 أشار إلى أهمية التعاون الإقليمي المتوسطي متعدد الأطراف ودعا البلدان الأوروبية وبلدان جنوب وشرق المتوسط إلى العمل معا على مدى أكبر لتأمين على أن يصبح حوض المتوسط منطقة تبادل وحوار ضامن للسلام والاستقرار والرفاهية واصفا ذلك بأنه " سياسة تعاون طموحة نحو الجنوب تشكل مقابلا لسياسة الانفتاح نحو الشرق وتعطي العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي تماسكه الجيوسياسي.[2]

من ثم انعقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 28-27 نوفمبر، 1995 بمشاركة جميع دول الاتحاد الأوروبي، واثني عشر دولة متوسطية[3]، وقد تضمن المؤتمر إلى جانب الأهداف الاقتصادية والمالية برامج عمل وأهداف أمنية بين كل من الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط، هذا التكتل سيكون له دور استراتيجي في لعبة التوازنات الدولية الجديدة التي بدأت في التشكل عقب تفكك الاتحاد السوفيتي كظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والتي تراها الدول الأوروبية تهديدا مباشرا لمصالحها خاصة الاقتصادية منها في السوق الدولية.[4]

المبحث الثالث: أمثلة حول تجارب بعض الدول العربية فيما يخص الأمن الغذائي

المطلب الأول: تجربة الإمارات في تحقيق الأمن الغذائي

---

1 . -يوسف سعداوي وبوعرعور عمار، "الشراكة الأورومتوسطية -الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات 1 المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ،23-22 أفريل ،2003 ص.:

2 . مهدي الحافظ،" الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية :توقعات وتجارب"، الملتقى الوطني الأول حول :المؤسسة الاقتصادية- الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22 - 23 أفريل ، 2003 ص11 .:

3 . ابد شريط"، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية: حالة دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ،2003 ص: 100

4 . يوسف سعداوي وبوعرعور عمار،"الشراكة الأورومتوسطية -الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات 3 المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ،23-22 أفريل، 2003 ص: 11.

في الوقت الذي شهدت فيه كثير من دول العالم فلق اً متزايداً من توفير المنتجات الغذائية بسبب تداعيات انتشار وباء كورونا المستجد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد اتخذت مجموعة من الإجراءات التي عززت الأمن الغذائي في الدولة خلال الأعوام الماضية، وقد أسهمت هذه الإجراءات بشكل كبير في تعزيز قدرة الدولة في مواجهة التداعيات التي خلفتها جائحة كوفيد 19 على السلع الغذائية، ومن أبرز هذه الإجراءات ما يلي:

أولا: إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051

أطلقت حكومة دولة الإمارات الغذائي، وذلك ضمن الدورة الثانية من الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات 2018

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير منظومة وطنية شاملة تقوم على أسس تمكين إنتاج الغذاء المستدام، وتحدد عناصر سلة الغذاء الوطنية، التي تتضمن 18 نوع اً رئيساً، بناء على ثلاثة معايير رئيسة هي معرفة حجم الاستهلاك المحلي الأهم المنتجات –القدرة على الإنتاج والتصنيع.

–الاحتياجات التغذوية

–حيث تتضمن الاستراتيجية، 38 مبادرة رئيسة قصيرة وطويلة المدى، ضمن رؤية عام 2051، وأجندة عمل العام2021، وتعمل من خلال خمسة توجهات استراتيجية تركز على:

–تسهيل تجارة الغذاء العالمية.

–تنويع مصادر استيراد الغذاء

–تحديد خطط توريد بديلة تشمل من ثلاثة إلى خمسة مصادر لكل صنف غذائي رئيس.

وفقاً لتصنيف مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) لعام 2018، تتبوأ دولة الإمارات المرتبة 113 في توافر الموارد الطبيعية والمرونة البيئية، والمرتبة الرابعة على مستوى العالم في مؤشر القدرة على تحمل تكاليف توفير الغذاء، ومن ضمن أفضل خمسين دولة في العالم من حيث جودة وسلامة وتوافر الأغذية. وبوجه عام، يصنف مؤشر الأمن الغذائي العالمي دولة الإمارات في المرتبة 31 على مستوى العالم.

وضعت حكومة دولة الإمارات أهدافاً استراتيجية متنوعة لضمان الأمن الغذائي والتي تركز على:

•المعرفة المتعلقة بحجم الاستهلاك المحلي

•رصد القدرة على الإنتاج والتصنيع

•المحافظة على الاحتياجات الغذائية والتجهيزية.

أنشأت دولة الإمارات العديد من الهيئات التشريعية لمتابعة وضمان تحقيق أهداف الأمن الغذائي، من بينها:

•هيئة البيئة– أبو ظبي

•وزارة التغير المناخي والبيئة

•مركز الأمن الغذائي– أبو ظبي

•هيئة أبو ظبي للزراعة والسلامة الغذائية

ثانيا: إنشاء مجلس الإمارات للأمن الغذائي

لقد اعتمد الوزراء تشكيل مجلس الإمارات للأمن الغذائي في عام 2019 لتعزيز منظومة حوكمة ملف الأمن الغذائي بين مختلف الجهات في الدولة، وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

حيث يترأس المجلس وزيرة الدولة للأمن الغذائي، وتتألف عضويته من ممثلين عن وزارة الاقتصاد ،ووزارة البيئة والتغير المناخي، ووزارة الطاقة والصناعة، ووزارة الصحة ووقاية المجتمع، ووزارة التربية والتعليم والهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث إضافة إلى مسئولين في الجهات الحكومية في مختلف الإمارات، ولا شك أن إطلاق" الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051، وتشكيل مجلس الإمارات للأمن الغذائي قد شكلا قاعدة رئيسية انطلقت منها الدولة في مواجهة التداعيات التي خلفتها جائحة كوفيد 19 على قضية الغذاء، وذلك عبر مجموعة من الإجراءات الأخرى من بينها ما يلي:

1- وضع نظم قانونية لتنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية

اعتمد دولة الإمارات القانون الاتحادي رقم/ 3/ لسنة 2020 بشأن تنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في الدولة، الهادف إلى تنظيم المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية في الدولة في حال حصول أزمات وطوارئ وكوارث، وتحقيق الاستدامة في مجال الغذاء.

حيث تقوم وزارة الاقتصاد باقتراح السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالمخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية بالتنسيق مع الجهة المختصة وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد والتنسيق مع اللجان الاقتصادية المشتركة للدول المزودة للسلع حول البرامج المتعلقة بالمخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية، ووضع الخطط والبرامج الخاصة بحجم وكمية مخزون الأمان وما يتعلق بزيادة سعة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في حالة زيادة الطلب على السلع الغذائية على مستوى الدولة.

كما تختص الوزارة حسب ما حدده القانون بإعداد التقارير والدراسات والإحصائيات والتقييم الاقتصادي بشأن السلع دير حجم الاستهلاك وتحديد الفائض والعجز وإعداد قواعد بيانات عن إنتاج وتوفر السلع الغذائية في الدولة ومتابعتها لدى المزودين إلى جانب تنسيق وتنفيذ سياسات تأمين وإدامة وسلامة المخزون الاستراتيجي للسلع التنسيق مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث والجهة المختصة لتحقيق مخزون استراتيجي أمن من السلع غذائية.

2- تعزيز المخزونات الاحتياطية للسلع الغذائية الأساسية:

أكدت السنة الاتحادية الصافية والإحصاء على نجاح الإجراءات المبادرات التي اتخذها الإمارات التعبير الأمن الغذائي في الدولة ضمن إجراءاتها الاحترازية لمنع تفشي فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 وأكدت الهيئة في تقرير حديث أن الخطوات التي اتخذها، مجلس الإمارات للأمن الغذائي سلمت في التعزيز المخزون الوطني من الإمدادات الغذائية والصحية مشددا على أن صدور قانون المخزون الاستراتيجي للسلع الغنائية في دولة الإمارات مؤخرا بعد خطوة ذات بعد استراتيجي لتعزيز منظومة الأمن الغذائي في الدولة تسهم في رفع اكتفاء الدولة من احتياطي السلع الغذائية الرئيسية في مختلف الظروف، بما فيها حالات الأزمات والطوارئ والكوارث.

وأشار التقرير إلى اعتماد المجلس آلية مراقبة نظم استيراد الغذاء للدولة لمتابعة حركة البضائع

والمنتجات الغذائية الرئيسية ضمن مختلف مكونات سلسلة الإمداد والتي تتضمن 3 مراحل رئيسية هي الحركة اللوجستية على المنافذ الحدودية. وبيانات الميزانية الغذائية العالمية والتي ترصد كميات الأغذية المتوفرة للتداول والتصدير في الأسواق العالمية، وبيانات الرصد المبكر للإنتاج الزراعي باستخدام تقارير نظام مراقبة معلومات الأسواق الزراعية.[1]

واستهدفت حكومة الإمارات في إطار سعيها إلى تعزيز هذه المخزونات أن يكون نصف الغذاء المستهلك في البلاد قد تم إنتاجه محلياً، حيث أنها تنتج حالياً 20% فقط من الأغذية المستهلكة كما سعت الدولة إلى تنمية قطاع الزراعة من خلال دعم استخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاع، ورفع تنافسية المنتج المحلي وخلق الفرص التجارية، وتشجيع الابتكار واستحداث أنماط زراعية جديدة تعد الإمارات.

3- إطلاق منصة أبحاث الغذاء الإلكترونية

أعلن مكتب الأمن الغذائي عن إطلاق منصة أبحاث الغذاء» الإلكترونية المفتوحة عبر موقعه الإلكتروني الرسمي، والتي تعد الأولى من نوعها في المنطقة.

وترمي المنصة إلى تكوين قاعدة معرفية لجميع البحوث العلمية والتطبيقية التي تنفذ في الدولة في مجال الأمن الغذائي. وذلك بالتزامن مع انطلاق شهر الإمارات للابتكار 2020 الذي ينظم تحت شعار "الإمارات تبتكر للاستعداد للخمسين."

وتتيح منصة «أبحاث الغذاء تعريف الأفراد ومختلف الجهات بأحدث نتائج جهود البحث والتطوير وتطبيق التقنيات الحديثة في مجال الأمن الغذائي، وكذلك تشجيع الاستثمار في آليات إنتاج الغذاء المستدام لضمان ازدهار الأجيال الحالية والمستقبلية

وتستهدف المنصة تلبية احتياجات مختلف الجهات ذات الصلة بملف الأمن الغذائي من خلال توفير البيانات والمعلومات عن كافة مكونات الأمن الغذائي، ومنها الأنظمة الغذائية المستدامة لكامل سلسلة القيمة، كما تؤدي دوراً مهماً في تنظيم عملية البحث والتطوير ومواءمتها مع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي

وتتضمن منصة أبحاث الغذاء الإلكترونية بيانات بحوث الأمن الغذائي، ومعلومات المستثمرين الرئيسين في قطاعي الأغذية والزراعة، وأجندة بحوث الأمن الغذائي في دولة الإمارات وآليات تسجيل براءات الاختراع كما ستعمل المنصة على توعية شركات القطاع الخاص المحلية بأهمية تسجيل براءات الاختراعات الأحدث التقنيات والابتكارات التي تم التوصل إليها.[2]

شكل رقم(1-2): مكونات منصة أبحاث الغذاء الإلكترونية

1. ط د. ادريس معزوزي" واقع وتحديا الامن الغذائي ظل جائحة كورونا 19 دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا" مجلة المؤتمرات العلمة العربية الدولية العدد الخامس عشر 2022 ص 96

2.اطلع عليه يوم 2024/05/30 على ساعة00.00 https://www.wam.ae/ar/details/1395302825251

المصدر: وكالة أنباء الإمارات مكتب الأمن الغذائي

وبحسب الشكل السابق، تتضمن المنصة ثمان مجالات بحثية في مجال الأمن الغذائي، انطلاقاً من المزارع القائمة على إنترنت الأشياء التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة في الزراعة والتقنيات الحديثة ضمن سلاسل التوريد الزراعية والروبوتات والمعدات التي تشمل استخدام الروبوتات والطائرات من دون طيار في الزراعة ومكافحة الحشائش.

كما تشمل المنصة مجال الحد من النفايات الزراعية، ومجال المواد ذات أصل حيوي لتعزيز تطوير المواد القائمة على النبات لتحل محل المواد البلاستيكية والصناعية ومجال الأغذية البديلة الصحية والمستدامة بيئياً، وكذلك مجال الزراعة المبتكرة القائمة على تطبيق التقنيات الزراعية، وأخيراً مجال التكنولوجيا الحيوية الزراعية التي تشمل مجموعة من الأدوات التقنية التي تستخدم لتغيير خواص الكائنات الحية النباتية والحيوانية لزيادة وتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني وتطوير كائنات دقيقة لاستخدامها في الزراعة.

4- إنشاء شبكة أمن غذائي خليجي[1]

في أبريل / نيسان 2020 اقترحت دولة الكويت إنشاء شبكة أمن غذائي إقليمية خاصة بدول المجلس الست الضمان تأمين الإمدادات الغذائية الكافية وتلبية الاحتياجات الغذائية وسد نقص الغذاء الأساسي في أوقات الأزمات وقالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية في بيان صحفي عقب اجتماع وزراء دول المجلس عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، إن الوزراء يعملون على التأسيس الرؤية موحدة للأمن الغذائي لدول المجلس لدراستها واعتمادها قريبا ودعت الكويت إلى وضع ترتيبات خاصة في مراكز مراقبة الحدود والجمارك الضمان الحركة السلسة للإمدادات الغذائية والأدوية الأساسية بين دول مجلس التعاون الخليجي. علاوة على ذلك، أشارت الوزارة الكويتية إلى أن وزراء دول مجلس التعاون الخليجي ناقشوا أيضا التداعيات الاقتصادية المتوقعة لفيروس كورونا، وأكدت على أن الكويت ستواصل تنسيق الجهود وتبادل المعلومات مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في هذا الوقت الدقيق للمساعدة في تأمين الاحتياجات الغذائية.

1 ط.د. ادريس معزوزي مرجع سبق ذكره ص 96

ثالثا: استراتيجيات دولة الإمارات في تعزيز الأمن الغذائي

1- استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036

تهدف استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036 إلى ضمان استدامة واستمرارية الوصول للمياه خلال الظروف العادية والطارئة. وبهذه الطريقة سوف تساهم هذه الاستراتيجية في ازدهار المجتمع وتقدمه والحفاظ على نمو الاقتصاد الوطني. تستهدف الاستراتيجية مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية التي تهدف إلى:[2]

- خفض إجمالي الطلب على الموارد المائية بنسبة 21٪
- زيادة إنتاجية المياه بنسبة 69٪
- حفض ندرة المياه بمقدار 3 درجات
- زيادة نسبة إعادة استخدام المياه المعالجة إلى 95%.

تتكون استراتيجية الأمن المائي 2036 من ثلاثة برامج عمل استراتيجية تتناول معالجة المخاطر عالية الخطورة المتعلقة باستهلاك المياه:

برنامج إدارة الطلب على المياه

- تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية في استهلاك المياه في المناطق الحضرية
- خفض الهدر من شبكة المياه
- ترشيد الاستهلاك الفردي للمياه
- تقليل الطلب على المياه المحلاة
- زيادة كفاءة استخدام المياه في الزراعة
- تقليل الضغط على المياه الجوفية المستخدمة في الزراعة.

برنامج إدارة الإمداد المائي

- توفير الاحتياجات المائية المستقبلية بصورة مستدامة
- زيادة استخدام تقنيات تحلية المياه
- زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة
- التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة
- تشجيع أنظمة حصاد مياه الأمطار
- الحد من استخراج المياه الجوفية.

برنامج إنتاج وتوزيع المياه للطوارئ

- ضمان الوقاية والاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ المائية
- ضمان الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ المائية

2- استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء

استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء وهي مبادرة وطنية طويلة المدى أعلنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في يناير 2012 تمهيداً لبناء اقتصاد أخضر في دولة الإمارات تحت شعار "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"، ومن خلال هذه المبادرة أبدت دولة الإمارات التزامها بريادة العالم في مجال التنمية المستدامة.[1]

يوجد مخاطر محتملة لنقص الغذاء والأزمات التي قد تترتب على الأحوال الجوية وما ينتج عنها من نقص حاد في الموارد الطبيعية. تركز استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء على إيجاد حلول مستدامة لمعالجة هذه التحديات.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم المعهد العالمي للنمو الأخضر (GGGI) من خلال عضوية 28 دولة على خلق فرص للابتكار في مجال الزراعة، وتخفيف مخاطر تغير المناخ وإنشاء نظام بيئي غني بالإنتاج الغذائي المستدام. وتعد دولة الإمارات واحدة من الأعضاء المؤسسين للمعهد العالمي للنمو الأخضر، وتلعب دورًا فعالاً في تبادل المعلومات والموارد الخاصة بأساليب الزراعة الخضراء لاستخدامها في الأنظمة الغذائية الزراعية في المنطقة.

أ-الزراعة والاستزراع المائي

تشكل الزراعة تحديا ضخمًا في دولة الإمارات بسبب موقعها الجغرافي والتحديات الطبيعية التي تواجهها الدولة. تواصل دولة الإمارات بذل جهود مضنية للتغلب على هذه التحديات من خلال استراتيجياتها الهادفة إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للأراضي المزروعة، وجودة المنتجات المحلية التي تعززها الممارسات والحلول المبتكرة، مثل الزراعة المائية، والزراعة العضوية، والاستزراع المائي.

تعمل وزارة التغير المناخي والبيئة باستمرار على تعزيز مشاريع الإنتاج الزراعي من خلال:

- توفير المتطلبات الزراعية مثل البذور عالية الإنتاجية، والأسمدة المركبة، ومحسنات التربة، والبذور العضوية، ولوازم الزراعة، والمعدات المستخدمة لاختبار المياه وأغراض الري
- رفع الوعي حول تبني الأساليب الزراعية الحديثة التي تحافظ على موارد المياه والتربة في الدولة
- إدخال عدد من التقنيات الحديثة المتعلقة بالزراعة المائية بما يكفل مواكبة المزارعين لأحدث التطورات في أساليب الزراعة المائية والعضوية.
- توقيع مذكرات تفاهم استراتيجية لدعم الزراعة والإنتاج المحلي من خلال:
  - صندوق خليفة لتطوير المشاريع لدعم المزارعين والاستزراع المائي
  - مؤسسة الشارقة لدعم الرواد من المزارعين، والنحالين، والصيادين
  - مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع المشاريع الريادية للمزارعين، والنحالين، والصيادين
  - شركة" ANHB" جنرال تريدينج ذ.م.م. لدعم وتنمية قطاع نحل العسل في دولة الإمارات
  - مجموعة اللؤلؤ العالمية ذ.م.م. لتشجيع تسويق المنتجات الزراعية لدولة الإمارات
  - تعاونية الاتحاد لدعم وترويج مجموعة المنتجات العضوية بالإضافة إلى تنظيم المنتجات المائية.

- ماجد الفطيم هايبر ماركتس.ذ.م.م لتسويق المنتجات الزراعية المحلية.[1]

يساهم الجهد المشترك بين مركز الأمن الغذائي–أبو ظبي وأعضاء التحالف مثل مركز خدمات المزارعين بأبوظبي، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وغيرهم من الأعضاء في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في معالجة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي، ومسؤولية الشركات في هذا الإطار.

يتضمن الاستزراع المائي زراعة الكائنات الحية في المياه العذبة والمياه المالحة في ظل ظروف خاضعة للرقابة، وهو ما يتعارض مع الصيد التجاري المعني بحصاد الأسماك البرية. وقد أبدت دولة الإمارات اهتمامًا مستمرًا بالموارد البحرية والحفاظ على بيئاتها الطبيعية. يعتبر الاستزراع المائي أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية في جميع أنحاء العالم، حيث يلعب دوراً محورياً في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية الاحتياجات البشرية من البروتين بتكاليف وبفترة أقل نسبياً من منتجات البروتين الحيواني الأخرى.

ووفقاً لما أشارت إليه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، تمثل منتجات الاستزراع المائي حوالي 50٪ من نسبة الاستهلاك العالمي للأسماك في عام 2018.

حظي الاستزراع المائي على اهتمام حكومة الإمارات وذلك بإنشاء مركز أبحاث البيئة البحرية في أوائل 1980 وذلك بهدف تعزيز الأمن الغذائي والتنمية البحرية المستدامة في دولة الإمارات. يضم مركز الشيخ خليفة للأبحاث البحرية الذي تأسس في عام 2014 العديد من المرافق بما في ذلك مفقس مغلق متكامل ومجهز بأحدث التقنيات المتطورة المستخدمة عالمياً وبطاقة إنتاجية تبلغ عشرة ملايين أصبعية من الأسماك المحلية سنوياً.

سيلعب هذا الإنجاز دوراً رئيسياً في تطوير وتعزيز تكنولوجيا الاستزراع المائي في دولة الإمارات والمنطقة.

ولا تزال صناعة استزراع الأحياء المائية في الدولة في مراحلها الأولى حيث بلغ إجمالي إنتاجها 1.239.7طن عام 2016. وقد وضعت دولة الإمارات إطارًا تنظيمياً متكاملًا لقطاع استزراع الأحياء المائية في شكل كتيب تفصيلي يتضمن أهم الجوانب القانونية، مثل الشروط العامة لمزارع استزراع الاحياء المائية، ومتطلبات السلامة والصحة المهنية بها، وإطار جودة وسلامة منتجاتها. ومن المتوقع أن يساهم هذا الإطار التنفيذي في تحقيق أهداف القطاع، وتعزيز صناعة استزراع الأحياء المائية لخلق فرص استثمارية جديدة.

وفي سياق تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي، أعلن صندوق خليفة لتطوير المشاريع عن برنامج زرعي الذي ركز على توفير التدريب وخدمات التسويق لدعم وتشجيع المواطنين على التفكير في الاستثمار في القطاع الزراعي وتطويره.

وسعياً لتأمين الإمدادات الغذائية والوقاية من تقلبات السوق، فقد استثمرت حكومة الإمارات أيضاً في المشاريع الزراعية في الخارج والداخل عن إعلانها عن التملك الحر بنسبة 100% للاستثمارات الأجنبية في مجال الزراعة في دولة الإمارات.

---

[1] –https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://u.ae/ar–/ae/resources/media/8938AD5459DC44328ABE51DE00E7AB05.ashx&ved=2ahUKEwj5hbjN0LOGAxWGfKQEHSteBggQFnoECBIQAQ&usg=AOvVaw1ybKH1HTFwkPhMHnB7NciV

ب-بنك الإمارات للطعام

أطلقت مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية(MBRGI) بنك الإمارات للطعام وهو مؤسسة خيرية غير ربحية في عام 2017. ويهدف بنك الإمارات للطعام إلى إنشاء طريقة تضمن جمع فائض الطعام الطازج من الفنادق، والمطاعم، ومحلات السوبر ماركت بشكل فعال وصحي، وأن يتم تخزينه وتوزيعه على المحتاجين. وسوف يخفض ذلك بقدر كبير من هدر الطعام الذي بلغت قيمته حديثاً 13 مليار درهم سنوياً في دولة الإمارات. كما أن بنك الإمارات للطعام الذي تشرف عليه بلدية دبي يعمل مع شبكة من المنظمات الإنسانية المحلية والإقليمية والدولية لضمان تلقي المحتاجين للطعام. [1]

- المبادرات العالمية وأثارها

بعد أزمة أسعار المواد الغذائية في عام 2007 -2008، بدأت دولة الإمارات بشراء وتأجير الأراضي خارج حدود الدولة، وخاصة في شرق إفريقيا. وبدعم من الشركات التجارية الزراعية الخاصة، والعقود الحكومية المباشرة كفلت تلك التدابير توفير الإمدادات الغذائية في حالات الأزمات والوصول إلى القواعد الأساسية للإنتاج الغذائي. تعاونت دولة الإمارات مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO) في المساعدة في تنمية المرأة الريفية في ليبيريا. حيث تمول دولة الإمارات مبلغ أربعة ملايين دولار أمريكي لتوفير إنتاج محسّن ومستدام للدواجن والخضروات.

تلعب المساعدات الغذائية دورًا مهمًا لدولة الإمارات، حيث خصصت منذ عام 2015 مبلغ 1.74 مليار دولار للمساعدات الغذائية.

كان للمساهمات المقدمة إلى مصر لإنشاء صوامع للقمح تأثيرًا في خفض تكاليف الغذاء في مصر وزيادة قدرتها على تخزين القمح ومنع هدره.

تم المساهمة بحوالي 1.74 مليار درهم كمساعدات سلعية لدعم برامج المعونة الغذائية والأمن الغذائي في اليمن استجابة إلى خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2018 (YHRP).

المطلب الثاني: تجربة المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن الغذائي

بحكم أن السعودية بلد صحراوي، ومواردها المائية محدودة، فهي تستعمل إما مياه البحر الأحمر والخليج العربي، أو المياه الجوفية ويقدر الحجم السنوي للأمطار ب 166 مليار متر مكعب في السنة ومحاولة منها من أجل

1 https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://u.ae/ar-ae/resources/-/media/8938AD5459DC44328ABE51DE00E7AB05.ashx&ved=2ahUKEwj5hbjN0LOGAxWGfKQEHSteBggQFnoECBIQAQ&usg=AOvVaw1ybKH1HTFwkPhMHnB7NciV

الحفظ على المياه شيدت 52 سداً سطحيا، ونظرا لهذه المقومات الطبيعية الصعبة سارعت الحكومة إلى وضع خطط واستراتيجيات لكسر الأمن الغذائي وذلك عن طريق الاستثمار في الأنشطة الزراعية.[1]

أولا: الأهداف:

الوصول إلى نظام غذائي بإنتاج يعتمد أساسا على الاستدامة الخاصة السلع ذات ميزة.

استهداف الاستقرار في المصادر الخارجية للغذاء وخلق تنوع به.

تحقيق أفضل جودة الغذاء السليم والأمن، وتوسيع نطاق العادات الصحية في التغذية.

تجهيز مخططات واضحة تحسبا لمخاطر الأمن الغذائي.

عمل نموذج على مستوى المؤسسات يهدف إلى تطوير الأمن الغذائي في المملكة.

ثانيا: برامج الأمن الغذائي في المملكة

- برنامج الزراعة المستدامة.
- برنامج تصنيع الأغذية.
- برنامج إيقاف الهدر وتخطي الخسائر
- برنامج تنفيذي للأغذية
- شبكات الأمن العدائي المختلفة
- برنامج امن الغذاء وسلامته.
- برنامج إطلاق إنذار مبكر
- برنامج إدارة الأزمات.
- برنامج المخزون الغذائي الاستراتيجي
- برنامج الحكومة التنفيذية.
- برنامج تنفيذ القرارات.

ثالثا: تحقيق الأمن الغذائي في المملكة وفق رؤية 2030

تتمثل أهداف تحقيق رؤية 2030 ضمن المجهودات المبذولة في المملكة للوصول إلى المعدل الأقصى من تحقيق الأمن الغذائي بعض الخطوات والتي تتمثل في:

- ✓ تولى المملكة العربية السعودية اهتماما كبيرا من إطار أهداف رؤية 2030 بالموضوعات الخاصة بالأمن الغذائي وذات الصلة بها مثل: الأمن المائي والزراعي وضمان التوازن البيني في المنطقة.
- ✓ رفع مستوى الاستهداف الخاص بالاستراتيجية الموضوعة خصيصاً للأمن الغذائي في المملكة وذلك تعاونا مع كل المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بذلك الشأن.
- ✓ توسيع الرقعة الزراعية في المملكة والتي من شأنها رفع دور الملكة ومساهمتها في التنمية الزراعية والتي تستعمل على إبراز دور الزراعة في المملكة في رفع معدل الموارد الطبيعية محليا وعالميا.

1 سمار نبيلة "أهمية الزراعة الذكية والصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي: مملكة البحرين، السعودية، الإمارات العربية المتحدة نموذج " مجلة البحوث الاقتصادية والمالية المجلد 09 العدد: 01 جوان 2022 ص 456

- ✓ تطوير السلاسل الغذائية ورفع قيمتها وتنميتها سعيا لخلق مزيد من التحديات بهدف زيادة عجلة الإنتاج مع تقليل مخاطر خسارة الأغنية أو إهدارها بأبي طريقة كانت.
- ✓ تحقيق تبادل المنفعة الذي من شأنه تشغيل المزارعين وأصحاب الأعمال مما يعمل على الاستفادة من الابتكار الزراعي ورفع مستوى المعرفة التنموية إلى حدودها القصري[1] **هل نجحت استراتيجية الأمن الغذائي في المملكة؟**

في الوقت الذي كانت فيه أغلب الدول تعالى من أزمة عالمية في الإمدادات الغذائية كانت المملكة على مستوى رفيع من القدرة لتعزيز أمنها الغذائي وجودته وكذلك توافره بسعر معقول، ويمكن القول أن المملكة العربية السعودية تجاوزت بنجاح الاضطراب العالمي الذي كان واقعا بسبب سلاسل إعدادات الغذاء في العالم ،والجدير بالذكر أن تلك الاستراتيجية التي لاقت نجاحا هائلا في الآونة الأخيرة ما هي إلا حصيلة تخطيط مسبق بحوالي أربعة سنوات نتيجة للتعاون بين القطاع الخاص وشريحة الاستهلاك المقدرة من بعض منافذ البيع بالإضافة إلى مجهودات وزارات السعودية لكل من المياه والزراعة والبيئة كل ذلك مع العرض الدروب على تطوير الزراعة المستدامة التي من شأنها رفع مستوى كامل من المتطلبات والموارد الطبيعية والاستثمار الزراعي على المستوى المحلي والعالمي وجاء ترتيب المملكة العربية السعودية وفق مؤشر الأمن الغذائي العالمي السنة 2020 كما يلي:

- ✓ ترتيب 8 عالميا من حيث وفرة الأمن الغذائي بنسبة 73%.
- ✓ المرتبة 38 عالميا من حيث مؤشر التحقيق الأمن الغذائي العالم بنسبة 5.69%
- ✓ المرتبة 42 عالميا من حيث القدرة على تحمل التكاليف الغداء بنسبة 6.79%
- ✓ الترتيب 109 عالميا من حيث توفير الموارد الطبيعية والقدرة على سد الاحتياج بنسبة 34.1 %

5.1.4 تحويل الأمن الغذائي في المملكة من الاكتفاء إلى الوفرة:

المملكة الأمن الغذائي بالفعل ولم تكتف بذلك بل انتقلت من مرحلة الاكتفاء إلى مرحلة الوفرة التي تبشر بقدرة المملكة على تحمل القدرة على توفير الغذاء للأفراد بشكل متوازن وذلك لتحقيق الأهداف المذكورة ضمن الاستراتيجية الأمن الغذائي وبرامجها الأحدى عشر وجاء ذلك بـ:

أ- **تحقيق استدامة الأمن الغذائي:** وذلك عن طريق توفير الغذاء بشكل مستدام الطلاق من خطة الزراعة المستدامة الموضوعة بالأساس ضمن خطة التحول الوطني واستراتيجية الأمن العاني بالمملكة.

ب- **الحد من الهدر:** عن طريق تعيين الفارق بين المستهلك والفائض، وتعيين الهدر المتوقع والحد منه وفق دراسات تنظيمية ممنهجة لتقليل نسبة الضائر ورفع قيمة الاستهلاك والإنتاجية تبعيا.

1 سمار نبيلة" مرجع سبق ذكره ص 457

ج- **تنمية الموارد الطبيعية:** وذلك بعدة وسائل أهمها توفير الموارد الزراعية التي تعمل على خلق وتوفير موارد محلية للأفراد وكذلك توفير أغذية وإنتاج محلي للأغنية المصنعة.

المطلب الثالث: حالة الأمن الغذائي في الجزائر مقارنة بمجموعة من الدول المشابهة:

تعتبر مسألة تحقيق الأمن الغاني من القضايا الأساسية التي تحتل حيز كبير من اهتمام الجزائر وذلك لما لها من أبعاد اقتصادية، اجتماعية، سياسية وأمنية خطيرة، ولكونها تعاني من ارتفاع نسبة تعبيتها الغذائية للخارج بالنسبة لمجموع السلع الغذائية الرئيسية نشير بأنه يمكن تقويم الأمن الغذائي في الجزائر باستخدام مجموعة كبيرة من المؤشرات ضمن محاوره الأربعة، وقد حاولنا في هذا العنصر أن تركز على أهمها من وجهة نظرنا، وكذا تقيدا بحجم البحث وبتوفر المعطيات.

أولا: استقرار الأمن الغذائي في الجزائر [1]

بعد استقرار الإمدادات الغذائية للأفراد ركيزة أساسية لضمان الأمن الغذائي في الجزائر، الأخيرة تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية من الخارج خاصة بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية ما يعرضها لخطر تعطل إمداداتها الغذائية بسبب الأزمات السياسية استخدام الغذاء ضدها كسلاح، الاقتصادية انخفاض عرض الغذاء في السوق الدولية أو ارتفاع أسعاره أو المناخية انخفاض عرض الغذاء في السوق الدولية بسبب الكوارث المناخية أو الطبيعية بشكل عام. والصحية جائحة كوفيد 19 أنموذجا. يمكن أن نوضح تطور نسب التبعية للواردات من السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): تطور نسب التبعية للسلع الأكثر استيرادا في الجزائر للفترة(2010-2020)

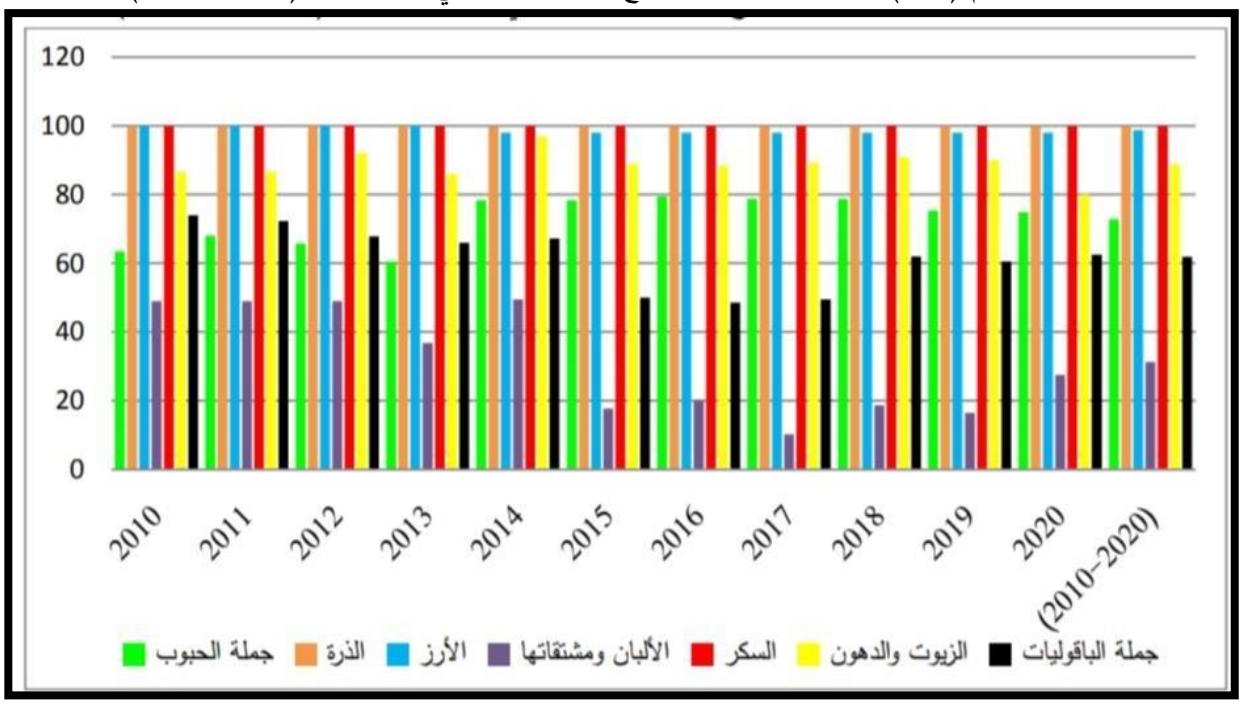

1 نسيبة معقال زين العابدين طويجيني" حالة الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة للمؤشرات الرئيسية" مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة المجلد 07 العدد 02 2023 ص 77

المصدر: نسيبة معقال زين العابدين طويجيني" مرجع سبق ذكره ص 78

يتضح من الشكل البياني رقم(05) أن الجزائر تعاني من نسب تبعية مرتفعة للواردات الغذائية من السلع الرئيسة، حيث سجلت كمتوسط للفترة(2010-2020) بالنسبة لجملة الحبوب الذرة، جملة البقوليات الأرز الألبان ومشتقاتها، السكر، الزيوت والدهون معدلات تبعية بـ72.88%-99.9%،61.86%-98.73% ،31.27%،100%، 88.72%على الترتيب. تعرف نسبة التبعية للواردات لجملة السلع المذكورة، تذبذبا من سنة لأخرى بسبب تذبذب الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر الذي يتأثر بالتغيرات المناخية، لكنها تبقى تقريبا في نفس المستوى تعبر نسب التبعية المرتفعة للواردات الغذائية عن تهديد استقرار الإمدادات الغذائية ومنه استقرار الأمن الغذائي في الجزائر من جانب آخر تستنزف التبعية للواردات الغذائية في الجزائر عملتها الصعبة بسبب ضعف تغطية صادراتها الغذائية لوارداتها. وقد صدرت الجزائر عام 4282021 مليون دولار أمريكي من السلع الغذائية، وفي المقابل أنفقت على الواردات الغذائية 9.329 مليار دولار أمريكي WTO, 2023.

تجدر الإشارة أن الجزائر لمواجهة تهديد لا استقرار إمداداتها الغذائية من الخارج تعتمد على المخزونات الاستراتيجية لبعض المنتجات الغذائية الرئيسية بطاقة نظرية أقصاها 7 أشهر.

ثانيا: استخدام الغذاء في الجزائر[1]

يشمل استخدام الغذاء الجوانب المتعلقة بتوفر غذاء كمي ونوعي ملائم يستجيب للحاجات التغذوية للأفراد. حاولنا تقويم هذا المحور في الجزائر بالاعتماد على مؤشري: تطور عدد ناقصي التغذية، ومدى تنوع الوجبات الغذائية أو النظام الغذائي.

1- تطور عدد ناقصي التغذية

توصلنا فيما يخص تقويم محور وفرة الغذاء في الجزائر أن المتاح أو المعروض منه في المتوسط يكفي لتلبية حاجات الفرد الطاقوية المتوسطة، هذا المؤشر لا يوضح بشكل دقيق ما إذا كان هناك جزء من أفراد المجتمع لا يتحصلون على ما يكفيهم من أم لا.

الشكل رقم(3-2): تطور نسبة الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية إلى إجمالي سكان الجزائر للفترة (2000-2021)

1 نسيبة معقال زين العابدين طويجيني" مرجع سبق ذكره ص 78

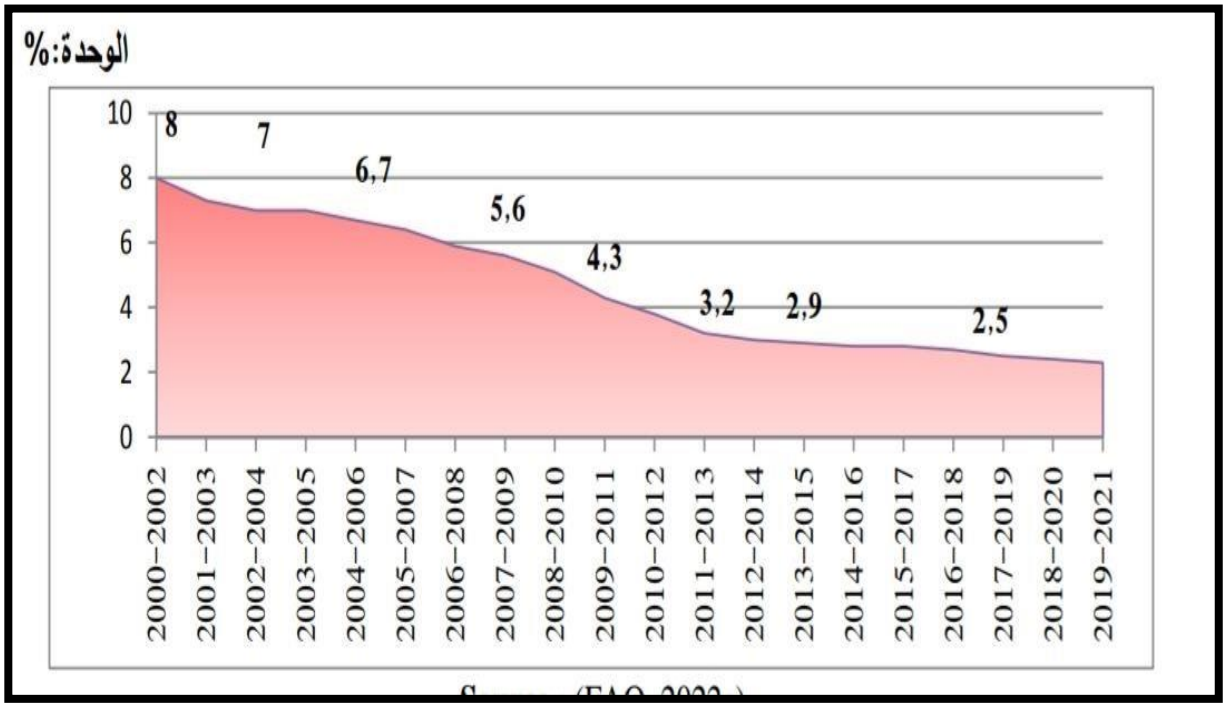

المصدر: نسيبة معقال زين العابدين طويجيني" مرجع سبق ذكره ص 79

نلاحظ من الشكل(06) أن عدد ناقصي التغذية من إجمالي عدد السكان في الجزائر انخفض من% 8 كمتوسط للفترة(2000-2002) الأقل من2.5 % بداية من الفترة(2017-2019). تعد هذه النسبة في الجزائر في نفس مستوى العديد من الدول الأوربية كفرنسا، ألمانيا والدنمارك، وهي أفضل من بعض الدول العربية كمصر والمغرب أكبر من 5%، وضعيفة جدا إذا ما قورنت بالعديد من دول العالم كرواندا 35.8% الهند بـ16.3% وهاييتي47.2%.

2- التنوع الغذائي.

تستند وحدة الاستخبارات الاقتصادية في تقويم مدى تنوع الوجبات الغذائية المستهلكة من قبل الأفراد إلى مؤشر التنوع الغذائي، وهو يقيس حصة الفرد من الأغذية غير النشوية كل الأغنية ماعدا الحبوب الجذور والدرنات من إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية نشير أن الوجبات التي تتكون من معدلات عالية من الأغنية غير النشوية تميل لأن تكون مغذية بشكل أكبر. يمكن أن توضح مؤشر التنوع الغذائي في الجزائر وبعض الدول المختارة من العالم معبرا عنه بمتوسط حصة الفرد من الأغذية غير النشرية في الشكل(07).

الشكل رقم(4-2): متوسط حصة الأغذية غير النشوية من إجمالي استهلاك الطاقة في الجزائر وبعض الدول المختارة من العالم المتوسط للفترة(2016-2018) الوحدة: %

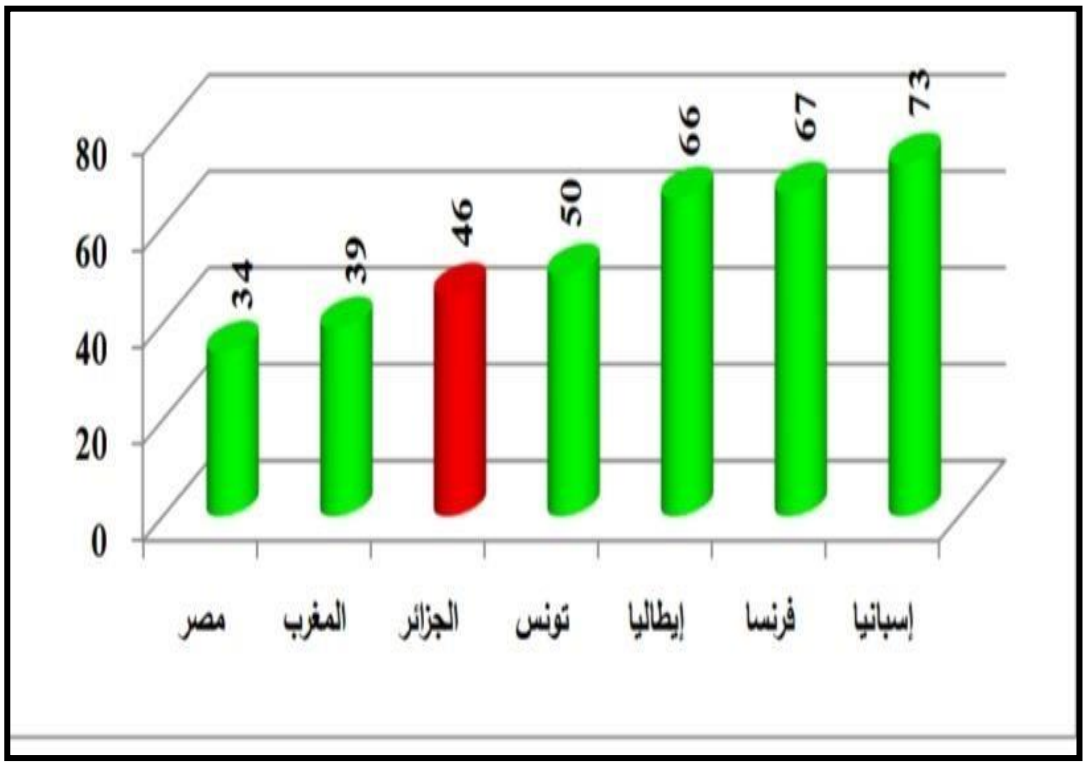

المصدر: نسيبة معقال زين العابدين طويجيني" مرجع سبق ذكره ص 80

يتبين من الشكل أعلاه أن متوسط حصة الأغذية غير النشوية من إجمالي الطاقة الغذائية المستهلكة من الفرد في الجزائر هي أقل أو تساوي من 50% على غرار تونس المغرب ومصر، وهي ضعيفة مقارنة بدول متوسطية أخرى كإيطاليا، فرنسا واسبانيا أين تتجاوز لديها معدل 65%، يمكن تعزية الفروقات المجموعة من العوامل أهمها اختلاف العادات الاستهلاكية ما بين الدول العربية بشكل عام والدول الأوربية خاصة، حيث تعتمد الأولى على الأغذية النشوية أساسا في مختلف الوجبات اليومية، بينما الثانية تستهلك الأغذية غير النشوية بشكل أكبر، ضعف القدرة الشرائية للفرد في الدول العربية مقارنة بالأوربية المذكورة في الشكل، بحيث يميل محدودي الدخل والفقراء الاستهلاك الأغذية الأقل تكلفة وتنوعا نظرا لمحدودية تخلهم، بينما الأغنياء يستهلكون الأعلى سعرا والأكثر تنوعا تبعا لمستوى قدرتهم الشرائية العالية

ثالثا: مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر

قبل التطرق إلى مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر سوف نحاول إعطاء لمحة مختصرة عن مؤشر الأمن الغذائي العالمي مع إبراز أهم مرتكزاته.[1]

1- مؤشر الأمن الغذائي العالمي

تم تصميم وبناء مؤشر الأمن الغذائي العالمي من قبل شركة Economiste Impact ويدعم من Corteva Agriscience حيث يقوم فريق العمل بجمع البيانات وتحليلها والتنبؤ بها ومؤشر الأمن الغذائي العالمي GFSI يعتبر مصدر

1 سميرة سريدي " دراسة تحليلية لواقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة 2015 إلى 2022" مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 06 العدد 02 ديسمبر 2023 ص118

بارز للمعلومات حول الرائدين في الأمن الغذائي، حيث يقيم الأمن الغذائي في 113 دولة يعتمد على الركائز الأساسية التالية:

- **القدرة على تحمل التكاليف The Affordability:** يقيس هذا المؤشر قدرة الأفراد داخل بلد ما لدفع ثمن الغذاء والتكاليف النسبية التي قد يواجهونها في ظل كل من الوضع الطبيعي والظروف والصدمات المرتبطة بالغذاء. إلى جانب التكيف مع التغير في أسعار الغذاء والدخل وأسعار الصرف.
- **توافر الغذاء The Availability:** يقيس البعد الثاني المؤشر GFSI توافر الغذاء من خلال تقييم عوام لمثل كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية، وخطر انقطاع الإمدادات، والقدرة. على توزيع الغذاء، والجهود البحثية لتوسيع الإنتاج الزراعي.
- **جودة وسلامة الغذاء Quality and safety:** تقيس الفئة الثالثة في مؤشر الغذاء العالمي الجودة الغذائية للوجبات الغذائية المتوسطة وسلامة البيئة الغذائية داخل كل دولة ويتم القياس جودة الأغذية وسلامتها عبر خمسة مؤشرات هي تنويع النظام الغذائي المعايير الغذائية توافر المغذيات الدقيقة جودة البروتين، سلامة الأغذية.

بالإضافة إلى مؤشر:

- **الاستدامة والتكيف** في عام 2022 تم إضافة مؤشر جديد والذي كان يعرف سابقا بالموارد الطبيعية والمرونة، وهذا نظرا لمدى أهمية التنوع البيولوجي في للقطاع الزراعي والمحتوى العضوي للتربة وقد تمت إضافته للمساعدة في قياس صحة الأرض وتقييم تدهور الأراضي، وتمت إضافة الزراعة كمؤشرات جديدة لقياس الالتزام السياسي بالتكيف بشكل أكثر شمولا، وتمت إضافة مقياس جديد لتفشي الآفات والأمراض إلى المؤشر المركب الجديد لإدارة مخاطر الكوارث كوسيلة لإدراج سياسات التخفيف، إلى جانب بعض التعديلات التي عرفها مؤشر توافر الغداء حيث تم إضافة 14 مؤشر جديد لمؤشر الأمن الغذائي العالمي.

2- تحليل مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر:

تحتل الجزائر المرتبة 68 من أصل 113 دولة في المؤشر والمرتبة 12 من أصل 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اذ حصلت على 58.9كدرجة بيئة الأمن الغذائي الشاملة. والتي ارتفعت ب8.4 مقارنة مع سنة 2012، وقد حصلت على أفضل النتائج في ركيزة القدرة على تحمل التكاليف 668 والتي تعتبر انخفضت ب 9 نقاط مقارنة بسنة 2012، تليها توافر الغذاء الذي بلغ 57.3 والذي ارتفع ب 25.7 مقارنة بسنة 2012، وأضعف ركيزة لها هي الاستدامة والتكيف 242 رغم ارتفاعها ب 17.2 عن سنة 2012، والتي تتابعها عن كتب جودة وسلامة الغذاء.[1]

الجدول رقم(15-2): مؤشر الأمن الغذائي الجزائر لسنة 2022

1 سميرة سريدي مرجع سبق ذكره ص 119

السنوات / المتغيرات	قيمة المؤشر	التغير في قيمة المؤشر نع سنة 2012
مؤشر بيئة الأمن الغذائي(المؤشر الإجمالي)	58.9	+8.4
القدرة على تحمل التكاليف	66.8	-9.0
توفر الغذاء	57.3	+25.7
جودة وسلامة الغذاء	54.7	+3.3
الاستدامة و التكليف	54.2	+17.2

المصدر: سميرة سريدي مرجع سبق ذكره ص 120

يمكن تحليل الركائز الأربعة لمؤشر الأمن الغذائي كما يلي:

1- **القدرة على تحمل التكاليف** في القدرة على تحمل التكاليف، تحتل الجزائر المرتبة 64 عالميا والمرتبة 11 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث حصلت على درجة جيد جدا" للمؤشر رقم 201. والخاص بنسبة من السكان تحت خط الفقر العالمي يليها المؤشر 5.1 وجود وتغطية وتمويل شبكة الأمان الغذائي، في حين شكلت أدنى قيمة للمؤشر رقم 1.1 التغير في متوسط تكاليف الغذاء.

2- **توفر الغذاء:** تحتل الجزائر المرتبة 63 عالميا والعاشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك بسبب حصولها على درجة ضعيفة" على المؤشرات الفرعية التالية 1.2 الوصول إلى المدخلات الزراعية، 2.2 البحوث الزراعية والتنمية 32 البنية التحتية الزراعية 82 العوائق السياسية والاجتماعية التي تحول دون النجاح، و 9.2 التزامات الأمن الغذائي وسياسة الحصول على الغذاء.

3- **جودة وسلامة الغذاء:** تعتبر الجودة والسلامة من أضعف المؤشرات في الجزائر، حيث تحتل المرتبة 82 عالميا و12 على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن أن يعزى ذلك إلى درجتها الضعيفة جدا في المؤشر 23 المعايير الغذائية، ودرجة ضعيفة في 13 التنوع الغذائي.

4- **الاستدامة والتكيف:** تحتل الجزائر المركز الأضعف في هذا المؤشر، إذ تحتل المرتبة 56 عالميا والسادسة إقليميا، ويرجع ذلك إلى أدائها في المؤشرات 2.4 المياه،4.4 المحيطات الأنهار والبحيرات، و5.4 الالتزام السياسي بالتكيف والتي تقع درجاتها ضمن المجال "ضعيف" أو "ضعيف جدا."

رابعا: الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

تركز سياسة الزراعة والتنمية الريفية على تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، وتقليص الاختلال في الميزان التجاري للمنتجات الغذائية الزراعية الأساسية، والمساهمة بشكل فعال في تنويع الاقتصاد الوطني، حيث وجهت الجهود المبذولة للتطوير الزراعة والأراضي الريفية والزراعة الصحراوية والجبلية، وتهدف من خلالها إلى استغلال متناغم للأراضي الريفية إلى جانب الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية من خلال تشجيع المبادرة الخاصة التي تخلق

الثروة والتشغيل، ولهذا تسعى الجزائر في تحويل الزراعة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل وذلك بتكثيف الإنتاج بما في ذلك القطاعات الغذائية الزراعية الاستراتيجية وكذا من خلال النهوض بالتنمية المتكاملة لجميع الأقاليم الريفية، وتتضمن محاور التنمية المعتمدة في إطار البرنامج الخماسي 2020-2024 ما يلي:

- تنمية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المناطق المروية
- زيادة الإنتاج والإنتاجية
- الاستغلال الرشيد للأراضي الزراعية
- التنمية الزراعية والريفية في المناطق الجبلية
- الحفاظ على التراث الغابي وتطويره وتثمينه
- التنمية الزراعية والريفية في مناطق السهوب والمناطق الزراعية الرعوية
- التنمية في الأقاليم الصحراوية
- إدماج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية.

إلى جانب هذا تعمل الجزائر على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الزراعة وخاصة في تطوير الأعمال الزراعية في الجنوب الجزائري، وهذا من خلال إدخال الأتمتة في عملية الري. مراقبة صحة المحاصيل استخدام البيوت البلاستيكية الذكية، وهذا ما يسمح برفع إنتاجية القطاع. [1]

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر الأمن الغذائي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية، وقد بدأت هذه الدول في وضع استراتيجيات متعددة لمعالجة هذه التحديات. تشمل هذه الاستراتيجيات: تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي من خلال دعم المزارعين وتعزيز التكنولوجيا الزراعية لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات الزراعية. تحسين إدارة الموارد المائية من خلال تطوير أساليب رشيقة لاستخدام المياه في الزراعة وتبني ممارسات الري الحديثة والمستدامة.

تنمية البنية التحتية الزراعية بتحسين الطرق الزراعية وتطوير البنية التحتية للتخزين والتوزيع لضمان وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق بشكل فعّال. تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير التكنولوجي لتطوير تقنيات زراعية متقدمة تزيد من كفاءة الإنتاج وتحسين مقاومة المحاصيل للظروف البيئية القاسية. تنويع مصادر الغذاء من خلال تعزيز التبادل التجاري مع الدول الأخرى وتعزيز الاقتصادات الزراعية المحلية للحد من الاعتماد على الاستيراد وتطوير سياسات زراعية فعالّة من خلال وضع سياسات تشجيعية وداعمة للمزارعين وتوجيه الدعم المالي والتقني لزيادة إنتاجهم وتحسين جودة المنتجات الزراعية.

1 سميرة سريدي مرجع سبق ذكره ص 122

– تأتي هذه الاستراتيجيات كجزء من جهود الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي وضمان توفر الغذاء الكافي والمستدام لمواطنيها.

خاتمة

الخاتمة

خاتمة

تشكل التحديات المرتبطة بالغذاء من بين المشكلات التي تؤثر بصورة كبيرة على فرص تحقيق الأمن الغذائي سواءً بالنسبة لدول العالم أو للعالم العربي ، ما يؤثر ذلك بدوره على المسائل الحساسة بصورة أكبر خاصة مسألة الأمن القومي للبلدان، حيث يشكل غياب الأمن الغذائي أحد أبرز المخاطر التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة العربية ، خصوصا بعدما شهدت بعض الدول العربية من أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي منذ عام 2011 والتي تسببت في زعزعة استقرار وأمن بعض الدول العربية وعل رأسها سوريا وليبيا واليمن. وعليه فإن الدول العربية يتواجدون في وضع لا يحسد عليه خاصة في ظل اتساع تأثير التحديات والمشكلات عل مسار تحقيق الأمن الغذائي، ما يجعل فرص تحقيق الأمن الغذائي أمر اً بالغاً للصعوبة، ونظرا لخطورة الوضع الحالي حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أهم استراتيجيات الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج والاقتراحات الممكنة للعمل بها على الصعيد المحلي والعربي:

1_ اختبار الفرضيات :

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية للدراسة وبغية الإجابة عليها قمنا بطرح جملة من الفرضيات بعد دراستها والتأكد من صحتها أو عدمها:

الفرضية الأولى: يعد الأمن الغذائي في غاية الأهمية لضمان استقرار البلاد وتطورها، لهذا يعد تحقيق مسألة لا مفر منها بالنسبة لأي دولة مهما كان نظامها أو توجهها، هذه الفرضية صحيحة، حيث بينت التجارب والوقائع الميدانية أن انعدام الأمن الغذائي وعدم قدرة الأفراد للوصول إلى الغذاء الكافي قد تسبب في حدوث صراعات وأزمات أثرت عل أمن و استقرار عدد من الدول كما حدث في بعض الدول العربية كسوريا واليمن وغيرهم ما جعلها الآن تعاني من التخلف والفقر وغيرها من المشكلات.

الفرضية الثانية: لا يزال العالم العربي غير قادر عل تحقيق أمن الغذائي خاصة فيل السياسات المطبقة والمشكلات التي يواجهها، هذه الفرضية صحيحة، حيث اتضح لنا من خلال الإحصائيات والأرقام المقدمة خلال هذه الدراسة بأن حجم الفجوة الغذائية العربية وحجم العجز الغذائي العربي في حالة ارتفاع وتدهور مستمر ما يؤثر ذلك عل فرص تحقيق الأمن الغذائي العربي خاصة في ظل ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق.

2_ نتائج الدراسة :

من خلال ما تم عرض خلال هذه الدراسة توصلنا إل مجموعة من النتائج الآتية:

تزايد الاهتمام بمسألة الأمن الغذائي منذ السنوات الأخيرة من القرن العشرين وذلك بفضل بروز نظريات ومقاربات أمنية جديدة خاصة مع ظهور مقاربة الأمن الإنساني والتي طرحت مفاهيم أمنية جديدة مغايرة للمفاهيم السابقة، تركز عل الأمن الإنساني وعل رأسها الأمن الغذائي والذي يعد تحقيقه شرط لا غنى عنه لضمان الحفاظ على الأمن القومي لأي بلد.

- يتأثر الأمن الغذائي بصورة كبيرة كلما اعتمدت الدول عل الأسواق الخارجية للحصول عل الغذاء، حيث بينت الأزمات الاقتصادية والغذائية السابقة مد التأثر الكبير للدول المستوردة للغذاء نتيجة ارتفاع أسعاره في

الخاتمة

الأسواق العالمية، ما جعل مؤشرات الأمن الغذائي تتأثر سلبا، لذا فإن نجاح بلد ما في تعزيز أمنه الغذائي يتطلب اعتماده على ذاته حتى يتجنب أي مشكل يتعلق بالاستيراد الخارجي للغذاء.

_ رغم الإمكانيات التي يتمتع بها العالم العربي عل جميع الأصعدة إلا أن مسألة تحقيق الأمن الغذائي فيه تبقى جد معقدة خاصة في ظل استمرارية الاعتماد الكبير عل الواردات الغذائية من جهة، وفي ظل وجود تحديات ومشكلات لا حصر لها من جهة أخرى، ما يجعل الأمن القومي العربي مهدداً في أي وقت نظًرا لاستعصاء تحقيق الأمن الغذائي العربي.

_غياب الأمن الغذائي في الدول العربية وعدم تمكن جميع المواطنين العرب من الوصول للغذاء الكافي يشكل تهديد فعلي للأمن الوطني والقومي العربي، لذا لابد من جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية الاهتمام بمسألة الأمن الغذائي وتوعية الجميع بأهمية وضرورة تحقيقه وتحذير من عواقب غيابه على جميع المستويات.

3_ اقتراحات الدراسة :

بناءً على النتائج المتوصل إليها خلال هذه الدراسة قمنا بصياغة جملة من الاقتراحات:

- الاستفادة من السياسات والتجارب الرائدة على المستوى العربي، وتطبيقها وتعميمها على باقي البلدان العربية مع مراعاة الخصوصية البيئية والجغرافية لكل بلد.
- نشر الوعي الغذائي وسط جميع الفواعل من القاعدة الشعبية إلى قمة هرم السلطة بأهمية وضرورية تحقيق الأمن الغذائي ودوره في تعزيز التنمية والاستقرار، وفي نفس الوقت توعية بمخاطر غياب الأمن الغذائي سواء على الفرد أو على الدولة.

_تعزيز المشاركة المجتمعية والشراكة بين مختلف الفواعل للعمل على تحقيق الأمن الغذائي العربي.

_ تجسيد جميع البرامج والاستراتيجيات العربية المشتركة المطبقة بحذافيرها والتي تم العمل على تطبيقها منذ نصف الأول من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين والالتزام بتحقيق الأهداف المسطرة من وراءها.

4 _ آفاق الدراسة :

نظرا لأهمية موضوع الأمن الغذائي واتساع نطاقه، وفي ظل عدم اتفاق الباحثين عل طرق تحقق الأمن الغذائي من عدمه، وفي ظل تراكم العديد من المشكلات والتحديات التي تؤثر عل تحقيقه فإن موضوع الأمن الغذائي والبحث فيه ساري ومستمر، لذا يمكن تقديم عدد من المواضيع المقترحة للبحث عنها مستقبلا:

_ الأمن الغذائي العربي ما بعد جائحة كورونا.

- مستقبل الأمن الغذائي الجزائري بعيد اً عن النفط.

_ الأمن الغذائي العربي بعيداً عن الاستيراد الخارجي.هل يمكن تحقق

قائمة المراجع

1. . .بوخليفي قويدر جهينة.محاضرات في مقياس جغرافية الوطن العربي طبيعيا و بشريا واقتصاديا 2020-2021 قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية.—قطب شتمه—.قسم العلوم الإنسانية شعبة التاريخية جامعة خيضر بسكرة.

2. ابد شريط، " دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية: حالة دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003، ص :100.

3. إبراهيم مرغني محمد علي و د.سلطان بن منير الحارثي"الصراع غلى مصادر الطاقة و انعكاساته على الأمن الدولي",جامعة نايف للعلوم الأمنية.السعودية . مجلة العلوم القانونية والسياسية-العدد17-جانفي 2018

4. أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، "الزراعة السعودية: مقوماتها لشهر آب/ أغسطس، 2009 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص:. 110

5. أزمة الغذاء.... بند جديد في قائمة الأزمات الأمنية العربية، أمل عبد اللطيف احمد، مركز الخليج بالدراسات الإستراتيجية 01/ 04/ 2011, www. policeme.gov.bh

6. أكرم أنور كرارة، نحو تفعيل دور التعليم والتدريب في إعداد الموارد البشرية لمواجهة تحديات الألفية الجديدة-تقرير التنمية البشرية في الألفية الثالثة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر. ،2004 7. أمال عبد المنعم عبد الحميد,الأمن الغذائي العربي , المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي 2018 – المجلد 28 – العدد الأول

8. الأمن المائي و تغير المناخ حقائق و أرقام, الموقع الالكتروني: WWW.Scidev. Net , 15-09-2010

9. بوبقرة ناصر. وضع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل الأوضاع الراهنة "قراءة في التحديات والمتطلبات المستدامة". مجلة دفاتر بوادكس. المجلد 12 / العدد: 02)2023(، ص 35-57.

10. بوعوينة سليمة " أزمة الغذاء العالمية و تداعياتها على ارتفاع مستويات الفقر في الدول العربية".مجلة الاقتصاد الجديد العدد09 ص 319

11. تخفيض قيمه العملة وأثره على النشاط الاقتصادي, مجلة دعوة الحق, العدد 26, مجلة مغربية تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية, الموقع الالكتروني-daouat www.habous.gov.ma/ alhaq/item/56

12. تشخيص أزمة الأمن الغذائي" أزمة موارد", الموقع الالكتروني resoucecrisis.Com

13. تشخيص أزمة الأمن الغذائي."أزمة موارد". الموقع الالكتروني: www.resourcecrisis.com

14. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009.ص48

15. تواتي بن علي فاطمة، " مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية"، مجلة الباحث، عدد، 6 الجزائر ،2008 ، ص:. 186

16. جامعة الدول العربية، " تقرير الأمانة العامة حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العادية رقم، 76القاهرة، مصر، ،2005 ص:. 140-120

17. الجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، القاهرة، 2007، ص:. 213

18. جبارة مراد والياس يحياوي، "حدود فعالية السياسات الزراعية يف رفع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي"، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول "القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية "،22-25 أكتوبر 2202 ، جامعة المدية، الجزائر، ص:. 2

19. الجرارات, أجهزة السقي, الحصاد, الأسمدة والمضادات, أسعار الطاقة والنقل وتجهيز المواد الغذائية

20. الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، "المخطط الحادي عشر للتنمية،" المجلد الثاني ،المحتوى القطاعي تونس، جويلية، 2007 ص.03

21. حجازي المرسي السيد، " تقويم السوق العربية المشتركة"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان، 35-34 السنة الثالثة عشر، صيف، 2005 ص.9

22. حركاتي فاتح. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها. جامعة محمد خيضر- بسكرة -كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ص.197

23.حركاتي فاتح، "إسهامات الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد -28 العدد الرابع، الجزء الأول، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2014 ص:.341

24. حركاتي فاتح، "إسهامات الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مرجع سابق، ص: 325

25. دبار، ح. (2013). انعكاسات الأزمة العالمية عل الأمن الغذائي في الوطن العربي :دراسة تحليلية وفق نموذج

26. الدكتور طارق بن موسى الزدجالي. أوضاع الأمن الغذائي العربي. المنضمة العربية للتنمية الزراعية. جامعة الدول العربية https://www.aoad.org/Arab

27. راجع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية: www.agr-egept.gov.eg

28. راجع وزارة الفالحة والصيد البحري المغربية.

29. رجع موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية على شبكة الانترنيت www.aoad.org

30. رجع وزارة الزراعة الأردنية www.gov.jo/Home.aspx

31. رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية ,مركز الدراسات الوحدة العربية) بيت النهضة(بيروت لبنان

a. زرمان كريم، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي) 2009-2001("، أبحاث اقتصادية السابع جوان، 2010 المركز الجامعي خنشلة، ص:. 209

32. سعيد منصور فؤاد" تقيم قنوات الخضر و الفواكه في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسير، جامعة الجزائر03, 2013-87,ص 80,

33. سفيان عكرود."الأمن الغذائي: إشكالية تحديد المفهوم والأبعاد "2022 مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية. المجلد04.العدد02.ديسمبر 2022 ص 58-59

34. سلطانية بالقاسم و الأستاذة عرعور مليكة " معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده" طلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة جوان 2009 ص12-13

35. سمار نبيلة" اهمية الزراعة الذكية و الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي: مملكة البحرين، السعودية، الامارات العربية المتحدة نموذج " مجلة البحوث الاقتصادية و المالية المجلد 09 العدد: 01 جوان 2022 ص 456

36. سمير جرادي وآخرون، " الأمن الغذائي وآفاق تطوره في سوريا"، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية)NAPC)، سوريا، ،2013 ص:. 4

37. سميرة سريدي " دراسة تحليلية لواقع الامن الغذائي في الجزائر خلال فترة 2015 الى 2022" مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال المجلد 06 العدد 02 ديسمبر 2023 ص118

38. سي جيلالي هامشي. أ. مختاري فيصل. عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في دول الربيع العربي. مجلة البشائر الاقتصادية المجلد السادس. العدد ،2. 2020. جامعة مصطفى اسطنبولي .
معسكر، الجزائر

39. شوقي حفياني أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث" تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي دراسة مقارنة الجزائر والمغرب "2022-2023 ص 52-53

40. صالح الأمين " الأمن الغذائي، أبعاده ومحدداته ووسائل تحقيقه". الجزء الأول. الهيئة القومية للنشر, طرابلس,1996.ص39.

41. صبيحة بخوش، "اتحاد المغرب العربي) بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 2007-1989(، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ،2011 ص.: 220

42. الطاهر مبروكي "دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. "مجلة الباحث. جامعة قاصدي مرباح ورقلة_الجزائر.ع 2007.05 ص15-26

43.عباس بلغاطمي وجمال بلخباط، " تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد، 5 جامعة شلف، الجزائر، ، 2008ص. : 46

44. عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي (2012). تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وفاق المستقبلية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. دار منة للنشر والتوزيع.

45. عبيد نايف علي، " دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005"، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات، ،2007 ص: 281 46. عبير محمد علي عبد الخالق. تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية لألفية الثالثة. كلية الإدارة والتكنولوجيا الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي. ص 64-66.

47. علي أبو سبع (23اكتوبر 2018) "لتحسين الأمن الغذائي وزيادة إنتاجية المياه،"Reliefweb.int. 2019-10-21
48. فايز عبد الهادي احمد،" الأزمات المالية ". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. جامعة عين شمس. العدد الثاني، المجلد الأول، ابريل 2011.ص03
49. لجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، "المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014"، تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، تونس ،جوان، 2010 ص1.
50. مبروك مقدم" الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية". ديوان المطبوعات جامعة الجزائر .1993.ص22
51. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، "مشروع دراسي حول إستراتيجية التنمية الفلاحية"، الدورة 18 جويلية، 2001 ص: 48
52. محمد انيال محسن، عماد مطير خليف، " الأمن الغذائي وعلاقته بالمعونة الغذائية، الملتقى الدولي العاشر حول الأمن الغذائي، الواقع والحلول ,18-20، نوفمبر 2007، جامعة ادرار، ص 196 53. محمد بن محسن بن صالح العولقي، "دراسة تحليلية للفجوة الغذائية في البلدان العربية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة حلوان، جمهورية مصر العربية، ،2009 ص: 82.
54. محمد خميس الزوكة، جغرافية العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2011، ص.22
55. محمد رشدي إبراهيم." الأمن الغذائي ودوره في تحقيق الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي. "كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة تيارت. 15-01-382 .ص76-78
56. محمد عوض الهزايمية. التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار. جامعة الشرق الأوسط كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية 2010.
57. محمد محمد الماحي. أ.د. عون خير الله عون. أ.د. أمال المغازي م. مروة مصطفى عبد الرازق. دراسة اقتصادية لإنتاج أهم محاصيل الحبوب في الوطن العربي. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي مجلد 33 العدد 2023. ص184
58. محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2112، ص.224.
59. محمود دويري "التغير المناخي وأثره على الزراعة وإمكانية التقليل من أثاره". مجلة الاستثمار الزراعي 2008 ص 51.
60. مركز الخليج، أزمة الغذاء العالمية هل تؤدي لاندلاع حروب الطعام.2008/05/05
61. مركز الدراسات الدولية والإقليمية، الأمن الغذائي في الشرق الأوسط، تقرر 06، كلية الشئون الدولية بجامعة جورتوهان، قطر، 2013.

62.مركز فقيه للأبحاث والتطوير، "معوقات التنمية الزراعية بالمملكة العربية السعودية، "1997 ص:04 http://fakeih-org/

63. مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي د/ محمد علي الفراء، سلسلة عالم المعرفة الكويت، العدد 21, 1971, ص 21.

64. مصطفى عبد ربه القبلاوى. د/ سمر شاذلي عبد الجليل. دراسة تحليلية للأمن الغذائي العربي وإمكانيات تحقيقه.المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي. المجلد الثلاثون. العدد الثالث.2020

65. **الملتقى** الدولي حول صناعة المستقبل في السياسات العربية نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية. التحديات المستقبلية للاتجاهات الديمغرافية في الوطن العربي. المحور الأول اتجاهات أحداث العالم العربي في بيئة متغيرة. د. سميرة شرايطية /قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية/جامعة 8ماي1945.

66. المنضمة العربية للتنمية الزراعية). 2012 (اللقاء الدوري الثاني لمسئولي وخبراء البحوث ونقل التقانة في مجال الإنتاج الحيواني. جامعة الدول العربية : المنضمة العربية للتنمية الزراعية.

67. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الأمن الغذائي والتغذية للجميع"--www.fao.org/food security and-nutrition-for-all/ar/

68. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة" مرض فيروس كورونا وأثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق وشمال إفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟ القاهرة 2020 .2017زبيري ص 70 69

69. المنظمة العربية للتنمية الزراعية" تأثير المناخ والتقلبات المناخية" الخرطوم 2010 ص04

70. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2025-2005"، مرجع سابق، ص: 20

71. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2025-2005"، مرجع سابق، ص21-51

72. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي"، الخرطوم، السودان ،13-12 أوت، 2009 ص: 7-6

73. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي"، مرجع سابق، ص.: 7

74. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي"، مرجع سابق، ص: 6

75. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة الأولى (2016-2011)"، ص02:

76. منظمة العربية للتنمية الزراعية، " الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي) المرحلة الأولى 2016-2011"(، مرجع سابق، ص.:4-3

77. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية،"22-19 ديسمبر) كانون الأول (، القاهرة، مصر، 2004، ص: 345-344 78. المنظمة العربية

للتنمية الزراعية، "دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية"، الخرطوم، ديسمبر، 2009 ص: 6

79. منى رحمة، "السياسات الزراعية في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 36 الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص :24.

80. مهدي الحافظ، "الشراكة الاقتصادية العربية –الأوروبية: توقعات وتجارب"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ،23–22 أفريل، 2003 ص: 11

81. ناصر عبيد ناصر" واقع الامن الغذائي وافاق تطوره". مجلة جامعة دمشق. المجلد 14. العدد02 . 1998.ص163

82. نبيل موسى الجبالي، جغرافيا الوطن العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2022 ص –22 24

83.نسيبة معقال زين العابدين طويجيني" حالة الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة للمؤشرات الرئيسية" مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة المجلد 07 العدد 02 2023 ص 77

84. نصري حداد " الطاقة والوقود الحيوي على الأمن الغذائي". مجلة الاستثمار–العدد 2008–ص45.

85. هالة عامر. "الدول العربية تستورد 90 بالمئة من حاجاتها الغذائية"، مجلة البيئة والتنمية، لبنان,2011. ص10.

86. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، " سوريا بالمراتب الأولى زراعيا"، مجلة الزراعة، العدد، 48، سوريا، ،2014 ص: 8

87. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC) ، "منتدى السياسات الزراعية حول منطقة التجارة العربية الحرة وأثرها على الاقتصاديات العربية"، دمشق 22 تشرين الأول، ،2003 ص:. 1.

88. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية(NAPC)، "دراسة حول مراجعة نصف الفترة لتوجهات استراتيجية التنمية الزراعية"، سوريا، تشرين الأول، 2006 ص: 16–17

89. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، "النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية"، سوريا، آذار، 2006 ص: 2

90. وزارة الفلاحة، " المخطط الوطني للتنمية الفلاحية"، "نظام الدعم عن طريق الصندوق للضبط والتنمية الفلاحية، "2000 ص: 72–71

91. وكالة الأنباء الجزائرية، "البرنامج الخماسي 2015–2019 الأولوية للقطاعات المنتجة." www.aps.dz

92. يوسف سعداوي وبوعرعور عمار، "الشراكة الأورومتوسطية –الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ،23–22 أفريل، 2003 ص:

.93 Barry Mirkin, Arab human development report population levels, Trends and policies in the arab Region: challenges and opportunities. United Nations development Regional Bureau for Arab States. 2010. 11.

.94 Food Security «.www.ifpri.org ». Retriever 21-03-2019. Edited

95.GCC/pages/primaryLaw.aspx

96.https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=htt . ps://u.ae/ar-ae/resources/- /media/8938AD5459DC44328ABE51DE00E7AB05.ashx&ved=2ahUKEwj5h bjN0LOGAxWGfKQEHSteBggQFnoECBIQAQ&usg=AOvVaw1ybKH1HTF wkPhMHnB7NciV

97.https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=htt ps://u.ae/ar-ae/resources/- /media/8938AD5459DC44328ABE51DE00E7AB05.ashx&ved=2ahUKEwj5h bjN0LOGAxWGfKQEHSteBggQFnoECBIQAQ&usg=AOvVaw1ybKH1HTF wkPhMHnB7NciV

98.https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=htt ps://u.ae/ar-ae/resources/- /media/8938AD5459DC44328ABE51DE00E7AB05.ashx&ved=2ahUKEwj5h bjN0LOGAxWGfKQEHSteBggQFnoECBIQAQ&usg=AOvVaw1ybKH1HTF wkPhMHnB7NciV

99.https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https:// u.ae/ar-ae/resources/- /media/8938AD5459DC44328ABE51DE00E7AB05.ashx&ved=2ahUKEwj5h bjN0LOGAxWGfKQEHSteBggQFnoECBIQAQ&usg=AOvVaw1ybKH1HTF wkPhMHnB7Nci

100. T.L.Roberts (30-11-1999). « The Role of Fertilizer in growing the world Food “. www.topicropmanager.com. Retrieved 21-0 3-2019.Edited

101. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9 ,بعنوان

%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%8A.pdf .183-180الأمن
الغذائي في الدول العربية. الفصل العاشر. ص180-183
102. الموقع الرسمي للبنك الدولي IDA IBDR"تحديث الأمن الغذائي, استجابة البنك الدولي لتزايد انعدام الغذاء,"WWW.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security
103. موقع مجلس التعاون الخليجي على شبكة الانترنت ، " النظام الاساسي" https://www.fao.org/home/ar
104.موقع منظمة الاغذية والزراعة https://www.fao.org/home/ar
105. موقع الكتروني : https://mail.almerja.com/reading.php?idm=179621
106. استكشاف تصورات سكان الريف تجاه هدر الطعام أثناء عمليات الإغلاق في كوفيد- 19: الآثار المترتبة على الأمن الغذائي في نكستان,"ncbi.nlm.nih.gov,2022-08-23

ملخص :

يعد الغذاء قضية مصيرية لكل الشعوب العالم بصفة عامة و الشعوب العرب بصفة خاصة ، و لهذا أصبح الأمن الغذائي يحتل أولوية كبرى ضمن استراتيجيات الدول و غاية يسعى إلى تحقيقها جل شعوب العالم، خاصة في ظل التحولات الإقتصادية و السياسية التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة.

لقد شغلت مسألة الأمن الغذائي اهتمام الدول العربية ، من خلال العديد من المحاولات التي قامت بها لتقليص الفجوة الغذائية، فكانت البداية بالسياسات الزراعية إلى غاية برنامج التوجيه الفلاحي، كان هذا نتيجة تحديات و تهديدات واجهت السياسات و الجهود التي بذلتها لتستمر بذلك تبعيتها للعالم الخارجي مما زاد حدة المشكلة الغذائية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، إستراتيجيات ، العجز الغذائي

summary :

Food is a crucial issue for all the peoples of the world in general and the Arab peoples in particular. Therefore, food security has become a major priority within countries' strategies and a goal that most of the world's peoples seek to achieve, especially in light of the economic and political transformations that the world has witnessed in recent years.

The issue of food security has occupied the attention of the Arab countries, through many attempts they have made to reduce the food gap, starting with agricultural policies and ending with the agricultural guidance program. This was the result of challenges and threats that the policies and efforts they made to continue their dependency on the outside world, which increased Severity of the nutritional problem.

Keywords: food security, strategies, food deficit